المملكة المغربية

ISIC

المعهد العالي للإعلام و الاتصال

Institut Supérieur de l'Information et de la Communication

آليات اشتغال الخطاب السياسي الحزبي في المغرب

حالة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

(مقاربة تحليلية في الافتتاحيات)

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا (ماجستير)

في الصحافة

دجنبر 2001

إعداد الطالب:
عبد الإله بوحمالة

تحت إشراف:
د.علي كريمي

أعضاء لجنة المناقشة:
د. علي كريمي _ **رئيسا**
د. إسماعيل منقاري _ **عضوا**
د. عبد الناصر فتح الله _ **عضوا**

مقدمة

بدأت دراسة الخطاب السياسي، من خلال ما حققته بعض البحوث الأوربية من نتائج مثمرة ورائدة، تأخذ مكانها الطبيعي، في الآونة الأخيرة، بين حقل الدراسات الأخرى التي تشتغل على مساءلة الفعل والفاعل السياسيين. واستطاعت أن تلفت النظر إلى جوانب مغايرة للتفكير وتضيف زوايا جديدة للمعالجة.

وبناء عليه انتهى المطاف، أو كاد، إلى الاعتراف بها كإحدى المداخل الشرعية التي تمكن من فهم وتفسير السلوك السياسي للأفراد والجماعات والهيئات والمؤسسات والنخب والدولة، تأسيسا على تحليل الشق اللفظي أو البعد اللغوي في أنشطة وممارسات كل منها.

وقد ظل هذا المجال لفترة طويلة يتراوح بين كونه غفلا مهملا، أو واقعا في نطاق مباحث وعلوم أخرى كالعلوم السياسية، وتاريخ الأفكار، وعلم الاجتماع السياسي ومباحث القانون العام مثلا، حيث تتوسل المعالجة بأدوات ومناهج مختلفة، وحيث يقف التعامل مع الإنتاج اللفظي عند حدود مضامين وتيمات هذا الإنتاج.

وهكذا إذا أخذنا المجال الفرنسي، على سبيل المثال، نجد أن كتاب دومينيك لابي، (Dominique Labbé)، الصادر سنة 1977، حول الخطاب عند الحزب الشيوعي الفرنسي، (Le discours communiste)، يشكل العمل التطبيقي الذي تعمق فيه هذا النمط من المقاربات واستقامت معالمه، وتحققت فيه، إلى حد ما، نسبة من شروط الدقة المنهجية بعد سلسلة متواترة من المحاولات التأسيسية التجريبية على يد كل من كلود إيميري، (Claude Emeri)، وجان ماري كوتريه، (Jean-Marie Cotteret)، في مجال تحليل مضمون الخطابات السياسية.

إلا أن الترسيخ الفعلي لهذا الاتجاه في الدراسات حصل من خلال الدور الطليعي الذي مارسته أطروحة ج. ديبوا، (J. Dubois)، حول "المعجم السياسي والاجتماعي في فرنسا من 1869 إلى 1872" ، على مسار البحث، إذ أصبحت بعد صدورها مرجعا لا غنى عنه للمهتمين بمجال الخطاب السياسي[1].

كما أن مجلة (كلمات "Mots")، التي تصدر عن مختبر المعجميات السياسية بالمدرسة العليا في فونتاي . سان كلود، جاءت لتجسد هذا الاهتمام العلمي ولتحتضن محاولاته ومستجداتها.

---

1 عبد الجليل الأزدي، (التواصل والتواصل السياسي)، مجلة فكر ونقد، عدد: 36، فبراير 2001، ص: 110.

أما في المغرب، فالأمر مختلف تماما، إذ لا يعكس عدد البحوث المنجزة على المستوى الأكاديمي لحد الآن الاهتمام الذي يستوجبه الموضوع علميا.فإذا ما استثنينا القلة القليلة من الرسائل الجامعية، أهمها رسالة زكية لحلو حول الخطابات السياسية أثناء فترة الحماية بالمغرب، (وهي رسالة أنجزت بفرنسا باللغة الفرنسية)، ثم رسالة محمد البكري حول خطاب الحركة الوطنية المغربية، قد لا نعثر، (على الأقل حسب مراجعتنا لبعض فهارس الخزانات الجامعية في المغرب)، على أي بحث أكاديمي له صلة وثيقة بالموضوع.

نفس الشيء أيضا يمكن أن نلاحظه بالنسبة للأيام الدراسية والأنشطة الفكرية من موائد وندوات، إذ لم يطرح موضوع الخطاب السياسي على بساط التفكير والتأمل والنقاش إلا بعد أن فرض ذاته تلقائيا مع أجواء الانتقال التي طبعت الحياة السياسية بالمغرب عقب الإعلان عن حكومة التناوب وأقطابها. وهكذا في غضون أقل من سنتين تم تنظيم ندوتين اثنتين:

- **الأولى حول موضوع "الثقافة والمتخيل والذهنيات في الخطاب السياسي بالمغرب"، (19 ماي 99).**
- **والثانية حول "الخطاب السياسي بالمغرب: متخيل ومرجعيات وأنساق وقيم"، (25، 26 يناير 2001).**

ويبد و أن هذا الاهتمام المفاجئ، بالنظر إلى معطيات الواقع الذي أفرزه، على غير سيرورة واضحة ولا تراكم، لا يشير إلى تمثل من جانب الدراسات المهتمة بالظاهرة السياسية لزوايا المقاربة الخطابية بقدر ما هو امتثال ظرفي أفرزته الرغبة الملحة في الفهم والإنصات لحركة هذه التحولات ومتابعة تجلياتها. وقد لا توجد في اعتقادنا شرفة أرحب لمراقبة الحدث وتتبع حيثياته أثناء جريانها من شرفة مشرعة على الخطاب وعلى رسائله وترميزاتها.

إن الاشتغال بموضوع الخطاب السياسي بالمغرب، سواء في الرسالتين الجامعيتين السابقتين، أو في بعض المقاربات التي بالكاد نجدها موزعة في مقالات هنا أو هناك لنزر قليل من الباحثين مثل محمد العمري وعبد الرحيم العماري والمصطفى الشاذلي وعمر أوكان...، لا يزال بعيدا جدا عن سد هذه الثغرة وتجاوزها، وتحقيق التراكم المطلوب، وهذا راجع في صميمه إلى عدة عوامل أبرزها:

- وقوع هذا النوع من الدراسات ضمن مجال متداخل الاختصاصات ومتعدد المداخل.
- نزوع المحاولات التطبيقية، نحو الاشتغال على متون أدبية أو دينية تراثية أكثر من المتون السياسية.
- ثم حداثة المنهج وتشعب مفاهيمه وآلياته.

وعليه فإذا كانت دراسات الخطاب السياسي عامة، لم تخضع إلا لسيادة الأعمال المفردة والمجهودات المتفرقة والمتباعدة في الزمان والمكان، فإن من البديهي، حملا عليه، ألا تكون دراسة الخطاب السياسي الحزبي، سواء كحالات أو نماذج أو مقاربات مقارنية، أحسن حالا، لاسيما أن هذا المجال، (مجال الخطاب)، قد طوق في بعض الدراسات، غير الخطابية، بأحكام مسبقة وإسقاطات جزافية نابعة من المعالجة التجزيئية أو الخارجية للموضوع، حيث تعطى الأولوية للمضمون والأثر المترتب عن الخطاب أكثر من الخطاب نفسه.

إذن من واقع إدراك مساحة الفراغ هاته، ومن الإحساس بعدم كفاية الحصيلة الأكاديمية، واستجابة لطموح في الإسهام ولو بجزء متواضع يعزز الجهد المبذول على صعيد التعامل المنهجي مع الخطابات السياسية في المغرب، كان اختيار موضوع البحث متجها صوب الخطاب السياسي الحزبي وحول مساءلة آليات اشتغاله من خلال حالة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، اعتمادا على متن مكون من افتتاحيات جريدة "الاتحاد الاشتراكي". فما هي المبررات التي رجحت هذا الاختيار؟

قبل أن ننتهي إلى التفكير في "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" كفاعل سياسي يمكن اعتماد خطابه حقلا للمقاربة والمقارنة، كان من اللازم وضع محددات منطقية وموضوعية للاختيار، مبنية على جملة معايير أساسية تفرضها أهداف البحث وليس الاختيار العفوي أو العشوائي، وقد جاءت هذه المحددات كما يلي:

- أولا: المشاركة في التجربة التناوبية التي أُعْلِن عن انطلاقها سنة 1998. والتي أدت بالضرورة، بالنسبة للمنخرطين فيها، إلى ما يمكن تسميته ب "إعادة انتشار سياسي" عبر إخلاء مواقع واحتلال أخرى، (سواء بالانتقال من المعارضة إلى الحكم أو العكس).

- ثانيا: أن تكون تجربة الحزب الانتقالية وتغييره لدوره السياسي تجربة غير مسبوقة في تاريخه. وأن يكون دوره السياسي بالنسبة للمحيط، سواء في الموقع الأول أو الثاني، دورا فاعلا ومؤثرا.

- ثالثا: درجة الأهمية التي يوليها الحزب لمسألة الخطاب السياسي في تسويق صورته، وأفكاره وتوجهاته، وضرورة أن يكون الخطاب من الأدوات المركزية في الممارسة السياسية بالنسبة للحزب.

وقد كان الهدف من اشتراط هذه المعايير هو الانطلاق في المقاربة على أساس متن يمكن من تمثل الزمنين الأساسيين في حياة الحزب السياسي: أي زمن المعارضة وزمن الحكم وتدبير

الشأن العام، فضلا عن اللحظة الذهنية المتعلقة بحالة الإحساس، "النفسي"، بالانتقال أو توقعه وانتظاره.

مشكلة البحث، وأسئلتها:

بعد الانطلاق القانوني والفعلي لتجربة التناوب التوافقي سنة 1998، تطايرت حول هذا الوضع الجديد الذي انخرط المغرب في خضم معطياته، فورة عارمة من الأسئلة والاستفهامات التي انطرحت على الساحة الثقافية والسياسية، وحفزت العديد من المحللين والأقلام إلى الانبراء لمحاولة الإجابة عن بعضها، أو طرح البعض الآخر طرحا صحيحا، كل بحسب موقعه، (الفكري، والإيديولوجي، والسياسي)، وكل من منظوره وزاوية تخصصه. بل طفت إلى جانب ذلك على السطح بعض التحليلات المتشككة التي حملت في طياتها موقفا سلبيا عاما وصريحا من سياق الترتيبات الأولية للتجربة ومن صيغتها النهائية والتنبؤات المتفائلة أو المتشائمة حول مستقبلها.

في هذا الإطار كان من الطبيعي أن يتم فسح مجال محايث لطرح الأسئلة المتعلقة بموضوع الخطاب السياسي وأشكاله وتحققاته، على الأقل، إن لم يكن بتعميم يطول كل المتكلمين السياسيين الذين أنتجوا أو شاركوا في التجربة، فبالتركيز على الأحزاب التي شكلت مشاركتها المتأخرة، (مقارنة بامتداد التاريخ التعددي في المغرب)، دلالات سياسية قوية على واقع التحول.

وهو ما جعلته هذه المقاربة مجالا لاشتغالها من خلال تسليط الضوء على مسألة انسجام وتلازم طرفي القضية، (الممارسة السياسية والنشاط اللفظي)، استنادا على المقدمات التالية:

- أولا، العلاقة بين الخطاب السياسي والموقع الذي يُنْتج ضمن شروطه، علاقة لا تنكشف حدودها، بالنسبة للمثال الحزبي، إلا من خلال حيوية انتقال، موجودة سلفا ومكرسة موضوعيا بديمقراطية وتعددية وتوزيع أدوار ومؤسسات، ومعبر عنها ذاتيا بإرادة المنافسة وتبادل المواقع بين الأحزاب.

- ثانيا، تعالق هذين المتغيرين، واستتباع أحدهما للآخر، ينبني في الحالة المغربية، على علاقة جدلية متعددة المخارج، فمثلا في موضوع المواءمة بين الخطاب والموقع السياسي، يمكن أن تصدق كل هذه المقولات:

- تغير الخطاب السياسي (قبل) تغير موقع صاحبه، (وهنا الخطاب يتحكم فيه وازع الوصول إلى السلطة).

- تغير الخطاب (بعد) تغير موقع صاحبه، (الخطاب يتحكم فيه وازع البقاء في السلطة والمحافظة عليها).
- تغير الخطاب (قبل وأثناء وبعد) تغير موقع صاحبه، (الخطاب يدخل ضمن سيرورة متوالية من التغيير (من التشدد نحو الاعتدال). وتكون هذه السيرورة محكومة بدوافع سعي الحزب للسلطة حينما يكون خارجها، والحفاظ عليها حينما يمتلكها).

انطلاقا من هذه المقدمات التي تؤطر أوجه التعالق بين الخطاب السياسي الحزبي وشروط إنتاجه، تشكل دراسة آليات الاشتغال، مختبرا لتقفي أثر استراتيجية ما في الممارسة الخطابية يمكن أن تنطوي في حد ذاتها على تفسير لجوانب هذا التعالق وتجلياته، والوقوف عند مظاهره الأساسية وتمثيلاتها، من خلال مستويات مختلفة ومترابطة (استعمالية واستدلالية). وهكذا فالمشكلة الأساسية المطروحة أمام البحث هي البرهنة على أن تغير الخطاب السياسي الحزبي الذي تفرضه ملازمات الانسجام مع شروطه يكمن في تدبير المتكلم، (صاحب الخطاب)، لعقلانية معينة في مراقبة الآليات الداخلية لاشتغال الخطاب، مما يستدعي، إن صح وجود هذه العقلانية، طرح الأسئلة التالية:

- **ما هي مظاهر هذا الاشتغال (معجميا ووظائفيا وموضوعاتيا)؟**
- **ما هي أشكاله وأساليبه بناء على الاستراتيجيات المحددة للتلفظ ولتداول الأفعال الكلامية؟**
- **ما هي المظاهر اللسانية والمنطقية التي يتكئ عليها فعل الإقناع في الخطاب السياسي الحزبي؟.**

متن البحث:

الخطاب السياسي الحزبي خطاب قابل لأن يمرر عبر عدة طرق وقنوات ووسائط، منها ما يدخل في إطار الاتصال الشخصي المباشر بين المرسل والمتلقي، ومنها ما يستثمر الوسائط الجماهيرية، من صحف وإذاعة وتلفزيون...

والنشاط اللفظي الذي تمارسه الأحزاب يتراوح بين ما هو شفوي وما هو مكتوب، حيث يختص كل منهما بأدوات تعبيره وبلاغته وآلياته الإقناعية.

إلا أن هذا لا يعني أن هنالك دواعي منهجية أو علمية من شأنها أن تحصر مقاربة خطاب سياسي ما في نوع أو أنواع بعينها من المتون السياسية دون الأنواع الأخرى، اللهم إلا ما اتصل منها بالأسباب الخاصة التي ترتبط بأهداف المحلل وزاوية نظره وخطته في

التحليل والمعالجة، خصوصا عندما تكون الجهة التي تنتج هذا الخطاب جهة واحدة والسياق الذي ينتج فيه سياقا واحدا.

وتأسيسا عليه، فتعامل هذا البحث مع متن مكون من نصوص افتتاحية، ينبثق في جوهره من مسوغات يقدمها الجنس الصحفي نفسه، بحيث تجعله ملائما لأن يكون موضوع اشتغال المنهج وأدواته.

هذه المسوغات هي كالتالي:

- أولا: الصفة الحزبية الواضحة للجريدة، تحيل المسؤولية المعنوية للمقال الافتتاحي على الخط التحريري أولا ومن ثمة على الجهة المتحكمة في هذا الخط، أي أن الافتتاحية صوت الحزب ولسانه الإعلامي والسياسي معا.
- ثانيا: البعد النقدي التعليقي، فالافتتاحية بموقعها في الصفحة الأولى للجريدة، تعتبر منبرا للآراء والمواقف والتقييمات بإزاء الواقع السياسي المعيش وبإزاء حركة وممارسات الفاعلين فيه.
- ثالثا: البعد التحريضي التعبوي والاستقطابي، الذي يهيمن على الافتتاحية في توجهها إلى القارئ ومخاطبتها له، فهي (نص) ورسالة يومية موجهة من مرسل إلى متلق، بهدف التحفيز والتأثير والتوجيه.

وقد تعاملت الدراسة مع هذا المتن انطلاقا من ثلاث مستويات متدرجة:

- **مستوى أول:**

يتعلق بالإطار العام للدراسة، وقد حدد مجال المتن زمنيا في اثني عشر شهرا، ستة منها قبل التناوب وستة أخرى بعده، بدءا بشهر غشت من سنة 1997، وانتهاء بشهر يوليوز من سنة 1998.

وكان الهدف من هذا التحديد هو وضع التمفصل الناتج عن واقع انتقال الحزب من المعارضة إلى الحكومة نصب أعيننا، بالإضافة إلى تهيئ شروط منهجية لمقاربة مقارنية قد يفرضها البحث في مرحلة من مراحله أو في نقطة جزئية من نقطه.

- **مستوى ثان:**

متعلق بحدي الانتقاء والإقصاء داخل هذا الركام من النصوص، وقد تمت الاستعانة فيه بأسلوب العينة العمدية الذي يسمح بالاختيار المقصود لما يتماشى مع موضوع البحث ومع خطته.

وهكذا وقع اعتماد مجموعة من الافتتاحيات في مقابل إسقاط مجموعة أخرى، (منها على سبيل المثال بعض الافتتاحيات التي تتطرق إلى مواضيع دولية... مما اعتبرناه خارجا عن نطاق البحث وموضوعه وأسئلته).

- مستوى ثالث:

متعلق بتقنية اقتطاع الشواهد والأمثلة، وقد التجأ البحث إلى هذه التقنية في بعض مراحله التطبيقية، سواء لتحليل هذه الشواهد والأمثلة أو للاستدلال بها.

منهج البحث:

حينما بدأ يحصل الاقتناع بأن المعالجات النحوية للجملة قد أوشكت على استنفاذ إمكاناتها بعد تراث باذخ من التفكيك والتركيب والتحليل والتقعيد، لاح في أفق الدراسات اللسانية مستوى آخر كشف تجريبه عن خصوبة لافتة للنظر ومرونة غير محدودة في مجال التعامل مع النص كوحدة كبرى للتحليل.

وهكذا بعد أن درج الوصف على الوقوف عند حدود نظام القواعد التجريدية الذي تنضبط له اللغة في إطار الوحدة الجملية ومكوناتها والمبادئ اللغوية فيها، أصبحت غاية تحليل الخطاب تجمع في الآن ذاته بين الاهتمام بعملية التأليف ومكوناتها ومعاييرها، وإثارة قضية المظاهر التفاعلية والاجتماعية للنصوص.

وقد غدا مطلوبا نتيجة لذلك، من المحلل أن يكون قارئا متمرسا قادرا على القيام بدور لا يقل عن دور منتج النص، إذ أصبح يتخطى تفسير ما هو قائم من خلال دلالات الأبنية اللغوية، إلى إدخال معارف وتصورات ومقولات تثري عملية التفسير وتكسبه قدرات تتعلق بإجراءات التحليل المختلفة، ليكون مؤهلا لإبراز إمكانات النصوص والكشف عن طاقاتها غير المحدودة[1].

إن دراسة الخطاب السياسي، انطلاقا من هذا المنظور الجديد، لا يمكن لها أن تكون مثمرة وذات فعالية إلا إذا تم الارتقاء بها من مستوى لسانيات الجمل إلى مستوى دراسة

1 سعيد حسن بحيري، (اتجاهات لغوية معاصرة)، علامات في النقد، المجلد: 10 عدد: 38، دجنبر 2000، ص: 137.

بنيات النص ووصف متوالياته الجملية، والعبور من البنى الداخلية إلى التحققات التواصلية والسياق التداولي.

ولكي لا نطيل، نشير إلى أن التزام البحث بمبدأ الحد الأدنى من المجانسة بين طبيعة المتن المدروس وأدوات المنهج المقترح، فرض من قوة إرغام تقضي بتبني منهج محدد أو بالأحرى تركيبة منهجية معينة، تستثمر آلياتها عند كل مرحلة من مراحل وخطوات البحث.

لذلك طرح أمامنا بإزاء مقاربة الخطاب السياسي الحزبي في المغرب، وبالتحديد مسألة تفكيك آليات اشتغاله، التوسل بلغة واصفة تستدعي في الآن ذاته:

- **عناصر المقاربة اللسانية للخطاب.**
- **المقاربة التداولية من خلال إشكالية أفعال الكلام ومسألة التضمين والتفاعل الخطابي، ثم التفسير بناء على تعالقات النص وشروط إنتاجه...**
- **وأخيرا المقاربة المنطقية من خلال كشف بعض الحجج الخطابية في الكلام.**

وبما أن الدراسة تغطي متنا خطابيا أنتج في سياقين مختلفين فإن التحليل حافظ على هذا التمفصل واستثمره عبر أسلوب المقارنة كلما كان هذا الأسلوب وسيلة لاستنباط أو فهم أو تفسير آلية من الآليات اشتغال الخطاب.

تصميم البحث:

تعامل البحث مع موضوعه كما هو واضح على أساس التزام بإواليات التقسيم الثنائي التقابلي والتكاملي، ووفق تدرج تسلسلي يدفع بالمقاربات دفعا حثيثا نحو المراوحات المكوكية الدائبة بين الأعم والأخص وبين الخارجي والداخلي وبين الكلي والجزئي.

وحرص، ما أمكنه ذلك، على تجنب مزالق التعميم والتفسير الأحادي، وكبح جماح التأويلات المشتطة، كما حاول تلافي الفصل بين القضايا وسياقاتها إدراكا منه لما قد تسفر عنه مطبات من هذا النوع داخل مجال كالعلوم الإنسانية من إسقاطات مخلة وتجاوزات معرفية فادحة قد تحرم البحث في النهاية أسباب الموضوعية المطلوبة.

وهكذا يشتمل البحث على بابين اثنين:

باب أول، تم إفراده بنوع من الاقتضاب والتلخيص ليكون فرشا نظريا عاما يضع المقاربة في صلب جهازها المصطلحي والمفاهيمي الذي تحاور به الموضوع، وقد قسم إلى فصلين:

فصل الأول، توزع الاهتمام فيه بين الإحاطة النظرية بمنهج تحليل الخطاب، ومدارسه وبعض مفاهيمه المركزية ومقتضياته التحليلية من جهة، وبين محاولة استكشاف وتعويم للخصائص البنائية الكبرى التي تميز المنحى السياسي في الخطاب.

وفصل ثان، جاء على شكل أرضية أو مدخل منهجي تمهيدي بصدد القضايا المتعلقة بالظاهرة الحزبية سواء في بعدها النظري الصرف، (التعريفات والتصنيفات وجرد الوظائف)، أو في نموذجها المغربي، (أسئلة النشأة والظهور، وأسئلة التعدد والانقسام، وأسئلة التنسيق والتكتل)، حيث تعتبر محاولة الإمساك بالخيط الناظم لهذه القضايا المتتالية في الجوهر محاولة إمساك بمفاصل تاريخ الظاهرة الحزبية في المغرب من ألفها إلى يائها.

أما الباب الثاني، وهو موصول بما سبقه بصلات الاستكمال والتخصيص والتطبيق فقد جاء بدوره منقسما إلى فصلين:

تناول الأول منهما، بلا إفاضة مفرطة أو هم تأريخي، الفاعل السياسي الحزبي الذي سيتعامل البحث مع جزء من خطابه السياسي، أي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، من حيث التأسيس والنشأة أولا، ثم من حيث المفاصل الكبرى في تجربته السياسية ومحدداتها داخل صفوف المعارضة.

كما عرض بالمناقشة لأهم القضايا المتعلقة بالهوية السياسية والإيديولوجية لهذا الفاعل، مرجعياتها وخصوصياتها، ثم البنية الهيكلية وعوامل التفاعل والتجاذب الداخليين، على اعتبار أن مجموع هذه العناصر متضافرة يشكل مقدمات ومفاتيح مثلى لفهم الظواهر المتحكمة في الممارسات اللفظية التواصلية عند الأحزاب السياسية، ولرصد آليات الاشتغال فيها.

وذلك هو في النهاية المجال الذي خاض فيه المستوى التطبيقي لهذا البحث، ضمن مساحة الفصل الثاني، عبر الاحتكام إلى متن مكون من مقالات افتتاحية (ركن: كلمة العدد)، بدءا برصد مستويات الاشتغال الثلاثة في الخطاب، (الموضوعاتي، الوظائفي، المعجمي)، مرورا بتفكيك الصيغ التلفظية وأفعال الكلام، وانتهاء باستنباط بعض آليات الاستدلال والمغالطة التي يشيد على أساسها الخطاب السياسي الحزبي منطقه الإقناعي.

والواقع أن عنفوان الحماس الذي كان يحرك الباحث حينما كان العمل لا يزال مجرد فكرة مبنية على فرضية وتساؤلات، انتابه في أكثر من مرة، قبل أن يخرج إلى حيز الإنجاز، خبو وفتور نتيجة بعض الصعوبات والعراقيل التي واجهت البحث أثناء الإعداد والتحليل والتحرير.

ففضلا عن المثبطات العادية التي لازمت هذا البحث، والتي تعلقت في مجملها بقلة وندرة المراجع في بعض المباحث، وكثرتها بل تشتتها في مباحث أخرى؛ ثم الانغلاق، (أو ما يمكن نعته بنظام الجسور المتهدمة)، الذي يحكم أنظمة المكتبات والخزانات الجامعية، خصوصا حينما يتعلق الأمر بالرسائل والأطروحات الأكاديمية التي توجد في خزانات دون أخرى. كانت هناك مصاعب أخرى نابعة من صلب الموضوع نفسه، فالباحث مطلوب منه، وهو يعالج موضوعه، أن يتموقع بشكل صحيح في نقطة تقاطع بين أكثر من مجال معرفي بدءا باللغة واللسانيات..مرورا بنظريات الاتصال، وصولا إلى بعض فروع العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي،.... ولقد كان هذا في حد ذاته تحديا كبيرا، بالرغم من ثمراته الكثيرة، إلا أنه تطلب في المقابل ثمنا موازيا تمثل في الوقت الطويل نسبيا الذي استغرقه إنجاز هذا البحث.

غير أن أم الصعوبات، كانت تلك المتعلقة بطموح البحث الشديد إلى التزام قدر معقول من الموضوعية والتجرد وكبح جماح التأويل والتفسير الذاتي والإيديولوجي وإسقاط الأحكام الجاهزة أو الانطباعية.

وبما أن مطمحا مثاليا وطوباويا من هذا الحجم، يكاد تحققه يكون في حكم الاستحالة فإن كل ما نرجوه ونصبو إليه هو ألا يكون قد حالفنا في نهاية المطاف من غابة المزالق والهفوات إلا نصيب الاستثناء وليس القاعدة.

الباب الأول:

مقاربات نظرية حول "تحليل الخطاب"، ومدخل منهجي إلى دراسة الأحزاب السياسية.

الفصل الأول:

"تحليل الخطاب" الإطار النظري للمنهج، والخصائص البنائية للمنحى السياسي في الخطاب.

المبحث الأول:

"تحليل الخطاب"، الإطار النظري وتحديد المفاهيم.

المطلب الأول:

"تحليل الخطاب" تحديد الأصول والمرجعيات.

يعتبر ظهور منهج " تحليل الخطاب" بمثابة نتيجة منطقية لما تبلور في مجال الاشتغال ب"النص" من تحولات. فقبل الإشعاع الذي حققته مدرسة التحليل البنيوي وروادها الأوائل، كان الاشتغال على النصوص تهيمن عليه عموما وجهة النظر "اللغوية"، بصرف النظر عما إذا كانت تلك النصوص تندرج في إطار ما هو أدبي أو ما هو تاريخي أو إثنولوجي أو فلسفي ...الخ.

وكان الأمر يتعلق حينئذ بعملية إرجاع النص إلى الواقع المادي الذي تحكم في إنتاجه، والانهماك في البحث عن الأصول والمؤثرات والإشارات الموحية لسياق ذلك الواقع وحيثياته. وقد انحصر اهتمام النقاد والدارسين بفك رموز النص الأصلي وإعادة بناء أوفاقه، (حسب الحاجة)، كما ازداد الاهتمام برصد المغالطات المحتملة وتقييم أهميتها، مما كان يؤدي في نهاية الأمر إلى إثقال النص ومحاصرته بحواشي طويلة من الملاحظات والانتقادات التي توظف في قراءته[1].

لقد جاء "تحليل الخطاب" ليشغل حيزا مهما من الفراغ الذي تركته الفيلولوجيا، إلا أن ذلك كان من خلال مناهج وفرضيات نظرية وأدوات تحليلية جديدة. فالظرفية الثقافية السائدة طيلة سنوات الستينيات، بما شهدته من هيمنة لأفكار المدرسة البنيوية وشيوع لمفاهيمها الأساسية، كانت تتمحور حول "الكتابة" كموضوع للتفكير سواء من قبل اللسانيين، أو الفلاسفة الماركسيين، أو من قبل مدارس التحليل النفسي.

فبفرنسا مثلا، كان تحليل الخطاب، ابتداء من سنة 1965 تقريبا، مجالا لاشتغال اللسانيين، (...) والمؤرخين، (...) وبعض علماء النفس، وكانت الإحالة إلى الإشكاليات الفلسفية والسياسية التي ظهرت في هذا الوقت بالذات، تجسد أبعاد الحوار الدائر حول مسألة بناء مقاربة خطابية للتطور الإيديولوجي[2].

وقد عمد دومينيك مانغينو، Dominique Maingueneau، في هذا الباب ضمن كتابه، (اتجاهات جديدة في تحليل الخطاب، 1987)، إلى تقسيم مسألة الاشتغال بتحليل الخطاب زمنيا إلى جيلين :

ـ **الجيل الأول**، ساد خلال السنوات الأخيرة من الستينيات وبداية عقد السبعينيات، واهتم بالبحث أساسا عن إظهار خصائص التشكلات الخطابية لبعض

1Dominique Maingueneau, Initiation aux méthodes de L'ANALYSE Du DISCOURS, problèmes et perspectives, ED: Classiques HACHETTE, 1976, P: 9.
2Dominique Maingueneau, Nouvelles tendances en ANALYSE DU DISCOURS, ED: HACHETTE, Paris 1987, PP:5,6.

الأنماط ك (الخطاب الشيوعي، أو الاشتراكي... إلخ) وهي خطابات تعتبر منغلقة نسبيا، حيث لا يمكن النفاذ إليها إلا من خلال معجمها.

- **الجيل الثاني**، ارتبط "تحليل الخطاب" في جيله الثاني، من منظور مانغينو دائما، بنظريات التلفظ، وجرت قراءته كمجرد رد فعل منهجي ضد الجيل الأول[1].

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد شكلت سنوات الخمسينيات المناخ الفكري والثقافي الخصب الذي هيأ لتأسيس وإنتاج التجارب الأولى في "تحليل الخطاب"، وأصبحت قواعد اللسانيات التوزيعية الأمريكية، التي أسس نظرياتها زيليغ هاريس، Z. HARRIS، تجاوز إطار "الجملة" لتستوعب مجالا أوسع سمي بالملفوظ. كما كانت أعمال رومان جاكبسون، R. JACOBSON، وإميل بينفنيست، E. BENVENISTE تنصب على البحث في مجال التلفظ ENONCIATION، الشيء الذي سيجعل الإشكالية اللسانية ذات بعدين، أمريكي من جهة وأوربي من جهة ثانية[2].

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن ز.هاريس كان أول لساني يوسع الخطوات المتبعة في تحليل وحدات اللسان بحيث جعلها تمتد لتشمل أيضا الملفوظات التي تتجاوز إطار الجملة، معللا ذلك بقوله أن "ليس هناك اختيار بين موضوعين ولا نوعين من اللسانيات، لسانيات للسان وأخرى للكلام، فوصْفُ المعطيات شكليا، من حيث اللغة والتركيب، هو المفهوم العملي الذي يسمح بدراسة الظواهر اللسانية"[3].

في حين نجد كل من إ. بينفنيست، ورومان جاكبسون يواصلان البحث عن كيفية ارتباط المتكلم بالكلام الذي يلقيه، أو بصيغة أخرى عن لغة تشبه خزانا للعلامات المركبة وفق نظام معين تجعل المتكلم انطلاقا من الشكل الذي يتخذه جهاز الكلام لديه يعبر عن طريقته في الكلام بعلامات مميزة (...) أي أن المتكلم، أكثر من ذلك، يضفي على كلامه وعلى العالم من حوله نبرته الخاصة وطابعه الشخصي[4].

إن "تحليل الخطاب"، بميزة تموقعه في نقطة التقاء وتقاطع بين التفكير اللساني ومجمل العلوم الإنسانية الأخرى، عمد إلى استثمار مبادئ وإنجازات هذه العلوم ليشيد على أساسها نظريته الخاصة التي تطمح ، بنفس القدر، إلى امتلاك الدقة والصرامة العلميتين، ورفع رصيدها المتدني منهما، مع احتفاظ بقدر من المرونة اللازمة التي تقتضيها طبيعة المتون المشتغل عليها.

1Ibid, P: 15.
2Dominique Maingueneau, Initiation aux méthodes…, Opcit, P: 7.
3Ibid, P: 7.
4Ibid, P: 7.

غير أن ارتباط "تحليل الخطاب" بباقي العلوم والمباحث المعرفية الأخرى التي يستعير منها، أو يوظف آلياتها وأدواتها، لا يعني، حسب م. البكري[1]، تبعيته لها، بل بالعكس من ذلك إنه يغتني من هذا الانفتاح، وفي نفس الوقت يحافظ على استقلاليته واختلاف مقاصده الخاصة.

أ . لسانيات سوسير وتحليل الخطاب.

ترتبط نشأة "تحليل الخطاب" في مراحلها الأولى، خاصة بالنسبة لأصول المدرسة الفرنسية، بوجه من الوجوه، بأعمال فيرديناند دو سوسير، F. DE SAUSSURE التي جمعت بعد وفاته في كتاب تحت عنوان "محاضرات في اللسانيات العامة" سنة 1916.

كما ترتبط من جانب آخر بالزخم الفكري الذي أفرزته أعمال الشكلانيين الروس عبر استلهامهم لمستجدات اللسانيات السوسيرية، وتوظيف إوالياتها في الاشتغال بتحليل النصوص.

ويرجع معظم المنظرين اللسانيين الأصل في "تحليل الخطاب" إلى تداعيات هذا النمط الجديد من التفكير حول اللغة، وما نجم عنه من تبلور مفاهيم مبتكرة أهمها ظهور الثنائيات السوسيرية المشهورة، وما أثارته من نقاش واسع.

فبتوقفنا عند مضمون الثنائية الأولى، (لسان/ كلام)، وهي ثنائية أساسية ومحورية عند سوسير، نجد أنه فسر التعارض بين طرفيها على أساس أنه تعارض بين ما هو اجتماعي، مؤسسي، ينطوي على نظام من القيم (اللسان)، وبين ما هو فردي ينم عن الإرادة والذكاء (الكلام). أو بعبارة أخرى يعتبر تضاد لسان/ كلام، في خلاصته تضادا بين سنن خالص مشكل من نسق من القواعد الكونية، وبين الحرية والعفوية التي تنفلت من أية قواعد.

إن ثنائية لسان/ كلام تجعلنا نميز ما هو نسقي وأصلي، أي ما هو عبارة عن موضوع مكتفي بذاته، والمقصود هنا هو اللسان، عن ما هو متعلق بالاستعمال الجاري لما هو نسقي، استعمالا بلاغيا، أو سياسيا ...إلخ، ونعني هنا الكلام. وبتعبير مانغينو سنحصل من جانب أول على مجموعة من الكلمات لها معنى لصيق وشفاف، بينما من جانب آخر نحصل على استعمال لهذه الكلمات[2].

---

1 محمد البكري، التحليل اللساني للخطاب السياسي، خطاب "الحركة الوطنية المغربية" نموذجا، رسالة جامعية، السنة: 92/ 93 ص: ز من المقدمة.

2 Dominique Maingueneau, Initiation aux méthodes de L'ANALYSE Du DISCOURS, problèmes et perspectives, Opcit, P: 6.

وبذلك تكون لسانيات سوسير ونقدها، وتطبيقات مفاهيمها، وبالخصوص الاهتمام بعنصر الكلام الذي أقصي، في الطرح السوسيري، من لسانيات اللسان، هي التربة الخصبة التي حفزت بعد ذلك على تبلور مفهوم الخطاب والاحتفاء به، الشيء الذي يمكن تلمسه من خلال ارتباط إرهاصات المفهوم أيضا بأعمال الشكلانيين الروس.

ب. أعمال الشكلانيين الروس وتحليل الخطاب.

ازدهر نشاط الشكلانيين الروس في الاتحاد السوفييتي بين سنوات 1915 و1930، وامتد تأثير هذا النشاط إلى كل من مدرسة براغ البنيوية، وتيار النقد الشمولي في بولندا، والمدرسة البنيوية في فرنسا، فضلا عن مدرسة النقد الجديد في بريطانيا وأمريكا الشمالية[1].

وترتبط أعمال الشكلانيين الروس بنصوص الأدباء المستقبليين، وما أنتجوه ضمن إطار مدرسة إبداعية جاءت في سياق الثورات الفنية التجديدية التي عرفها مطلع القرن العشرين، حيث ظهرت أولا كإنجاز فني في الرسم، ثم انتقلت إلى الإبداعات الفنية الأدبية بعد ذلك[2]، خاصة مجال الشعر.

وقد تعامل الشكلانيون مع النصوص المستقبلية على أساس أنها فجرت الشكل الفني وبحثت عن لغة فنية جديدة. غير أنهم لم يعيروا اهتماما لجانب المدلول في الشعر، وإنما للطريقة التي يقال بها، لذلك استندوا إلى هذه الحركة الفنية التي تجسد مثالا يتمظهر فيه بجلاء ما للخطاب الأدبي من خصوصيات مميزة هي في العمق خصوصيات شكلية. وهذا يتماشى تماما مع مبادئهم ومنطلقاتهم المنهجية[3].

أما في البحوث التي تناولت مجال السرديات، فقد مكنت أعمال هذه المدرسة من إفراز ما يسمى بمنطق الترابطات "عبر الجملية"، (transphrastiques)، في فن الحكاية الشعبية بالأساس. وأصبحت أبحاث فلاديمير بروب، W.PROPP، معروفة في أوربا وفي فرنسا على وجه التحديد.

وقد اشتهر هذا الأخير بالاشتغال في كتابه "مورفلوجية الخرافة" على هذا النمط من النصوص (الخرافات)، وكان عمله قريبا نوعا ما من الاشتغال على اللغات الطبيعية، أو إلى دراسة لغة الكلام اليومي وهي كما تبدو ظاهريا أقل تبنينا[4].

1 فؤاد أبو منصور، النقد البنيوي الحديث بين لبنان وأوربا، نصوص _ جماليات _ تطلعات، ط 1 بيروت 1985، ص: 239.
2 عمر محمد الطالب، مناهج الدراسات الأدبية الحديثة، ط 1 الدار البيضاء 1988، ص: 195.
3 نفسه، ص: 195.
4Dominique Maingueneau, Initiation aux méthodes…, Opcit, P: 6.7.

هكذا إذن تعتبر مدرسة الشكلانيين الروس هي الأولى التي حفلت في مجال التحليل اللساني بما سيدعى "خطابا"، وهيأت له الأرضية المناسبة عن طريق إحداث قطيعة مع الفيلولوجيا[1] وبالتالي مع كل المقاربات الانطباعية للأعمال الأدبية

المطلب الثاني:

نظرية الخطاب، مفاهيم أساسية.

خلافا لباقي الميادين التي تنتمي إلى حقل اللسانيات يجد " تحليل الخطاب" صعوبة كبيرة في الإمساك بموضوعه والتمكن منه.

فاللسانيون، وغير اللسانيين، عادة ما يضعون مفهوم الخطاب في إطار واسع من الاستعمال، مما يجعل معناه يتراوح بين الفهم الدقيق العلمي الذي يساور بعضهم، وبين كونه مجرد ترادف فضفاض لكلمة "نص" أو "ملفوظ" عند البعض الآخر[2].

ولعل هذا الاتساع في دائرة المعاني الذي يحيط بمفهوم الخطاب ويحول دون اقترابه من الأذهان، هو الذي حث معظم الباحثين إلى محاولة التخلص من هذا المأزق المعرفي، (حصر مفهوم الخطاب)، وتجاوزه عبر اللجوء إلى رصد وتغطية ما أمكن من التعاريف التي استهدفته سواء عن طريق إعطائه مرادفات تحدده وتبين ماهيته، أو من خلال تقديم مصطلحات مقابلة تنفي عنه ما ليس هو.

أ - الخطاب، مسألة تعدد المعنى.

باستعراض الاستعمالات المختلفة لكلمة "خطاب" في اللسانيات نجد ما يلي :

1 - الخطاب عند المدرسة البنيوية: ويتجلى كمرادف ل"كلام" عند سوسير، وبالتالي كنقيض أو مقابل ل "لسان". ويقوم على افتراض سمة الإبداعية لدى المتكلم في مقابل ما يسم اللسان من سمات الكلية، والتناهي، والثبوت[3].

2 - الخطاب لم يعد إحالة على متكلم ولا مجرد وحدة لسانية بأبعاد تفوق الجملة أي أبعادا (عبر جملية)، ولكن كرسالة مأخوذة في كليتها، أي كملفوظ[4].

1Dominique Maingueneau, L'ANALYSE DU DISCOURS, introduction aux lectures de l'archive, ED: HACHETTE, PARIS 1991, P: 10.
2 Dominique Maingueneau, Initiation aux méthodes…, Opcit, P: 11.
3Zakia lahlou, Analyse sociolinguistique des discours politiques pendant la période du protectorat au Maroc, étude des rapports entre langue et idéologie, thèse de doctorat, 1980 P: 20.
4 Dominique Maingueneau, Initiation aux méthodes…, Opcit, P: 11.

3. الخطاب عند المدرسة التوزيعية، (Distributionnaliste): تم دمج المفهوم في التحليل اللساني بالنظر إلى مجموع قواعد الترابط والتتالي في الجملة المشكلة للملفوظ. ويعتبر اللساني الأمريكي، زيليغ هاريس أول من اقترح طريقة لدراسة هذه الترابطات عام 1952[1].

ويحضر مصطلح "خطاب" في استعمال هذا الأخير كمرادف لـ"النص" و"للحديث المتتالي" ويعرف أيضا كتسلسل جمل مقبولة نحويا يشكل (أي التسلسل، باعتباره رسالة متكاملة لها أول وآخر)، الوحدة اللسنية الأعلى التي يجب أن ينطلق منها التحليل الشكلي للغة[2].

فالملفوظ بالنسبة لهاريس كيفما كان طوله، (جملة أو خطابا)، قابل للتحليل بنفس الطريقة، أي وفق نفس المناهج التوزيعية، حيث العلاقات التي تربط الثقافة باللغة توضع في مرتبة ثانية، إذ ليس الأهم عنده هو معرفة ماذا قال النص، (المضمون)، ولكن كيف قال (الشكل)[3].

4 ـ الخطاب عند المدرسة الفرنسية: يتقابل مع الملفوظ في تعريف تبسيطي حيث "الملفوظ" يمثل توالي مجموعة من الجمل تقع بين بياضين دلاليين، وبين توقفين تواصليين، في حين أن الخطاب هو الملفوظ من وجهة نظر السياق الخطابي الذي يحدده.

فحينما نلقي نظرة على نص من زاوية مكوناته "اللغوية" نكون بصدد ملفوظ. أما عندما ندرس شروط إنتاج هذا النص دراسة لسانية، فإننا نكون بإزاء "خطاب"[4].

5. وينضاف إلى هذه التعريفات تعريف آخر، يوافق ما سبق لكن مع اختلافات بسيطة (...)، فالتلفظ يفترض تحويلا شخصيا للسان في الخطاب كما هو الشأن عند إميل بينفنيست الذي يقول: "يجب أن نفهم (الخطاب) في أوسع معانيه، [أي أننا نكون بإزاء خطاب كلما كان هناك] تلفظ يقتضي متكلما ومستمعا بحيث يفترض أن يكون هدف الأول، (المتكلم)، هو التأثير على الثاني، (المستمع)[5].

6 ـ يستعمل " الخطاب" عادة للإشارة إلى نظام من الإكراهات التي تحكم إنتاج مجموعة لا محدودة من الملفوظات، انطلاقا من موقع اجتماعي أو إيديولوجي معين. وهكذا، فإننا حينما نتحدث عن "الخطاب النسائي" أو "خطاب الإدارة"، لا نحيل على متن

1Ibid, P: 11.

2 محمد البكري، التحليل اللساني للخطاب السياسي، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

3Zakia lahlou, Opcit, P: 5.

4Dominique Mainigueneau, Initiation aux méthodes…, Opcit, P: 11.

5Ibid, PP: 11·12.

معين، بقدر ما نميز نمطا من أنماط التلفظ، أي ذلك الذي يتبناه بشكل عام النسائيون أو الإداريون[1].

وعلى نفس المنوال يحاصر مصطلح "الخطاب" بترسانة من التصورات ضمن دراسات كل من ميشال فوكو M. FOUCAULT، وجاك دريدا J. DERRIDA وجوليا كريستيفا J. KRESTIVA، وآخرين. وتأخذ استعمالاته عند هؤلاء أبعادا أخرى تقترب في معظم الأحيان من دائرة التناول الفلسفي وتجريداته. لكن هذه الاستعمالات وإن كانت ترتكز في عمومها على اللسانيات كقاعدة ارتكاز تصدر عنها، فإنها لا تلتصق بها دوما حسب ما لاحظه مانغينو[2] وذهب إلى تسميته بالاستعمالات الموازية أو "الشبه لسانية" paralinguistique.

ب ـ الملفوظ، ضبط المفهوم إجرائيا.

ينتمي الملفوظ من منظور ميشال فوكو إلى صياغة خطابية على غرار انتماء الجملة إلى نص، وانتماء القضية إلى مجموعة استنباطية.

فكما يحتكم في معرفة صحة جملة ما إلى قوانين لغة معينة، وصحة قضية ما إلى قوانين منطق معين، فإن صحة الملفوظات تحددها الصيغة الخطابية نفسها بحيث أن انتماءها وقانونها ليسا سوى شيء واحد[3].

من هذه القاعدة يبدو أن الملفوظ يختلف في كيفية انبنائه عن كيفية انبناء اللسان رغم أنه مكون من أدلة، [علامات [signes، لا يمكن تعريفها في فرادتها إلا داخل نظام اللسان[4]. فالملفوظ بطبيعته ككلام لا يقع تحت طائلة النحو ولا قوانين اللسان، لأنه خارج دائرتهما بموجب التعارض السوسيري المعروف، لسان/ كلام.

ومن جهة أخرى ليس هناك تطابق أو علاقة ترادفية بين "الملفوظ" و"التعبير"، حيث أنه يقع أحيانا أن تكرر عدة تعابير مختلفة ملفوظا واحدا مثلما يحدث عندما توضح بدقة إحدى المضيفات للمسافرين الإجراءات الأمنية وتكررها بلغات عدة[5].

كما أن الملفوظ لا يرتهن بالضرورة إلى صيغة كيان نحوي ينحصر في إطار الجملة وحدها، بل يمكن أن تكون إحدى الخرائط ملفوظا يفيد تصوير منطقة جغرافية معينة.

---

1 Dominique Maingueneau, L'ANALYSE DU DISCOURS, introduction aux lectures de l'archive, Opcit, P: 15.

2Dominique Maingueneau, Initiation aux méthodes…, Opcit, P: 14.

3 أ. دريفوس وب. رابينوف، ميشيل فوكو مسيرة فلسفية، ترجمة جورج أبي صالح، مركز الإنماء العربي، بيروت لبنان، بدون تاريخ، ص: 54.

4 محمد البكري، التحليل اللساني للخطاب السياسي، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

5 أ. دريفوس وب. رابينوف، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

وقد حدد ميشال فوكو للملفوظ، ارتباطا بالوظيفة التلفظية التي يؤديها، خصائصا أربعة استمدها مما يلي:

أولا: من ارتباطه بمرجعية ما؛
ثانيا: من ارتباطه بذات ما؛
ثالثا: للملفوظ مجال مشترك، (وجود حقل تلفظي)؛
رابعا: الملفوظ كيان مادي مستقل عما دونه[1].

وحتى لا يؤدي بنا الانسياق وراء لم الشتات المفهومي الخاص بمصطلح "ملفوظ" إلى الاسترسال في استعراض مقاربات كثيرة وربما متناقضة، نعرف مقدما أنها لن تكون في نهاية المطاف إلا ركاما من التصورات التي لا تفيد في ضبط المفهوم بقدر ما تموهه وتغرقه في التجريد، ننتهي إلى عرض تصور دومينيك مانغينو الذي يفضل إجرائيا استعمال مصطلح "ملفوظ" بالنسبة للملفوظات التي تتجاوز حدود الجملة في مكوناتها اللسانية المحضة (كما هي متعارف عليها في حقول الدراسات اللسانية)، واستعمال مصطلح "خطاب" حينما يكون المقصود هو شروط إنتاج الملفوظ، سواء أكان جملة واحدة أو متوالية جمل، مع الإشارة إلى أن الحالة التي يمكن أن نتحدث فيها عن خطاب مكون من جملة واحدة نادرة نسبيا[2].

ج ـ شروط الإنتاج؛ ضبط حدود التأويل.

تحكمت طبيعة التصورات المتعلقة بمفهوم "الخطاب" داخل الحقل اللساني في إفراز توجهين متباينين على صعيد النظرية اللسانية في ما شهده "تحليل الخطاب" بعد ذلك من نقاشات. غير أن الخلاف حول المفهوم ما لبث أن اختزل في منظورين متقابلين:

الأول: يدفع باتجاه جعل "تحليل الخطاب" مقتصرا على استنباط الخطاطات الشكلية، أي القواعد المتحكمة في السيرورة الخطابية، أو بعبارة أخرى تسلسل المتواليات الجملية دون اعتماد على إدماج عوامل خارجية، غير لسنية، كالذات أو المقام المجتمعي أو الدلالات أو الثقافة ...[3].

والثاني: يركز على الربط بين دراسة البنية الداخلية للخطاب والجهاز الشكلي للتحدث، (التلفظ)، أو بالعوامل المؤثرة في إنتاج الخطاب: أي ما سمي ب "المقام" تارة وبشروط الإنتاج تارة أخرى[4].

---

1 المرجع السابق، نفس الصفحة.
2 محمد البكري، التحليل اللساني للخطاب السياسي، مرجع سبق ذكره، ص. ص: 57 وما بعدها.
3Dominique Maingueneau, Initiation aux méthodes…, Opcit, P: 12.
4 محمد البكري، التحليل اللساني للخطاب السياسي، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

وإذا كانت اللسانيات السوسيرية قد أسقطت من مجال اهتمامها، كل ما لا ينتمي إلى الجهاز "اللساني" ونظامه، وأقصت ما سمي ب "الخارج لساني"، Linguistique _ externe، فإن "تحليل الخطاب"، خلافا لذلك لازم بين الخطاب وشروط إنتاجه أي (الإطار المؤسسي، والجهاز الإيديولوجي، التمثيلات، السياق السياسي، علاقة القوى، والمؤثرات الاستراتيجية...إلخ)[1]، إلى الحد الذي يجعل ز. هاريس مثلا يبني تصوره لمنهج "تحليل الخطاب" على أساس نقطتين كبيرتين هما:

_ تجاوز حدود الجملة إلى الخطاب المتتالي (...)

_ وعلاقة النص بالمجتمع، أي بسلوكات أخرى غير لسنية[2]. بما يعني دراسة العلاقات التي تربط بين الثقافة واللغة.

وانسجاما مع هذا التصور الذي يحاول أصحاب المنظور الثاني تزكيته، يرى كل من براون ويول (G. BROWN & G. YULE)، في مؤلفهما "تحليل الخطاب" DISCOURS ANALYSIS (1983)، أن محلل الخطاب ينبغي عليه أن يأخذ بعين الاعتبار السياق الذي يظهر فيه الخطاب، (يتشكل السياق لديهما من: المتكلم/ الكاتب، والمستمع/ القارئ، والزمان والمكان)، لأنه يؤدي دورا فعالا في تأويل الخطاب، بل كثيرا ما يؤدي ظهور قول واحد في سياقين مختلفين إلى تأويلين مختلفين.

وقد رأى هايمس (1964)، في هذا الصدد أن للسياق دورا مزدوجا، إذ يحصر مجال التأويلات الممكنة (...) ويدعم التأويل المقصود[3].

وبذلك يبقى فهم البنيات التركيبية والدلالية والمعجمية رهينا باستيعاب العوامل السياقية، بحيث يصبح الخطاب القابل للفهم والتأويل هو الخطاب القابل لأن يوضع في سياقه (...). فقد يكون المتلقي أمام خطاب بسيط للغاية (من حيث لغته)، ولكنه يتضمن قرائن (ضمائر أو ظروفا) تجعله غامضا وغير مفهوم (...)[4].

غير أن التحدي الحقيقي الذي قد يعترض الباحث في هذه المرحلة من التحليل يكمن في غياب الآليات العلمية الدقيقة التي تسعف في كشف شروط إنتاج خطاب ما، الأمر الذي يضيف مزيدا من العراقيل يعمد غالبا إلى تجاوزها عن طريق الإجابة على الأسئلة التالية:

---

1 نفسه، ص: 73.

2Rodolphe ghiglione, JE VOUS AI COMPRIS ou l'analyse des discours politiques, ED: ARMAND COULIN Paris 1989, P: 75.

3 محمد البكري، التحليل اللساني للخطاب السياسي، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

4 محمد خطابي، مظاهر انسجام الخطاب، رسالة جامعية، 87/ 88، ص. ص: 59، 60.

- من يتكلم ؟ (الصفات المميزة للمؤسسة أو الفئة التي يعلن الخطاب المدروس باسمها).
- إلى من؟ (الجمهور أو الجماعة المقصود أن تصل إليها الرسالة السياسية).
- عبر أية وسيلة ؟ (وسائل نقل الخطاب).
- أي تأثير أو فعالية للخطاب على الجمهور المعني؟ (رصد ردات الفعل: موافقة، رفض، أو غير ذلك)[1].

د ـ مفهوم أفعال الكلام، ACTES DU LANGAGE.

اهتم التحليل التداولي للخطاب بمعالجة مفهوم "أفعال الكلام"، (Actes du langage)، أو "أفعال الخطاب"، (Actes du discours)، ضمن ما سمي بنظرية الأفعال الكلامية، وذلك انطلاقا من أعمال جون. ر. سورل J. R. SEARL، (1969)، وجون. ل. أوستن، John Langshaw Austin (1970)، إلى جانب أعمال ت، تودوروف وإ. بينفنيست وآخرين.

وقد عمدت معظم الدراسات التأسيسية في هذا المجال إلى تفسير النص كفعل كلامي أو كسلسلة أفعال كلامية، بحيث تصبح الوعود والتهديدات والتأكيدات والأسئلة والطلبات والأوامر.. إلخ، أمثلة على أفعال كلامية[2].

ويقوم الفعل التكلمي، (Acte illocutionnaire)، باعتباره فعلا للتلفظ، على أساس الحفاظ على العلاقة التي تربط بين المتكلم والمستمع (أو المستمعين)، ويستوجب عند إنجازه، أي عند إتمام النطق بجملة أو بجمل عديدة متوالية، ألا ينجز إلا في السياق الملائم له[3]، وبالتالي فإن الرسائل اللفظية الناجحة، حسب أوستن فضلا عن دلالتها الحرفية، تمتلك "قوة تكلمية" (Force illocutionnaire)، هي الكفيلة بتحديد الكيفية التي يجب أن يستقبل بها الملفوظ من قبل المتلقي (...)، إذ عادة ما تبقى هذه "القوة" مضمرة بحيث أن السياق هو الذي يتكفل بإبرازها والكشف عنها[4]، علما بأن هذا المفهوم تم تحديده نظريا من خلال التمييز بين السياق (contexte)، كمحيط لغوي للعلامة اللسانية في النص، أي ما قيل وما سيقال، وبين ما سمي بالموقف أو الوضعية (situation)، كمحيط غير

---

1 نفسه، ص: 62.
2 رشيد شقير، (الإيديولوجيات السياسية: مقدمة نظرية ومنهجية)، مجلة الوحدة، عدد: 100 السنة التاسعة يناير 1993، ص: 147.
3 تون أ، فان ديك، (النص بناه ووظائفه، مقدمة أولية لعلم النص)، ترجمة: جورج أبي صالح، العرب والفكر العالمي، عدد: 5 شتاء 1989، ص: 69.
4Dominique Maingueneau, Initiation aux méthodes…, Opcit, P: 130.

لغوي للعلامة مكون من ظروف وملابسات تصاحب الحدث اللغوي[1]، أي بعبارة أخرى، مجموع العوامل النفسية والاجتماعية التي تحدد منهجيا ملاءمة الأفعال الكلامية.

ومن ضمن هذه العوامل تأتي أولا المعرفة التي يملكها مستعملو اللغة، ثم رغباتهم أو إرادتهم، وأشياؤهم المفضلة، وآراؤهم، وكذلك علاقاتهم الاجتماعية، (علاقة سلطوية، علاقة صداقة، إلخ..)[2].

وكخلاصة يتحدد مفهوم "الأفعال الكلامية" بكونه امتزاجا للجانب اللغوي بالجانب الفعلي في القول، كما يتحدد شكليا بكونه لا ينحصر في حدود الجملة الواحدة أو في ترابط الجمل المتسلسلة فقط، بل يتعدى ذلك إلى تغطية النص برمته ليشكل هذا الأخير فعلا كلاميا كبيرا (Macro _ Acte de langage)، إذ أحيانا لا تكون رسالة طويلة سوى طلب واحد، كما يعمل عرض برمته وكأنه قول واحد وحسب. وهذه الأفعال الكلامية الكبيرة مشتقة من متتاليات أفعال، بواسطة قواعد كبيرة يسميها فان. ت. ديجك، (Macro _ règles)[3].

وتتأسس نظرية أفعال الكلام عند أوستن على مفاهيم فرعية أهمها:

- فعل القول، أو (الفعل القولي، locution)، وهو إصدار أصوات تنتمي إلى معجم لغة ما، منظومة وفقا لقواعد اللغة. وبها يلحق "معنى" أو "مرجع" ما؛ أي أن لها دلالة معينة بالمعنى التقليدي للكلمة.
- ثم الفعل في القول، أو الفعل الداخل في القول (الما في القول، illocution)، ويتم ذلك عند النطق بعبارة ما على أن يصار إلى كيفية فهم الكلام في اللحظة التي يقال فيها، فنفس العبارات أو الأقوال قد تفهم باعتبارها نصائح أو أوامر ... إلخ).
- ثم الفعل بالقول، أو الفعل المتعلق بالقول (الما بالقول Per locution) وهو فعل يحصل بفعل قول شيء ما، أي أن الفعل، (فعل القول)، سيحدث تأثيرات معينة، أو نتائج، إن في الآخرين، أو في المتكلم بالذات[4].

المطلب الثالث:

---

1 سعيد حسن بحيري، مرجع سبق ذكره، ص: 160.
2 تون أ، فان ديك، النص بناه ووظائفه، مرجع سبق ذكره، ص: 70.
3Dominique Maingueneau, Initiation aux méthodes…, Opcit, P: 129.
4 جيل بلان، (عندما يكون الكلام هو الفعل)، ترجمة: جورج كتورة، العرب والفكر العالمي، العدد الخامس، شتاء 1989، ص: 46.

المتن ومقتضياته في منهج "تحليل الخطاب".

من الأمور التي يراعيها الباحث المشتغل بمجال العلوم الإنسانية عموما وباللسانيات وتحليل الخطاب على وجه الخصوص أن يبني بحثه، ما وسعه ذلك، على أسس مستوفية للشروط العلمية وللانسجام المنهجي المطلوبين.

ويبدأ استيفاء هذه الشروط مقدما بتحديد أربعة عناصر أساسية لا غنى عن أي منها وهي: (المتن، المنهج، التحليل، النتائج أو الأهداف)، بحيث يكون البحث في مشموله، إجابة كبرى على مكونات السؤال التالي:

انطلاقا من متن معين ومحدد، ما هو المنهج، أو ما هي التركيبة المنسجمة والمتكاملة من المناهج التي تحقق نجاعة أكبر، كلغة واصفة، في تحليل المتن، واستشرافا لأية أهداف؟.

فكما هو واضح من خلال هذه الصياغة يشكل المتن بالنسبة لـ "تحليل الخطاب" المنطلق المركزي الذي يصدر عنه كل تفكير، والحقل الذي يتم إعمال أدوات اللغة الواصفة فيه. وهو يتخذ في كل الحالات شكل عينة يتم اختيار عناصرها بناء على مبادئ ومعايير معينة، أويتم توليف نماذجها وفق تصور ورؤية محددين، محكومين بالأبعاد الزمانية والمكانية للمتن في بعض الحالات الخاصة.

وبما أن "تحليل الخطاب" من المناهج التي ما تزال في طور شحذ أدواتها، وضبط آلياتها، أو ما تزال في مستوى الترميق Bricolage، حسب تعبير دومينيك مانغينو، D. MANGUENEAU (1976)، فإنه يفترض في المتن أو ما يسمى ب"عالم الخطاب"، أن يكون محصورا نصيا، وألا تغيب عنه من جراء هذا الحصر، سمة التمثيلية التي تبرر قياس وتعميم النتائج في الأخير.

ولا فرق في هذا الباب بين حصر وتحديد طبيعي يفرضه عالم الخطاب نفسه وبين حصر اصطناعي مبني على استراتيجيات المحلل وتقديراته وفرضياته.

إن متنا متسما بالتناسق الضروري، حسب ج. ديبوا J.DUBOIS، (1969)، هو المتن الذي يتم حصره زمنيا ومكانيا، حيث يحصل الحصر الزمني بإحداث تناسق على مستوى التزامن الواحد، إذا كانت الدراسة ذات بعد تزامني فقط ، أو على مستوى تزامنات متعددة، قدر الإمكان، إذا كانت الدراسة ذات بعد تعاقبي مقارني (...). بينما يقتضي الحصر المكاني الاستجابة إلى "ضرورة تناسق مقام التواصل" المنتج للمتن المدروس[1]، وذلك

1 محمد البكري، التحليل اللساني للخطاب السياسي، مرجع سبق ذكره، ص: 211.

عبر الاعتماد على نصوص كاملة منغلقة طبيعيا تدرس ككلية مكتفية بذاتها، أو عبر ا ستخراج العينات أو المتواليات الخطابية والتقاطها من نصوص متعددة مجموعة في متن ما بناء على لفظة محورية مثل "وطنية" أو "اشتراكية" أو بناء على بنية جملية[1].

المبحث الثاني:

الخصائص البنائية للمنحى السياسي في الخطاب.

يطرح عادة إلحاق صفة "السياسي" إلى كلمة خطاب، كمحاولة لتمييز نمط معين من الخطابات، مسألة الالتباس القائم حول هذه العبارة وحول مضمونها، وصعوبة التحديد الدقيق للمعنى المراد بها، كما يطرح مسألة الاختلاف حول المبررات التي تدفع المرء إلى وصف خطاب ما بكونه خطابا سياسيا أو يمتنع عن وصفه واعتباره كذلك.

فبالإضافة إلى خصائص "البنية الداخلية" التي تحدث عنها ج. ديبوا ومال إلى إمكانية اعتمادها والانطلاق منها في تعريف الخطاب السياسي استنادا إلى مكوناته الخطابية كنص حجاجي يقوم على البرهنة، وينهج أساليب الاستدلال، ويوظف البنية التلفظية، STRUCTURE ENONCIATIVE لبلوغ مراميه الإقناعية[2]، يلعب "المقام" أيضا دوره الأساسي في تعريف الخطابات العينية، وتمييز السياسية منها أو التربوية أو العلمية الخ ..

ويتجلى ذلك الدور في كون "المقام" هو الذي يخضع الخطاب الموصوف بالسياسي ويقود إلى قراءته "قراءة سياسية".

فمنتج الخطاب (المتلفظ _ ENONCIATEUR)، حينما ينتج خطابه، (الرسالة _ MESSAGE)، يكون في نيته وفي أفق توقعه أن المتلقي، (المتلفظ له _ ENONCIATAIRE)، سيقرؤه قراءة سياسية، لذلك نجده يعمد إلى إدراجه في مقام معين دون غيره، مثل المحافل والمؤتمرات السياسية أو المنابر الصحفية الحزبية أو ما شاكل ذلك بصرف النظر عما يمارسه المتلقي أحيانا من إسقاط ومصادرة حينما يقرأ أو يؤول الخطاب سياسيا دون الالتفات إلى مقاصد المتلفِّظ، ودون مراعاة شروط التلفُّظ.

---

1 نفسه، نفس الصفحة.

2 المصطفى شاذلي، (مقاربة سيميائية لبعض المتون السياسية المغربية)، وجهة نظر، عدد: 5 خريف 1999، ص: 52.

إن "المقام" والمساهمين في عملية التواصل هم الذين يحددون نوعية الخطاب وصنفه (...) حيث تصبح ألفاظه، إذا تقرر مثلا أنه بالفعل خطاب سياسي، ألفاظا سياسية، كما تصبح عباراته عبارات سياسية[1].

وكما هو الحال في كل خطاب، تتحرك ميكانيزمات العملية التواصلية وفق عوالم، محددة بشروط إنتاج سياسية، تحكمها دينامية التقاطع والتفاعل المستمرين.

1 ـ عالم المتلفِّظ: وهو الذي ينتج الخطاب، ويتمتع بوضع قانوني أو مؤسساتي وبثقافة محددة وبمرجعيات متعددة يتحتم على المتلفّظ له استيعابها[2].

2. عالم المتلفَّظ له: وهو المتلقي للخطاب أو المستمع/ القارئ، ويمتلك بدوره ثقافة ومرجعية تؤهله للتواصل والتفاعل إيجابيا مع الخطاب بناء على ما هو مشترك مع المتلفظ.

وقد حدد براون ويول أدوات هذا التفاعل في ما أسمياه ب: المعرفة الخلفية، الأطر، المدونة، السيناريوهات، والخطاطة[3].

3 ـ عالم الخطاب: ويخضع لقوانين النّظْم والإنشاء والديباجة وضوابط الجنس الأدبي ومقتضيات السياق السياسي العام[4] ويوصف بكونه مفتوحا ومنفتحا على مدلولات متعددة بتعدد المنافذ إليه، وأنه متعدد الأصوات بالمعنى الباختيني للعبارة.

المطلب الأول:

اللغة، أو حدود الاستعمال.

حينما يوصف العالم السياسي بكونه عالم لغة بامتياز فإن ذلك لا يقصد منه على الإطلاق أن الكلام يحتل فيه مكانة مهيمنة أو كبيرة على حساب الفعل والعمل، وإنما المراد هو أن هذا العالم عالم تمثلات يعبر عنها بواسطة اللغة.

والخطاب السياسي بحكم تموقعه في بؤرة هذا العالم، يتحقق عبر اللغة ومن خلال الكلمة التي اعتبرها ميشيل فوكو M. FOUCAULT (1986)، شرطا ضروريا لازما لأي خطاب كيفما كان[5].

1 محمد البكري، التحليل اللساني للخطاب السياسي، مرجع سبق ذكره، ص: 79.
2 المصطفى شاذلي، مرجع سبق ذكره، ص: 52.
3 محمد خطابي، مرجع سبق ذكره، ص. ص: 69، 78.
4 المصطفى شاذلي، مرجع سبق ذكره، ص: 52.
5 M. Foucault, LES MOTS ET LES CHOSES, ED: Gallimard, 1966, P: 108.

إن التعامل مع موضوع اللغة، أو ما يسمى بالمادة اللغوية في الخطاب، باستقلال عما تضمره من محتوى، أمر لا يستقيم في الواقع إلا افتراضا أو إجراء من باب تسهيل عملية استنباط الخصائص العامة التي تميز لغة الخطاب السياسي عن غيرها، والوقوف على تجلياتها دون أن يوجهنا المضمون وجهة ما، ودون أن يمارس علينا أي تأثير.

فالخطاب السياسي بطبيعته اللغوية تلك ينضوي عموما في نسيج الخطابات التي ينتظمها المشرك التواصلي. وبالتالي فالطاقة التي تتمتع بها الكلمات أو اللغة المستعملة لا تصرف إلا في هذا الاتجاه، أي الحفاظ على دورة التواصل وسيرورته ممدودة بين طرفي العملية التلفظية، المتلفظ والمتلفظ له، وفق قوانين التواصل المتواضع عليها، ولكن في نفس الوقت ضمن هامش واسع من الحرية تسمح للأول، (المتلفظ)، بالمناورة على صعيد إمكانات اللغة، (لغة الرسالة)، بالشكل الذي يضمن في الأخير تحقيق الهدف المنشود، أي: إحداث التأثير في المتلفظ له.

أ ـ التنميط المعجمي.

من أبرز المباحث التي شدت إليها اهتمام علماء اللغة على امتداد التاريخ، مسألة الارتباط الوثيق بين اللفظ ومعناه ومناسبته له في جميع المواقع، أو ما كان يسمى قديما بمناسبة الحروف لمعانيها، أو مساوقة الحروف للمعاني.

وقد تطرق إلى هذه الظاهرة فلاسفة اليونان وقرروا أن الصلة بين اللفظ ومدلوله لا تعدو أن تكون اصطلاحية تواضع عليها الناس[1].

أما علماء اللغة العربية فقد ربطوا في مؤلفاتهم اللغوية بين اللفظ والمعنى ربطا وثيقا يكاد يضارع الصلة الطبيعية والذاتية. ومن بين اللغويين العرب الذين ساروا في هذا الاتجاه أبو الفتح عثمان ابن جني الذي فتح الباب لأول مرة، وبتفصيل، أمام محاولات استنباط تلك الصلات القائمة بين الألفاظ ودلالاتها، وأفرد لذلك ثلاث أبواب من كتابه الضخم "الخصائص" هي:

- باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني، وقد أوضح من خلاله أن الاشتراك في المبنى، (الحروف)، أو في جزء منه يؤدي إلى الاشتراك في المعنى أو إلى تقاربهما[2].
- باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني، تطرق فيه إلى أن المعاني نابعة من أصوات الكلمات، فالمعنى الأقوى للصوت الأقوى والمعنى الأضعف للصوت الأضعف[1].

---

1 بوشتى العطار، فقه اللغة العربية، نموذج ابن جني، ط 1 دار النشر المغربية 1988، ص: 93.
2 نفسه، ص: 95.

- باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني، ووقف فيه على حصول قرابة بين المعاني من غير أن تكون ثمة قرابة بين الألفاظ. أي أن زمرة واحدة من المفردات تنبثق من ماهية واحدة أو من أصل مفهومي واحد[2].

أما في اللسانيات الحديثة فقد انتقل النقاش بازاء الموضوع نفسه، وخاصة مع ف. دو سوسير إلى مستوى أعقد هو المستوى الذي اصطلح عليه ب "الدليل اللساني"، حيث ينتفي ذلك التصور القائم على التفكير في علاقة الشيء باسمه ويحل محله التفكير في هذه العلاقة باعتبارها توحد بين تصور وصورة سمعية(...). وأن الصورة السمعية ليست هي الصوت المادي الفيزيائي، وإنما البصمة النفسية (أو الأثر النفسي)، لهذا الصوت، والتمثيل الذي تمدنا به حواسنا. أما التصور فهو شيء مجرد على العموم[3].

ويستشف سوسير من تحليله لأبعاد هذا الدليل أن له، بالإضافة إلى خاصية "الخطية"، خاصية "الاعتباطية" التي اعتبرها مبدءا يفسر العلاقة الرابطة بين الدال والمدلول ويبرز غياب أية علاقة داخلية بين الفكرة والمتوالية الصوتية التي تمثلها، إذ لا شيء يمنع من التمثيل للفكرة بأية متوالية صوتية أخرى، وخير دليل على ذلك الاختلاف بين الألسنة ووجود الألسنة المتعددة[4].

وعلى العموم فاللسانيات الحديثة، أي لسانيات سوسير وما بعدها، تكاد تجمع في هذا الصدد على أن الكلمات لا تمتلك معاني مسبقة، بل استعمالات، وأن معاني كلمة ما ليست سوى مجموع استعمالاتها. وهذا يعني حسب بيار غيرو، PIERRE GUERAUD أن معنى كلمة في الخطاب، (وحسب تصوره لا يكون ثمة معنى سوى في الخطاب)، يتحدد عبر علاقاتها مع بقية الكلمات في نفس السلسلة المنطوقة[5].

وبالتالي فمسألة التنميط، (أو ما يسمى في الدراسات الأسلوبية بالوسم، Marquage)، التي يتسم بها الخطاب السياسي في مستواه المعجمي، (مع العلم أنه لا ينفرد بهذه الخاصية أو يتميز بها)، يجب أن ينظر إليها من زاوية أن السياق الجمعي للتلفظ، والبعد الزمني عنصر فاعل فيه، هو الذي يقود نحو فرز معجم خاص يتم توظيفه في الدائرة المعجمية لخطاب بعينه، وأن حقل الاستعمال هو الذي يتحكم في قابلية كلمة ما للدخول والبقاء في تلك الدائرة التي هي بدورها مجموعة دوائر صغرى يمكن تلمس حدودها

1 نفسه، ص: 97.
2 نفسه، ص: 99.
3 حنون مبارك، مدخل للسانيات سوسير، ط 1، دار توبقال للنشر 1987، ص: 42.
4 نفسه، ص: 43.
5 بيار غيرو، علم الدلالة، ترجمة: أنطوان أبو زيد، ط 1 منشورات عويدات، بيروت _ باريس 1986، ص: 123.

حينما يتعلق الأمر بخطابات تتغذى على مرجعيات فكرية وإيديولوجية متباينة أو متناقضة كما هو الشأن مثلا بالنسبة للخطابين الاشتراكي والليبرالي.

وإن كان ما يدرج على تسميته، على سبيل التجاوز، لغة الخطاب الاشتراكي أو لغة الخطاب العلمي أو المنطقي أو التربوي.أو ما إلى ذلك لا يشكل بالفعل لغات مستقلة منغلقة متكاملة وإنما مجرد مجالات خاصة قائمة داخل اللغة نفسها وتخضع لنفس قواعدها وقوانينها.

ب _ التنميط الأسلوبي.

تطرق لهذا الموضوع بشكل مبكر نوعا ما الباحث الألماني جورج كلاوس، GEORG CLAUS من زاوية تداولية في كتابه "لغة السياسة" (SPRACHE DER POLITIK).

ويدخل في إطار التنميط الأسلوبي ما يلاحظ على لغة الخطاب السياسي من تساوق مع أدوات التعبير الرائجة وأنماطه المطلوبة التي تحصل على تجاوب المتلقي وتستقطب اهتمامه في كل عصر على حدة وباختلاف الأماكن والثقافات.

فلغة الخطاب السياسي المعاصر عموما تستهجن الأساليب التعبيرية المصقولة التي تميزت بها بلاغة الخطاب السياسي الكلاسيكي، وتبتعد عن جوانب الاسترسال الممل والغموض والتقعير اللغوي فيها، وتتحول عن ذلك إلى بلورة أشكال حديثة للتعبير يخضع فيها الخطاب السياسي لمتطلبات عملية تفرضها الكتابة والقراءة الخاصتان بوسائل الإعلام السمعي ـ البصري، أي الاختصار والوضوح والصدق والبساطة[1].

1 ـــ الإطناب، REDONDANCE.

يتراوح مداه في الخطابات السياسية بين الحد الأعلى، ويصل إلى درجة الإشباع، SATURATION، حينما لا يوجد في خطبة من الخطب السياسية أو في مقالة معينة إلا ما هو معروف ودارج لدى المتلقي أو القارئ.

وهذا الحد (حد المبالغة في الحشو والإسهاب) يخلو في تحليل جورج كلاوس من أية قيمة بالنسبة للاستراتيجية والتاكتيك، ويتحول النص السياسي بموجبه إلى مجموعة ترهات، لا يفلح معها في إثارة أي اهتمام ولا تحقيق أي هدف[2].

---

1 جان جاك كورتان، كلود هاروش، (من خطاب الجماهير إلى خطاب الصورة)، وجهة نظر، عدد: 3 ربيع 1999، ص: 53.
2 جورج كلاوس، لغة السياسية، ترجمة ميشيل كيلو، ط بدون، دمشق 1977، ص: 47.

وفي المقابل هناك الحد الأدنى وهو المستوى الذي يختفي فيه الإطناب تماما، ويكون حينما لا تتضمن الخطب أو المقالات إلا ما هو جديد وأصيل.

والحدان معا بالنسبة لخطاب سياسي متوازن يشكلان منزلتين متطرفتين ينبغي على المتلفظ أن يحافظ على تموقعه في نقطة الاعتدال بينهما حتى تظل العملية التواصلية التجاوبية قائمة. وبالتالي يضمن وصول رسالته بالشكل الأمثل.

فالمتلقي لا يريد سماع ما هو معروف لديه فقط، وإنما تلقي الجديد، شريطة أن يكون قادرا على ربطه بما هو معروف لديه[1].

2 _ **الأسلوب الخطابي** (نسبة إلى الخَطابة).

ويتم اللجوء إليه في لغة الخطاب السياسي بنية إحداث الأثر المنشود في المستمع/ القارئ بشكل مباشر وآني.

وحد هذا الأسلوب، عند قدامة بن جعفر، أن يكون المتلفظ عارفا بمواقع القول وأوقاته واحتمال المخاطبين له، فلا يستعمل الإيجاز في موضع الإطالة فيقصر عن بلوغ الإرادة، ولا يستعمل الإطالة في موضع الإيجاز فيتجاوز مقدار الحاجة، إلى الإضجار والملالة. ولا يستعمل ألفاظ الخاصة في مخاطبة العامة ولا كلام الملوك مع السوقة...[2].

والخطاب السياسي المعاصر، سواء في الثقافة العربية أو في الثقافات الأخرى، يلجأ إلى توظيف بعض الأساليب المنتمية للخطابة كجنس أدبي عريق ومنغلق، ويستعير قوالبها بعد تكييف أبعادها البلاغية القائمة على تقفية الكلام وتوزينه، والاهتمام بجرسه والمبالغة في شحنه بالمحسنات البديعية المعروفة التي تسعف في مخاطبة عواطف الناس قبل عقولهم، والتلطيف من غلواء هذا النزوع المغرق في احتفائه بالشكل.

وهكذا فإذا كانت الخلاصة التي يجب أن ننتهي إليها في هذا الصدد هي أن الخطاب السياسي في تجلياته اللغوية لا يوحي بوجود قوانين خاصة ومعينة يمكن أن نستنبطها مباشرة وبشكل آلي من نماذج نصية مهما كثرت وتنوعت. فإن النقطتين اللتين تم عرضهما حول مسألة التنميط/ الوسم، بشطريه المعجمي والأسلوبي يمكن اعتبارهما مدخلا تستند عليه أية لغة واصفة كمرحلة أولى لتدرك أنها أمام استعمال نمطي لإمكانات اللغة وبالتالي فهي أمام خطاب سياسي.

المطلب الثاني:

1 المرجع السابق، ص: 48.
2 قدامة بن جعفر أبو الفرج، كتاب نقد النثر، ط بدون، بيروت 1982، ص: 96.

الإيديولوجيا، أو حدود الاستدلال.

في هذا المستوى نحبذ ألا يتجاوز مفهوم الإيديولوجيا، في سياق تعاملنا معه من زاوية تعالقه بالخطاب السياسي وشروطه، المعنى المحدود والخاص الذي يفيد في كل من علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي، سجل المضامين التي تتشكل من مجموع الأفكار والآراء والمواقف والتمثلات، التي ترتبط دوما بفاعل سياسي أو بسلطة سياسية. ونقصد ذلك النسق من المعتقدات والبرامج الذي تمتلكه دولة معينة أو قومية معينة أو حزب سياسي، أو أية جماعة سياسية أخرى تهدف إلى غاية سياسية محددة، وتفسر الأحداث والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية من منطلق تلك الغاية[1].

فالإيديولوجيا حسب هذا التحديد هي إيديولوجيا سياسية بالخصوص، تنبثق من سياق اجتماعي/ سياسي غير متجانس ومتشعب العلاقات، وتتفاعل في إطار هذا السياق مع إيديولوجيات أخرى، تسعى كل من جانبها إلى اكتساب المشروعية السياسية التي تعبد لها الطريق وتؤهلها لاحتلال مراكز القرار.

إن الإيديولوجيا في بعدها هذا، تمثل تصورا خاصا للوجود السياسي لجماعة معينة في حالتها القائمة و المستقبلية. هذا التصور ملزم بأن يتسم بدرجة من الشمول والتكامل، بحيث إلى جانب تحديده للأهداف يقدم الأدوات التي تمكن من تحقيقها وإخراجها إلى حيز الوجود[2].

وتصنف الإيديولوجيات السياسية عادة إلى ثلاث مجموعات متمايزة، انطلاقا من موقفها أو حكمها على الواقع السياسي القائم، ومن خلال صيغة تعاملها مع هذا الواقع والعمل فيه تغييرا أو إصلاحا أو محافظة، وهذه المجموعات هي كالتالي:

_ **الإيديولوجيات المحافظة:** أو ما يسمى ب "إيديولوجيات الوضع القائم"، وهي التي تدافع عن النظام السياسي الاجتماعي والاقتصادي القائم وتبرر شرعيته.

_ **الإيديولوجيات الراديكالية، الثورية:** وهي التي تدعو إلى إحداث تغييرات عميقة وبعيدة المدى في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم.

_ **الإيديولوجيات الإصلاحية:** وهي التي تحبذ التغييرات التدريجة في النسق القائم[3].

1 محمد أحمد إسماعيل علي، (الإيديولوجيا العربية والتنمية المجتمعية)، الوحدة، عدد: 75 السنة: 1990، ص: 88.
2 نفسه، نفس الصفحة.
3 المرجع السابق، نفس الصفحة.

تنطوي الإيديولوجيات على فلسفات وأهداف تتخذ شكل أفكار وتصورات حول العالم والمحيط، وحول مسار التحول الذي يجب أن يقطعه هذا العالم، انطلاقا من الحاضر الكائن، باتجاه المستقبل الممكن، وذلك وفق برنامج محدد تترجم بموجبه تلك الفلسفات والأهداف إلى واقع عمل ترتب فيه الأولويات، وتسطر المراحل والخطى، وتنظم الوثيرة ويضبط مدى الإنجاز.

وتضطلع الإيديولوجيا السياسية في تمظهراتها الخطابية بوظائف شتى يمكن إجمالها في ما يلي:

1 _ **وظيفة الاستقطاب:** عبر التقاط أكبر عدد من الفاعلين السياسيين المتواجدين في المجال السياسي، وإقناعهم بأن هذه الإيديولوجيا هي التعبير الحقيقي عن وضعيتهم الاجتماعية، وعن أفكارهم وانتمائهم وهي الأقرب إلى مصلحتهم (...).

2 _ **وظيفة التمييز:** العمل على التمييز بين الأنصار والخصوم، بين الأصدقاء والأعداء، وفق آلية تمجيد الذات والاختيارات الخاصة، وإضفاء صبغة مثالية على الأنا والنحن، في مقابل الحط من قيمة الآخر وإضفاء صبغة (شيطانية) عليه (...).

3 _ **وظيفة التعبئة وتعيين الأهداف:** من خلال سعي كل إيديولوجيا إلى الإقناع وتكييف خطابها تبعا لدرجة الانتماء والانضواء، فالخطاب الداخلي الموجه للأنصار والأتباع غير الخطاب الموجه للمتعاطفين، وهو غير الخطاب الموجه للخصوم، أو بعبارة أخرى هو خطاب ملتبس، متعدد المعاني والدلالات والإيحاءات والإحالات (...).

4 _ **الاختزال والتبسيط:** تقتضي التعبئة والشحن، وغلبة المعايير العملية على المعايير النظرية في الإيديولوجيا، القيام بتقديم وصفات فكرية جاهزة للفاعلين. فليست غاية الإيديولوجيا هي طرح الإشكالات .. وتقديم الأسئلة بل على العكس من ذلك فإن هدفها هو تقديم أجوبة وعرض حلول ناجزة (...).

5 _ **الانتقاء:** (...) تركز الإيديولوجيا على الوقائع الإيجابية التي هي في صالحها وتتعامى عن الوقائع السلبية التي تكذبها. أي أنها تقوم بعملية إخفاء وإظهار (...).

6 _ **التبرير:** من الوظائف الأساسية لأية إيديولوجيا تقديم تبريرات وعقلنات لممارسات المنضوين ولاختياراتهم ومواقفهم(...)[1].

وبوجه عام، تدأب كل إيديولوجيا سياسية على تقديم نفسها في خطاب متميز، يتضمن منظومات للمعاني تسمح بالتحرك والتحفيز على الفعل الاجتماعي، وتعمل على

---

1 محمد سبيلا، الإيديولوجيا، نحو نظرة تكاملية، ط 1 المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، شتنبر 1992، ص:64 وما بعدها.

أن تجمع تحت مظلة واحدة أفرادا ليسوا متفقين بالضرورة حول كل القضايا، ولكنهم على الأقل متراضون حول أن يناضلوا جميعا من أجلها.

وتوظف الإيديولوجيا السياسية لهذا الغرض منطقا خاصا مبنيا على فاعلية الاستدلال بالحجج أو بما يشبه الحجج. كما تستثمر طاقة المغالطات اللغوية بمختلف تنويعاتها، وذلك تعزيزا لمصداقية الخطاب وقدرته الإقناعية الاستقطابية.

ويمكن أن نورد هنا للتوضيح بعض النماذج من هذه الحجج والمغالطات نسردها كالآتي[1]:

_ **حجة الالتجاء إلى الشفقة:** حينما يستدر المرسل عطف وشفقة المتلقي ويستغل حالته العاطفية بجعله يتقبل أفكارا قد لا يتقبلها في حالات يقظته العقلية.

_ **حجة الالتجاء إلى الجهل:** حينما تعمد الإيديولوجيا إلى البرهنة عن صلاحيتها انطلاقا من جهل خصومها وعدم قدرتهم على إثبات زيفها وعدم صحتها.

_ **حجة التجريح أو الالتجاء إلى الإنسان:** حينما يتم التشكيك في منظومة إيديولوجية ما بالطعن في أصحابها أو رموزها. أو حينما يحصل العكس، أي تزكية تلك المنظومة بناء على صدق ومصداقية صاحبها.

_ **حجة الالتجاء إلى ظروف الإنسان:** استغلال الظروف الخاصة للمخاطب لإقناعه بجدوائية طرح إيديولوجي معين أو لتفنيد طرح آخر.

_ **حجة الجمهور:** أي استمالة الجمهور والاتكال عليه في عملية المصادقة أو الموافقة على خطاب إيديولوجي، واعتبار هذه المصادقة بمثابة حجة ودليل يعوض افتقار الخطاب الإيديولوجي فعليا لأي برهان.

_ **حجة الالتجاء إلى رجل القش:** أي انتهاج أسلوب برهنة قائم على تصيد نقط الضعف ونقط القوة في طروحات ما قصد نسفها أو تمجيدها. أي الاستدلال على الكل من خلال الاقتصار على الجزء.

_ **حجة الالتجاء إلى الشخص الثقة (أو المرجع):** أي البرهنة من خلال الإحالة على مرجعية فاصلة، أو الاستشهاد بشخصية ثقة تعود الناس عدم مراجعة كلامها، أو الشك فيه.

---

1 اعتمدنا في هذا الباب على ترتيب الحجج مختصرة كما أوردها محمد سبيلا في كتابه: الإيديولوجيا نحو نظرة تكاملية، مرجع سابق، ص: 128 وما بعدها. بالنسبة لعرض الحجج كاملة أنظر محمد أحمد مصطفى السرياقوسي، التعريف بالمنطق الصوري، ط 2، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة، 1980، من الصفحة 379 إلى الصفحة 426.

_ **حجة الالتجاء إلى تجاهل ما يطلب التدليل عليه:** التركيز على ما هو جانبي عند البرهنة لإثبات أو نفي فكرة أو عقيدة بكاملها.

إلى جانب نماذج أخرى كالالتجاء إلى الدفاع الخاص، والبرهنة بالسبب الكاذب، الحجة الغيبية، التمييز بين العقيدة وحامليها، الامتثال التلقائي لسلطة الأحكام المسبقة، استساغة التناقض بين الأقوال، وبين الأقوال والأفعال، غياب التمييز بين الفكر والواقع، وأخيرا الخلط بين أحكام الواقع وأحكام القيمة.

وينضاف إلى هذه الإمكانيات الغزيرة في الاستدلال والبرهنة بالنسبة للإيديولوجيا السياسية، استثمار هذه الأخيرة لسلطة المغالطة والإيهام انطلاقا من تطويع تام للغة، وامتلاك لناصيتها كقناة مميزة للتصريف والتسريب، استثمارا يأخذ الأبعاد الآتية:

1 _ **مغالطات الاشتراك:** اعتماد لغة الإيديولوجيا على ألفاظ ذات معاني متعددة تضمن تنشيط مجال الالتباس والغموض وتعطيل أي تجاوب عقلاني ممكن مع محتوى تلك الإيديولوجيا.

2 _ **مغالطات الالتباس:** أي تداخل المعاني والتباسها وعدم وضوح القصدية في اشتغال الإحالات ودلالة الضمائر.

3 _ **مغالطات التأكيد:** وتكون بترديد وتكرار دوال معينة وكلمات مفاتيح خاصة بحقل إيديولوجي دون غيره، أو التأكيد بواسطة أدوات وحروف التوكيد المعروفة في اللغة، أو بواسطة التشكيل الخطي المكتوب (الحروف البارزة أو المائلة مثلا).

4 _ **الاستعمال البرهاني للبيان:** استعمال المحسنات البديعة والبيانية والتقنيات الشعرية كالوزن والقافية والموسيقى والمستوى الصوتي... إلخ مما يدخل في مجال الأدوات الإقناعية المرتبطة بالبلاغة[1].

المطلب الثالث:

ذرائعية الخطاب السياسي؛ استراتيجية الإقناع.

على غرار باقي الأنماط الخطابية الأخرى، يرد الخطاب السياسي كنتاج لموقف اتصالي محض تتشكل عناصره من: مرسِل، ومرسَل إليه (متلقي)، ومرجع، (موضوع الرسالة)، وسنَن (code)[2] وظروف إرسال، وقناة. بحيث يرتهن هذا الموقف في تحققه إلى ما

1 محمد سبيلا، الإيديولوجيا، نحو نظرة تكاملية، مرجع سبق ذكره، ص: 149 وما بعدها.
2 السَّنَن: هو نسق القواعد المشتركة بين المرسِل والمتلقي، والذي بدونه لا يمكن للرسالة أن تفهم أو تؤول. (عمر أوكان، اللغة والخطاب، إفريقيا الشرق 2001، ص: 48).

يحكم هذه العناصر من ترابطات، وما ينجم عنها من علاقات تعبر عنها جملة المقولات الأساسية التالية:

مرسِل/ رسالة ــــــ علاقة إنتاج؛
متلقي/ رسالة ــــــ علاقة تلقي؛
مرسِل/ متلق ــــــ علاقة تأثير وتأثر.

وبما أنه لا يهمنا في هذا المستوى إلا استقراء البعد الذرائعي في الخطاب السياسي، أو ما يمكن تسميته بمقاربة اشتغال الفعل الإقناعي داخل هذا الخطاب، فإنه من اللازم، اعتبارا لذلك، أن نصدر عن حدود هذه المقولات الثلاث في بناء تصور عام عن هذه الذرائعية وعن خاصياتها المرتبطة بمجال الخطاب السياسي تحديدا.

إن عملية تفكيك الترابطات الموجودة بين عناصر المقولات السالفة، بانتمائها لفعل خطابي ذي منحى سياسي، كفيلة بكشف الأبعاد المضمرة للمسار التواصلي فيه، وبالتالي إبراز الأسس التي تقوم عليها استراتيجية الإقناع بالشكل الذي يسطره وينفذه منتج الخطاب، (المتلفِّظ) ، وتسمح به ظروف الإرسال، ويؤكده استيعاب المتلقي للرسالة، واقتناعه بمحتواها. أو بتعبير آخر من خلال مراحل متوالية تأخذ هذا الشكل من الترتيب:

1 _ نية الإقناع:

فقبل أن يتوجه مرسِل الخطاب إلى متلقٍّ ما، (واقعي أو افتراضي)، برسالة، لابد أن يحصل لديه عزم على إقناع هذا المتلقي بشيء ما (الموضوع، ويسمى أيضا المرجعية). أي أن نية الإقناع سابقة في حضورها عن إنجاز الرسالة، بل إنها هي الحافز الأول على إنجازها، لذلك يعمد المرسِل إلى صياغة رسالته في إطار سنَن تشكله مجموعة قواعد وتواضعات، لغوية أو غير لغوية، مشتركة بينه وبين المرسَل إليه.

2 _ نية التلقي:

أو استعداد المتلقي للتعرض للرسالة واستقبالها، والتجاوب معها؛ بحيث يعرب عن هذا الاستعداد، (فيزيقيا ونفسيا)، بالانتباه والتركيز عند الاستماع أو القراءة، وهذا بناء على امتلاكه لمفاتيح السنن، ومقدرة على فك شيفرة الرسالة.

3 _ فعل الإقناع:

وهو إنجاز الرسالة كاملة وبالشكل الأمثل وفق كل الإمكانات والأساليب التي سبق ذكرها آنفا (انظر المطلبين السابقين).

4 _ **فعل التلقي:**

وهـو التعـرض للرسـالة كاملـة دون تشـويش أو حـدوث انقطاعـات أو بياضـات تعـوق المجرى التواصلي.

إلا أن مرسـلا مـا لا يرسـل، تأسيسـا علـى مـا سـبق، المعلومـات كـي يسـتقبلها المتلقـي ويغـني بهـا معارفـه وكفـى، وإنمـا يفعـل ذلـك بغيـة دفعـه، (أو لنقـل اسـتفزازه واسـتثارته)، للإجابة عن الرسالة بالقيام بسلوك معين بحيث تبرز في هذا الصدد ثلاثة احتمالات:

أولا: قـد يسـتجيب المتلقـي لرغبـة المرسـل كليـا أو جزئيـا، فتحقـق المعلومـات المُرْسَـلة النجاح الذي رمى إليه مُرسِلها.

ثانيا: قد يرفض المتلقي المعلومات وبالتالي يحبط محاولة المرسِل في التأثير عليه.

ثالثـا: قـد يـؤثر المتلقـي عكسـيا علـى المرسـل، مجيبـا علـى محاولتـه في التـأثير عليـه بمحاولـة منـه هـو بـدوره للتـأثير علـى المرسـل، (علـى أن هـذه الحالـة الأخـيرة تبقـى مجـرد افـتراض نظـري يسـتبعد تحققـه بسـهولة علـى أرض الواقـع بحكـم أن المرسـل لا يمكـن أن يتبنى وجهة نظر خصمه)[1].

وفي كل الأحوال لا يكون تـأثير المرسل في المتلقـي فعـالا إلا بقـدر مـا يخـزن هـذا الأخـير في ذاكرته من المعلومات المتلقاة، وبقدر ما يسمح لها بتغيير محتوى خزانه، ودفعه بالتـالي إلى القيام بأفعال تختلف عن تلك التي كان ينفذها قبل وقوع التأثير[2] إذ في هـذه النقطـة بالذات تتوضح بجلاء ذرائعية الخطاب السياسي القائمة على استهداف الـذوات الرافضـة أو المحايدة، علـى أقل تقـدير، وتحويـل رفضـها وحيادهـا بالتـدريج إلى اقتنـاع واعتقـاد ومـن ثمـة إلى مساندة عن طريق كسب الخصوم أو المتعاطفين السلبيين وضمهم إلى صفوف الأتبـاع المتحمسـين (بالفعـل والقـول)، لتوسـيع قاعـدة الأنصـار، أو مـا يصـطلح عليـه في الدراسـات السياسـية الحديثـة "بتوسـيع مجـال النفـوذ"، عـن طريـق ممارسـات وسـلوكيات سياسـية معينـة توظـف فيهـا القـوة، أو القسـر، أو الإجبـار المادي، أو الحـوافز (الإثابـة) أحيانـا، كمـا يوظف فيها الإقناع بحديه؛ العقلاني والتوهيمي أحيانا أخرى.

1 _ **الإقنـاع العقلانـي:** يتحقـق حينمـا يقـدم الطـرف الأول "ألـف" (المرسـل)، إلى الطـرف الثـاني "بـاء" (المتلقـي)، معلومـات صـحيحة تمكنـه مـن الوصـول إلى فهـم للموقـف بحقيقته كما هو.

---

1 جورج كلاوس، مرجع سبق ذكره، ص: 150.
2 نفسه، نفس الصفحة.

وهذا المستوى من الإقناع يتفق مع المبدأ الأخلاقي الذي أوصى به كانط KANT، ومؤداه أن المرء لابد وأن يتعامل مع أقرانه من البشر بوصفهم غايات في ذواتهم وليس باعتبارهم وسائل في سبيل الوصول إلى غايات أخرى1.

2 _ **الإقناع التوهيمي:** أو الإقناع الخداعي، ويتحقق حينما يسعى الطرف "ألف"، إلى إقناع الطرف "باء" ليقوم بتصرف ما، ليس عن طريق تزويده بالفهم الصحيح للبدائل المبنية على المعلومات الصحيحة، ولكن عن طريق تشويه فهم "باء" لهذه البدائل، كأن يشوه أو يزيف أو يسقط، عن عمد، بعض جوانب الحقيقة التي يعرفها، (أي الطرف "ألف")، والتي إذا عرفها الطرف "باء" كانت مؤثرة تأثيرا جذريا على قراره.

وعلى خلاف الإقناع العقلاني، لا يتوافق الإقناع الإيهامي، الخداعي مع المبادئ الأخلاقية لكانط حيث لا يعامل الناس كغايات، وإنما كوسائل أو أدوات أو مواضيع. وهذا النوع من الإقناع متفشي في المعالجات الفلسفية والإيديولوجية، وقد أوصى أفلاطون باستعماله كوسيلة لتحقيق جمهوريته الفاضلة[2].

إجمالا يشكل بحث الفاعلين السياسيين على مصادقة جماهيرية أوسع، وحاجتهم الماسة إليها، بالإضافة إلى ما تقتضيه طبيعة العمل السياسي ذاتها من فرز اجتماعي تتكرس على إثره الانقسامات بين النخب والكيانات السياسية، يشكل ذلك، رهانا يجعل المنافسة تشتد حول إبراز القدرة على تغطية مجالات أوسع من النفوذ السياسي، والتوسل في ذلك بممارسات سياسية معضدة بخطاب سياسي يلتف في جل تمظهراته عن معاني الصدق والموضوعية بإعطائها محمولات وأبعادا جديدة ومغايرة لما هو سائد أو أخلاقي.

فالخطاب السياسي يشكل نموذجا صارخا للخطابات السجالية الحجاجية. ومن ثمة فإنه بهذه الصفة خطاب مناورة ومساومة، وتضليل يستثمر آليات ووسائل وأدوات تعثر على تجريدها النظري في مصطلح الاستراتيجيات الخطابية[3].

---

1 روبرت أ. دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: علا أبو زيد، ط 1 مركز الأهرام للتوزيع والنشر، 1993، ص: 59.
2 المرجع السابق، ص: 60.
33 عبد الجليل الأزدي، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

الفصل الثاني:

مدخل منهجي حول الأحزاب السياسية، وعرض أسئلة التجربة الحزبية في المغرب.

المبحث الأول:

الحزب السياسي، إشكاليات التعريف والتصنيف.

المطلب الأول:

تعريف الحزب السياسي.

يُعرَّف الحزب بكونه شكلا من أشكال التنظيمات السياسية التي تتخذ من المجتمع مجالا لاشتغالها وإطارا لفعلها ونشاطها. وهو تنظيم، مكون من مجموعة من الناس توحد بينهم الاختيارات المذهبية، ويتقاسمون نفس العقائد والرؤى السياسية، ويشتركون في تصورهم للمجتمع الذي ينتمون إليه، وفي فهمهم لمكوناته وبنياته، وطريقة انتظامها، وللوسائل والأدوات العملية الكفيلة بتحليل شروط هذا المجتمع ورصد عناصر الحركة والنمو فيه. إنه، (أي الحزب)، "جزء من كل، وطرف في لعبة قوة، يتحدد فيها تاريخ المجتمع السياسي، عبر الفعل والفعل المضاد. ومن ثمة فهو يشكل منظورا خاصا للتاريخ، ووجهة نظر حول مستقبل المجتمع، ومركزا يتبلور فيه مفهوم الصالح العام..."[1].

يشمل الحزب، من الناحية التنظيمية والشكلية، هياكل محلية وجهوية ووطنية، تتظافر جميعها، تقنيا وسياسيا ضمن إطار واحد، يتوخى إنجاز كل الأهداف التي يؤمن بها مناضلو الحزب وأطره، ويسعى إلى استقطاب مزيد من الأنصار الجدد وإقناعهم بالأهداف المحددة والمرسومة، وبجدوى العمل والنضال من أجل تحقيقها.

ولقد ميز جوزيف لابالومبارا J. LAPALOMBARA ومايرون واينر M. WEINER في كتابهما عن "الأحزاب السياسية والتطور السياسي"، بين أربعة معايير يمكن التوسل بها في التفريق بين ما تصح تسميته بالحزب، وبين التجمعات والهيئات الأخرى المشابهة كجماعات الضغط، والنوادي، والمجموعات الفكرية على سبيل التمثيل لا الحصر.

هذه المعايير الأربعة هي:

المعيار الأول:

1ALAIN LANCELOT, LES ATTITUDES POLITIQUES, ED: PUF, 1974, QSJ:933, P: 119.

معيار الديمومة والاستمرار: فالحزب كمنظمة دائمة، يتعين أن لا ينتهي عمرها بانتهاء عمر قادتها أو مؤسسيها.

المعيار الثاني:

معيار التكامل: كمنظمة متكاملة، يفترض في الحزب أن يكون عبارة عن شبكة من العلاقات العمودية والأفقية بين المركز وبين وحدات الحزب الأساسية، وفروعه في المناطق.

المعيار الثالث:

أن يكون للحزب رغبة واضحة وإرادة في الممارسة المباشرة للحكم، منفردا أو مع آخرين، محليا أو وطنيا، سواء داخل النظام السياسي القائم أو ضمن نظام سياسي جديد.

وهذا المعيار يميز الحزب عن "الجماعات الضاغطة" التي تبحث فقط عن التأثير على السلطة.

المعيار الرابع:

إرادة البحث عن سند شعبي، سواء على مستوى المناضلين أو الناخبين[1].

هذه المعايير المقترحة لقيت قبولا مبدئيا واعتمادا من قبل الباحثين في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، الشيء الذي نجده عند جان شارلو JEAN CHARLOT مثلا أو عند جان ماري دانكان في تناولهما لموضوع الأحزاب السياسية.

من خلال هذه التعريفات صار من الواضح أن صفة "الحزبية" تخص بالأساس التشكيلات السياسية الحديثة، ومن ثمة فإنها لا تنسحب على الجماعات السابقة التي وجدت قبل القرن التاسع عشر. كما أن تلك المعايير حددت الشروط التي يتم على أساسها التفريق بين الأحزاب السياسية ذات التطلعات السلطوية وبين المجموعات الأخرى التي ليست لها تلك التطلعات[2].

إلا أنه مع ذلك تبقى الصعوبات التي تعترض أية محاولة لإيجاد تعريف دقيق وشامل لمفهوم الحزب مطروحة، طالما ظلت أسس المقاربات الغزيرة التي انصبت على الموضوع يحكمها التعدد والاختلاف، مما لا يقف عند الحدود النظرية والمنهجية المتباينة في التحليل ولكن يتجاوزها إلى مستوى المطارحات الإيديولوجية.

---

1 JEAN CHARLOT, Les partis politiques, ED: ARMAND COULIN, Paris 1971, PP: 6,7.

2 جان ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ط1 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1992، ص: 212 .

وهكذا إذا تأملنا مثلا التقابل الكبير والبارز، من حيث المحددات الفلسفية والتوجهات النظرية بين المنظومة الليبرالية ونظيرتها الماركسية سنجد أنه يفرز بالموازاة تقابلا على مستوى الأدبيات السياسية، وبالتالي على مستوى تعريف الحزب، وتحديد دوره ووظيفته. وهو ما يمكن أن نلمسه بجلاء من خلال عرض هذين النموذجين البارزين.

أ _ التعريف الليبرالي للحزب.

جاء هذا التعريف ضمنيا منسجما ومتماشيا مع المنظور الليبرالي للممارسة السياسية في مشموليته، حيث تتعدد البرامج السياسية ويسود التنافس من أجل الحصول على السلطة. ويمكن إجمال هذا التعريف في النقط الخمسة التالية:

أولا _ الحزب كإطار تنظيمي: وتعني المسألة التنظيمية هنا تعني بناء هيكلة واسعة، يكون بمقدورها تغطية المجال الترابي للدولة، بالإضافة إلى إحداث قطاعات موازية، سواء منها الشبيبية أو الطلابية أو النسوية...إلخ. ثم الاحتكام إلى قوانين أساسية وأخرى داخلية يتم بموجبها تقسيم الأدوار وتحديد المسؤوليات وتعيين الهيئات، علاوة على إبراز الشخصية الاعتبارية للحزب...

ثانيا _ الحزب السياسي وليد للديمقراطية "التمثيلية": وبالتالي فهو معطى من معطيات رسوخ هذه الديموقراطية وقيامها على مفهوم "الوساطة السياسية".

ثالثا _ الحزب كإطار تتوحد فيه الرؤى السياسية والإيديولوجية، أو على الأقل تتقارب إلى الحدود التي يبدو فيها الانسجام واضحا ومعقولا، وبالتالي يكون اختلاف المواقع الاجتماعية والمهنية ثانويا.

رابعا _ الحزب كفاعل يساهم في التأطير السياسي للمواطنين من خلال الوظائف المتعددة المنوطة به.

خامسا _ الحزب كممتلك لبرنامج سياسي يسعى إلى تطبيقه من خلال ممارسته للسلطة. وهذه ميزة فارقة (كما سبقت الإشارة) تميزه عن جماعات الضغط أو جماعات المصالح (...)، التي لا تتوفر على أي برنامج سياسي ولا تسعى إلى ممارسة السلطة وإنما تمارس ضغوطا لتحصل على امتيازات ومنافع[1].

ب _ التعريف الماركسي للحزب.

---

1 محمد ضريف، الحقل السياسي المغربي، الأسئلة الحاضرة والأجوبة الغائبة، ط1 منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، نونبر 1998، ص. ص: 111، 113.

وفيه تعطى الأولوية لدور العامل الإيديولوجي في نشوء الأحزاب السياسية. وينتفي وجود الحزب السياسي، حسب هذا المنظور، في غياب ارتباطه بإيديولوجية طبقة معينة، يدافع عنها ويعبر عن مصالحها في مواجهة الطبقات الأخرى. وهو مطالب بتحقيق هذه المصالح متى ما وصل إلى السلطة.

وقد هيمن هذا المنظور على المفكرين الاشتراكيين والشيوعيين منذ CONSTANT سنة 1816 حينما لمح إلى أن "الحزب هو اجتماع عدد من الناس يعتنقون العقيدة السياسية نفسها".

وبالتالي فإيديولوجية الأحزاب المنتمية إلى الأنظمة الاشتراكية هي، بهذا القدر أو ذاك، امتداد موضوعي للإيديولوجية الشيوعية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البيان الشيوعي حاول أن ينفي صفة "الحزبية" عن الشيوعيين، واعتبر أنهم، لا يؤلفون حزبا خاصا معارضا بالنسبة لباقي الأحزاب العمالية. كما أنهم لا يبحثون عن مصالح وأهداف متميزة عن مصالح البروليتاريا وأهدافها[1].

إلا أن ماركس عاد بعد ذلك للتشديد على أن الطبقة العاملة لا تستطيع أن تعبر عن نفسها كطبقة إلا إذا شكلت حزبا متميزا[2].

وهكذا أصبح الحزب الماركسي _ اللينيني في الإيديولوجية الماركسية يمثل "تجمعا حرا من أشخاص يبشرون جميعهم بنفس الأفكار، وينتظمون لتحقيق المفهوم الماركسي عن العالم، ولتأدية الرسالة التاريخية للطبقة العاملة"[3].

وقد ركز لينين، بدوره، على ضرورة وجود ترابط بين قيام الحزب السياسي وبين توفره على برنامج سياسي، لأنه حسب تصوره "بدون برنامج لا يمكن للحزب أن يقوم، باعتباره تنظيما سياسيا، بالمحافظة على خطه العام في كل مرة يجد فيها ظروفا غير متوقعة"[4]، بينما نجد ستالين يعتبر الحزب "قطاعا طليعيا لطبقة يعكس مصالحها ويقودها صوب أهدافها المنشودة"[5].

المطلب الثاني:

وظائف الحزب السياسي.

---

1 إلياس فرح، تطور الفكر الماركسي، عرض ونقد، ط 3، بيروت _ لبنان مارس 1974، ص: 117.
2 المرجع السابق، نفس الصفحة.
3 نفسه، ص: 120.
4 إبراهيم أبراش، المؤسسات والوقائع الاجتماعية من شريعة الغاب إلى دولة المؤسسات، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص: 292.
5 نفسه، نفس الصفحة.

يقتضي وجود الأحزاب السياسية، واستمرارها أن تكون لها وظيفة/ أو وظائف معينة تؤديها داخل الساحة السياسية وبين أفراد المجتمع، وهذا الشرط يتميز بكونه يرتهن إلى عاملي الزمان والمكان، ويحكم بسياق ثقافي وسياسي محدد.

وبصرف النظر عما ذهب إليه بعض الباحثين من أن وظائف الأحزاب السياسية تنقسم إلى وظائف ظاهرة عامة ومشتركة بين جميع الأحزاب السياسية، ووظائف خفية تخص كل حزب على حدة، أو تخص طبيعة النظام الحزبي السائد في البلد[1]. فإن مجمل الدراسات المتخصصة، التي عالجت موضوع الأحزاب السياسية، صنفت الوظائف المنوطة بهذه الأحزاب بشكل لا يبتعد كثيرا عن دائرة التصنيف التالي:

أولا _ وظيفة تنظيمية:

أي يكون الحزب السياسي عبارة عن قناة تصرف عبرها، ومن خلالها الآراء المتعددة والكثيرة، وتختزل إلى خيارات وتوجهات كبرى.

ثانيا _ وظيفة أخلاقية:

تتجلى عندما يتحمل الحزب المسؤولية السياسية، فتعهد الأحزاب بتطبيق سياسة معينة يكتسي مصداقية أكبر من تعهدات الأفراد.

ثالثا _ وظيفة تكوينية، إعلامية:

يكون الحزب استنادا إليها مركز تكوين سياسي بالنسبة للعموم، وبالأخص بالنسبة للنخب التي تتمتع بمؤهلات تقنية. فالحزب النموذجي (...)، هو الذي يتوفر على مكاتب دراسات تسمح له بدراسة المشاكل الآنية والمستقبلية بعمق، والبقاء على اتصال دائم واطلاع بماجريات الأحداث بالطريقة التي يستطيع بها مد القيادة بالمعلومة الضرورية، والعناصر الأساسية، التي بواسطتها تتمكن من الحفاظ على السلطة أو تعيد الحصول عليها من جديد.

رابعا _ وظيفة انتقائية انضباطية:

إذ لا يمثل الحزب فعلا قيمته الأخلاقية والتربوية المتوخاة إلا إذا كان صارما في منح صفة العضوية لأتباعه.

خامسا _ وظيفة مؤسساتية:

---

1 نفسه، ص: 299.

ونستشفها من الدور الذي يلعبه الحزب سواء بالنسبة للأنظمة البرلمانية أو الأنظمة الرئاسية[1].

وقد اختزلت العلوم السياسية هاته الوظائف انطلاقا من نماذج الديمقراطيات الغربية في ثلاث:

أولا: بناء الحياة السياسية: عبر آليتي الانتخابات، وإعداد البرامج السياسية فالأحزاب توفر للناخبين فرصة اختيار اتجاهات ومشاريع مستقبلية وليس مجرد أشخاص فقط.

ثانيا: انتقاء المرشحين: عبر آلية المرور من التسلسل الحزبي والتدرج في الترقي، بحيث لا يصل في النهاية إلا من أثبت جدارة في تحمل المسؤولية، مع التأشير هنا للفرق الموجود في عملية الانتقاء هاته بين أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير، أو بمعنى آخر بين اختيار القيادة واختيار القاعدة.

ثالثا: دور الدمج الاجتماعي: عبر توفير فرص الاندماج والتكيف لصالح الأعضاء، ودفع الأفراد إلى المشاركة في مهمات ذات منفعة عامة، وتقديم وسيلة لتصريف الصراعات الكامنة، وإعطائها صيغة سياسية، أو واقعية.

إلى جانب هذا تلعب الأحزاب دور الوسيط بين المواطنين والسلطة، وتنشط الجانب الاتصالي في بعديه الأفقي والعمودي[2].

وسواء بسواء، أكان الحزب السياسي في موقع المسؤولية الحكومية أو ظل خارجها، دون توقفه عن السعي إليها وطلبها، تبقى الخطوط العريضة المحددة لطبيعة وظيفته هي نفسها لا تتغير، وإن كانت الحالة الأولى تشهد نوعا من "انمحاء الحدود الفاصلة بين مسؤوليات الحزب ووظائفه من جهة، وبين مسؤوليات الحكومة والإدارة ووظائفهما من جهة ثانية"[3]، ففي كلتا الحالتين يظل الحزب يتحرك ضمن حقل يتقاطع في أكثر من نقطة، ويتفاعل جدليا مع الرأي العام حيث تتحدد إواليات هذا التفاعل حسب رأي موريس دوفيرجيه انطلاقا من أن الأحزاب هي التي "تحدد الآراء الفردية، وتغنيها وتنميها وفي نفس الوقت تقويها، فالآراء قبل الأحزاب تكون غير واثقة من نفسها عادة. ولكن

1 MARCEL PRELOT, Sociologie politique, ED: DALLOZ 1973, PP: 434,435.
2 جان ماري دانكان، مرجع سبق ذكره، ص: 266 وما بعدها.
3 JEAN CHARLOT, Opcit, P: 146.

حينما تجد نفسها موضع تقاسم بين الآخرين، وبصفة رسمية، ومتبناة من قبل منظمة ما، فإنها تكسب سلطة ويقينا وتزيدها الأحزاب رسوخا..."[1].

وهكذا تأسيسا على الدور الذي تضطلع به الأحزاب السياسية، في خلق رأي عام معين وتأطيره، يمكن القول بأن العلاقة الرابطة هنا ليست بالتأكيد علاقة أحادية الاتجاه، بل هي نسيج من الأفعال وردود الأفعال المضادة المتشابكة جدا، التي تقود إلى اعتبار النسق الحزبي الموجود في بلد معين نتيجة لبنية الرأي العام فيه (...)، والعكس أيضا صحيح، أي أن بنية الرأي العام هي إلى حد بعيد نتيجة للنسق الحزبي السائد[2].

وقد عبرت النظرية الماركسية عن ذلك إلى حد ما حينما تجاوزت طرح مسألة الترابط بين الطبقة والوعي الطبقي، إلى التنصيص على الترابط بين الوعي الطبقي والعمل الحزبي الذي يحدث هذا الوعي وينميه[3].

وعلى العموم فالعرى التي تربط الحزب السياسي بالوظائف المؤشر إليها آنفا، أو ببعضها، ليست وثيقة بما فيه الكفاية، إذ أن هناك أحزاب تتعرض لتحولات جانبية تجعل منها مجرد شكل خارجي متيبس، بحيث تفقد تطابقها نوعا ما مع مجموع الأعضاء المنتسبين إلى صفوفها، وتغدو هي في حد ذاتها غاية، كما تتخذ لنفسها أهدافا ومصالح خاصة تجعلها تبتعد شيئا فشيئا عن الطبقة التي تمثلها وتصبح مصالح الجماهير، التي تشكل قاعدتها، بعيدة عن أن تلتقي مع مصالح البيروقراطية التي تمسك بزمامها[4].

المطلب الثالث:

مداخل التصنيف

كل الظواهر المتعددة من حيث نماذجها، المركبة من حيث قضاياها، وغير الواضحة بما يكفي من حيث نظامها وقواعد اشتغالها، لابد أن يقع اللجوء، عند التعامل معها ومحاولة دراستها والإمساك بميكانزماتها، إلى إجراءات التصنيف.

ودراسة الأحزاب السياسية وتحليل النظم الحزبية، سواء بشكلها العام أو انطلاقا من تحققات تجارب خاصة، شأنها في ذلك شأن تلك الظواهر، لا تكاد تحيد عن هذا النطاق. إذ أن المسألة التصنيفية تطرح هنا كذلك بإلحاح، ويتقوى النزوع في إطار مباحثها نحو

---

1 MAURICE DUVERGER, Les partis politique, 10ème ED, Armand coulin 1976, P: 497.
2 Ibid, P: 490.
3 Ibid, P: 496.
4 JEAN CHARLOT, Opcit, P: 162.

تحديد الأنماط ورسم الحدود وتعيين الفوارق، بصرف النظر عما يؤخذ على هذه العملية من عسف وتحكمية ومدرسية.

لهذا السبب إذن، تأتي المقاربات والاقتراحات التي تتناول الأحزاب السياسية والنظم الحزبية بالتصنيف غزيرة ومتباينة بناء على تباين المنطلقات النظرية والمفاهيمية التي يصدر عنها كل نموذج تصنيفي.

وعليه فمارسيل بريلو MARCEL PRELOT مثلا، يميل إلى إمكانية الاكتفاء برصد عنصر واحد مهيمن، يتم على أساسه تصنيف الأحزاب إجرائيا[1]، ويقوم بالتمثيل لذلك من خلال طرحه للنموذج التصنيفي الخماسي. نجد دانييل لويس سيلر DANIEL LOUIS SEILER، يذهب أعمق من هذا حيث يعتبر أن الطريقة المثلى للتصنيف هي "تلك التي تستحضر الأساس الاجتماعي والتاريخي للصراعات التي تخوضها الأحزاب"[2]، ويرى أن العملية التصنيفية يمكن أن تكون أكثر دقة إذا احتكم فيها إلى خطة مبنية على مراحل حصرية ثلاث هي:

أولا: تحديد الخطوط العريضة للإطار النظري الذي سيقود التحليل ويوجهه.

ثانيا: إجراء تصنيف للصراعات والانشقاقات السياسية.

ثالثا: القيام بتصنيف الأحزاب السياسية على ضوء المرحلتين السابقتين[3].

أ _ تصنيف الأحزاب السياسية.

_ التصنيف الإيديولوجي: ثنائية يمين/ يسار.

من المعروف أن استعمال هذه الثنائية انبثق في فرنسا تاريخيا منذ سنة 1789 مع نشوء التقاليد البرلمانية في فجر الثورة الفرنسية. وقد اكتسب هذا الاستعمال أبعاده المفهومية من خلال انتشاره الواسع في كل أطراف المعمورة على اختلاف الأنظمة السياسية السائدة فيها. كما أصبح تقابل يمين/ يسار اختزالا تبسيطيا معروفا لأي تعارض بين الأفكار والتوجهات والمواقف السياسية، بحيث أصبحت كل النزاعات السياسية تفهم وتفسر على أساس خلفية التعارض القائم بين هذين المفهومين.

---

1 MARCEL PRELOT, Opcit, P: 440.
2 DANIEL LOUIS SEILER, Partis et familles politiques, ED: PUF 1980, P: 104.
3 Ibid, PP: 104, 105.

غير أن المفارقة الكبيرة في هذا الشأن هي كون هذه الثنائية، على شيوع استعمالها، يظل مضمون كل طرف من طرفيها مشوب بالالتباس والغموض بحيث لا يصمد انفراد أحدهما لإسناد أي معنى من المعاني أو مضمون من المضامين دون أن تتسرب إلى هذا الإسناد استثناءات عديدة وحالات مناقضة. فاليسار قد لا يعني في كل الأحوال الحرية والعدالة والتقدمية والمساواة، كما أن اليمين لا يعني بالضرورة المحافظة والرجعية واللامساواة.

ولعل مثل هذا المضمون غير الثابت هو الذي جعل جان ماري دانكان ينفي إمكانية بناء تصنيف علمي انطلاقا من مفهومي اليمين واليسار، لأن هذين المفهومين، حسب تصوره لا يتقاطعان مع أي تمييز آخر كالتمييز بين أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير، كما أن الأحزاب التي "تلتقط كل شيء" يمكن أن تكون على السواء يمينية أو يسارية (...)، وبالتالي فإنهما يعجزان عن تأسيس فئتين خاصتين بهما إذا كان هناك عزم على الحفاظ على حد أدنى من الدقة الفكرية[1].

لكنه يستدرك بعد ذلك، أن الابتعاد عن المستوى التأملي، والانتقال إلى ميدان السياسة العفوية قد يجعلنا نتبين أن اليمين واليسار يشكلان فعلا تصنيفا، هو تصنيف الحس المشترك[2]، الذي يملكه العموم والذي يتخذ شكل قالب أو إطار صوري فارغ تصب فيه الأفكار السياسية والاختيارات المذهبية للفرد أو للجماعة، بحيث يقود تماهي هذه الأفكار والاختيارات مع أحد الإطارين إلى مهرها إما باليمينية أو باليسارية بشكل تلقائي ومباشر.

ولا يقف التصور النظري لهذه الثنائية عند الإشكالات المتعلقة بماهية كل من اليمين واليسار، بل يتجاوز ذلك إلى طرح مسألة "الوسط" أيضا، وهو ما ناقشه موريس دو فيرجيه M. DUVERGER، حينما اعتبر "الوسط" مجرد كيان يتشكل في النقطة الهندسية لالتقاء المعتدلين من اتجاهين متعارضين: معتدلي اليمين بمعتدلي اليسار (...)، أو ما وصفه بالتجميع الاصطناعي للشق اليميني في اليسار مع الشق اليساري في اليمين.

بمعنى أن "الوسط" يمكن أن يكون حزبا سياسي، ولكن لا يمكن أن يوجد كاتجاه وسط، أو مذهب وسط[3].

---

1 جان ماري دانكان، مرجع سبق ذكره، ص: 265.
2 نفس المرجع، نفس الصفحة.

3 MAURICE DUVERGER, Opcit, P: 303.

وقد انتقد د. ل. سيلر هذا التصنيف نظرا لكونه ينبني على ثنائية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتقليد السياسي الفرنسي، ولأن تحليل هذه الثنائية دلاليا وتاريخيا لن يؤدي إلا إلى مزيد من الغموض العميق، كما أخذ عليها عجزها التفسيري سواء في حالة تحليل الأنظمة داخل فرنسا أو في خارجها[1].

_ التصنيف بناء على حجم الانخراط.

بلوره موريس دوفيرجيه سنة 1951، ويقوم على أساس مراقبة مدى انفتاح الحزب على الجمهور، فإذا كانت قاعدة الحزب الجماهيرية ضيقة، فإن الحزب يكون من أحزاب الأطر. أما إذا كانت قاعدته واسعة ودرجة انفتاحه كبيرة، فإنه يعد من أحزاب الجماهير.

أولا _ أحزاب الأطر:

وهي أحزاب نخبوية ظهرت في أوربا للدفاع عن مصالح الطبقة البورجوازية، وتتميز بثلاث سمات هي:

1 _ جهد ضعيف من أجل تنسيب الأعضاء،

2 _ بنى مرنة،

3 _ هيمنة القمة على القاعدة[2].

ومن أمثلة هذه الأحزاب في النماذج الغربية: حزب المحافظين في بريطانيا، والحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية..

ثانيا _ أحزاب الجماهير:

بدأ ظهور نماذج لها في أوربا مع نهاية القرن التاسع عشر عند بداية تأسيس الأحزاب الاشتراكية. "وتتميز بسمتين تجعلانها على طرف نقيض مع أحزاب الأطر:

1 _ التنسيب الكثيف،

2 _ التنظيم القائم على بنية قوية"[3].

وتمثيلا لها نذكر الحزب الاشتراكي الفرنسي والأحزاب الشيوعية بالإضافة إلى الأحزاب الديموقراطية المسيحية والأحزاب الاشتراكية في بلدان العالم الثالث.

وقد أدى تراجع الدور الطليعي للطبقة العاملة على الساحة السياسية في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وتسرب الفتور إلى الحماس الإيديولوجي، وحصول تراخي في الالتزام السياسي، إلى ظهور أحزاب تجمع بين مميزات أحزاب الأطر ومميزات أحزاب

---

1 DANIEL LOUIS SEILER, Opcit, PP: 46, 53.

2 جان ماري دانكان، مرجع سبق ذكره، ص: 233.

3 المرجع السابق، ص: 242.

الجماهير في نفس لوقت. وقد أطلق على هذه الأحزاب اسم "الأحزاب التي تلتقط كل شيء، catch–all parties"[1]. وبالتالي فإن تصنيف دوفيرجيه لا يسلم هو أيضا من العجز عن احتواء كل الصيغ الحزبية الموجودة.

ب _ تصنيف الأنظمة الحزبية:

إذا كان التمايز بين الأنظمة السياسية يستمد مقوماته من طبيعة الأحزاب السياسية الموجودة فيها، وعددها وتحالفاتها، فإن تفاعل هذه الأحزاب مع بعضها البعض داخل نظام حزبي معين لا يخرج عن نطاق تكريس هذا التمايز.

وتعتبر الديمقراطيات الغربية مثالا مرجعيا لخاصية التنوع التي تطبع الأنظمة الحزبية بسبب عوامل اجتماعية وثقافية وتاريخية، أو بسبب الأنظمة الانتخابية "فقد لوحظ غالبا أن نظام الأغلبية البسيطة والاقتراع الواحد يجنح إلى خلق نظام ذي حزبين، والتمثيل النسبي إلى نظام ذي عدة أحزاب، ونظام الأغلبية البسيطة والاقتراعين إلى نظام تقوم فيه عدة أحزاب، إلا أن تشكيل التحالفات الانتخابية قد يؤدي إلى ما يشبه نظام الحزبين"[2].

أولا _ نظام الحزب الواحد.

وهو النظام الذي تتركز فيه ممارسة السلطة والنشاط السياسي في يد حزب واحد، لا بديل ولا منافس له كما لا بديل لقراراته وبرامجه وتوجهاته.

ويتمركز "نظام الحزب الواحد بشكل واضح (...) في الدول التي لا تزال تتطابق فيها بشكل تقليدي السلطة السياسية بالسلطة الدينية، كما هو الشأن بالنسبة لروسيا والصين والبلدان الإسلامية"[3].

وقد صنفت الأحزاب الواحدة التي تواجدت على الساحة العربية، على الشكل التالي:

- **أحزاب قادت الحركة التحريرية،**
- **أحزاب نشأت بقرار من السلطة،**
- **أحزاب شاركت في الحياة السياسية ضمن إطار تعددي، تم تمكنت من الوصول إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري وأقامت بعد ذلك نظام الحزب الواحد**[4].

---

1 نفسه، ص: 254.
2 توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: وميض نظمي، ط: 1، بيروت، مارس 1986، ص: 70.
3 GASTON BOUTOUL, *Sociologie de la politique*, ED: PUF Paris, (QSJ ; 1189), P: 75.
4 محمد مواعدة، (نظام الحزب الواحد الواقع والنتائج)، مجلة: الوحدة، عدد: 12 سنة 1985 ص، ص: 61، 62.

ثانيا _ نظام الثنائية الحزبية.

حينما صاغ غابرييل طارديه (G.TARDE) نظرية التناظر المنطقي، كان يقصد بها أن أي قضية أو مشكلة حينما تطرح لابد وأن تؤدي في النهاية بكل الآراء المتعددة إلى أن تتجمع في موقفين متقابلين: موقف ال "مع" وموقف ال "ضد".

وتمشيا مع نظرية موريس دوفيرجيه لاحظ (...) أن النظام البرلماني يتجه دوما إلى الاشتغال عبر ثنائية حزبية[1]. تتمثل هذه الثنائية في وجود حزبين كبيرين يتنافسان على السلطة إلى جانب أحزاب صغيرة غير مؤثرة. وتكون العملية الانتخابية هي العامل الفاصل في فوز أحدهما وتقلده للمسؤولية الحكومية في الوقت الذي يتراجع فيه الثاني لممارسة معارضة ممنهجة ومنظمة استعدادا لانتخابات مقبلة.

ويلاحظ في الدول التي تأخذ بنظام الثنائية الحزبية أن سياسات وإيديولوجيات الحزبين المتنافسين تكون متقاربة بشكل كبير بحيث يجري التناوب على تنفيذ برنامجين يجمع بينهما كثير من القواسم المشتركة[2].

ثالثا _ نظام التعددية الحزبية.

تتميز الأنظمة التي تعرف تعددا في الأحزاب بكونها تسمح لعدد كبير نسبيا، (ثلاثة وما فوق)، من التشكيلات السياسية الكبيرة والصغيرة بالتواجد والعمل جنبا إلى جنب. ويعتبر نظام الأحزاب المتعددة هو القاعدة في أغلب البلدان الأوربية التي تقوم أنظمتها السياسية على أساس حرية تكوين الأحزاب السياسية.

وبالمقارنة مع نظام الحزبين، لا يسمح نظام تعدد الأحزاب بتحقيق أغلبية واضحة لحزب من الأحزاب منفردا، مما يؤدي في النهاية إلى البحث عن صيغة من صيغ التحالف والتكتل، مما يأتي أحيانا على حساب مطلب الانسجام والتماسك التي تنشده معظم الأغلبيات.

ومعلوم أن نظام التعددية الحزبية يمكن أن يكون في نفس الوقت علامة صحية على تقدم المجتمع واحترامه للمبادئ الديمقراطية وللحريات، كما يمكن أن يكون وبالا على المجتمع وحملا ثقيلا عليه إذا لم يكن انعكاسا حقيقيا لما يمور بداخله من تعدد سياسي وفكري..

المبحث الثاني:

1 GASTON BOUTOUL, Opcit, P: 79.

2 إبراهيم أبراش، مرجع سبق ذكره، ص: 295.

الظاهرة الحزبية في المغرب، سياق النشأة ومسار التطور.

إذا كان تاريخ معظم الأحزاب السياسية في المغرب قد اختزل عند الكثير من الباحثين في كونه تاريخ انشقاقات متكررة وتناسل وتفتت مسترسل، فإن ما يميز تاريخ الظاهرة الحزبية في مشموله يمكن تلخيصه في ملمحين اثنين:

أولا: محاولات مناهضة الأحادية الحزبية، والاتجاه نحو تكريس التعددية.
ثانيا: محاولات احتواء التعددية المفرطة، واستثمار طاقة التنسيق والتكتل.

من هذا المنطلق يصبح في الإمكان الإحاطة الإجمالية بالمسار الذي سلكته الظاهرة الحزبية في تبلورها، وذلك على التوالي من خلال الوقوف عند السياق الذي تحكم في إنتاج أنويتها الأولى (المطلب الأول). وعبر مقاربة العوامل التي قادت نحو تعددية تكاد تكون مجرد عمليات استنساخية متوالية، (المطلب الثاني). ثم تناول بعض التجارب الواضحة للتنسيق والتكتل الحزبي حيث يمكن على سبيل التجاوز اعتبار مجيء حكومة التناوب نتيجة لمعدل التماسك النسبي الذي أصبح يطبع هذه التكتلات في التجارب الأخيرة، (المطلب الثالث).

المطلب الأول:

سياق ظهور الأحزاب السياسية بالمغرب.

ترتبط الظاهرة الحزبية في المغرب من حيث نشأتها وسفر تكوينها بحيثيات الوجود الأوربي إبان مرحلة الحماية على أكثر من صعيد. فإلى جانب انفتاح جزء مهم من النخب المغربية المتعلمة على أنماط ومظاهر من الحياة السياسية التي كانت سائدة بأوربا، واكتشافها للأنظمة والنماذج الغربية التي قطعت شوطا متقدما في عصرنة آليات العمل السياسي، وإطلاع هذه النخب على أدوات الممارسة السياسية وقواعدها بما تعنيه من جمعيات ومنظمات وأحزاب وصحافة...إلخ. وإلى جانب انتقال بعض مظاهر تلك الحياة إلى الحياة السياسية داخل المغرب. كان العامل السياسي الجوهري الذي يدفع باتجاه تكوين أحزاب وتنظيمات سياسية يتلخص في ما حصل من اقتناع حول ضرورة التنظيم والتعبئة من أجل مواجهة الاستعمار، وبالتالي ضرورة تعزيز خيار المقاومة بتقوية شروط الخيار السياسي أيضا.

لقد كانت أزمة الشرعية والمشاركة التي خلقها النظام الاستعماري بالبلاد، من وراء السعي في تأسيس أحزاب سياسية، شبيهة بأحزاب الأوربيين؛ من أجل الدفاع عن حقوق المغاربة، ومن هنا كانت الأحزاب المغربية في أصولها الأولى ذات دور مزدوج، دور حركة

وطنية، ودور أحزاب سياسية. فمؤثرات الوجود الاستعماري من جهة، وجهود العمل من أجل تحقيق الاستقلال، من جهة أخرى، هي التي كانت من وراء نشوء الأحزاب السياسية المغربية.

وتعتبر الساحة الثقافية المغربية، التي تتجاور فيها التيارات العصرية "الحداثية" جنبا إلى جنب مع التيارات التقليدية ذات التوجهات السلفية المحافظة، المجال الذي أفرز النخب السياسية وشكل وعيها، مما سينعكس، بالتالي، على الحزب المغربي من ناحية هيكلته وبنيته التنظيمية وهويته "الإيديولوجية".

ففضلا عن المؤثرات المرتبطة بالتواجد الأوربي بالمغرب، كانت الظاهرة الحزبية وليدة عوامل أخرى متعلقة بالمناخ العام الذي ساد معظم دول العالم الثالث، حيث تعاظم تأثير المد القومي وتعالت مطالب الاستقلال وانتشرت حركات التحرر الوطني.

وفيما يخص المغرب تظهر بعض الجوانب من هذه المؤثرات بوضوح من خلال اتصال زعماء الحركة الوطنية بالأمير شكيب أرسلان، وموقف هذا الأخير من الظهير البربري، (الصادر في 16 ماي 1930) ومساندته للقضية المغربية ومجهوده في التعريف بها.

فقد ذكر، ر. ريزيت (REZETTE)، "أن مشاركة شكيب أرسلان في الحملة ضد الظهير البربري كانت إحدى الأسباب الرئيسية لنجاح هذه الأخيرة، ذلك أن تحرك الأمير كان له الأثر سواء بالمغرب حيث المنظمون الرئيسيون كانوا يعملون بنصائحه وتوجيهاته، أو بالخارج، حيث مقالات شكيب تملأ الصحافة العربية"[1].

وعموما فقد أثمرت تلك الاتصالات الأولى وبعدها زيارة شكيب أرسلان إلى تطوان سنة 1930 ، والتنسيق الذي بدأت معالمه تلوح على تحرك الزعماء في المنطقة الخليفية مع نظرائهم في المنطقة السلطانية، علاوة على ما أفضى إليه السياق السياسي العام الذي خلقه قانون إلحاق المغرب بوزارة المستعمرات في فبراير 1934، كل ذلك أثمر، توافقا بين قادة الحركة الوطنية حول ضرورة تأسيس إطار سياسي يوحدون من خلاله كلمتهم ومواقفهم في مواجهة الاحتلال فكان إنشاء "كتلة العمل الوطني".

هذه الكتلة كانت عبارة عن "مجموعة من الأشخاص الذين يتبنون نفس الأفكار أو على الأقل وقع اتفاقهم على برنامج وسط للإصلاحات السياسية والذين يكثفون جهودهم

1ر. ريزيت، الأحزاب السياسية في المغرب، ط: 1 منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، نونبر 1992، ص: 90.

بهدف تحقيق هذا البرنامج"[1]، وبالتالي فإنها تعتبر الأصل الذي انبثقت منه معظم الأحزاب الوطنية بعد ذلك.

إلا أن هذا التنظيم السياسي الفتي سرعان ما طاله التفكك بعد أن عجز عن تجاوز أول امتحان حقيقي له على الساحة السياسية، أي الحفاظ على التواصل المستمر والتنسيق بين الوطنيين في الشمال ونظرائهم في مناطق النفوذ الفرنسي، وهو ما حذا بالأوائل إلى تحمل مسؤوليتهم وتدبير شؤونهم بنوع من الاستقلالية.

مباشرة بعد ذلك ستشهد كتلة الشمال أول عملية انشقاق تم على إثرها تكسير حاجز الدهشة فيما يخص قضية التعدد، وكان ذلك مؤشرا على بداية ظهور الأحزاب في المنطقة الخليفية، حيث تأسس حزب "الوحدة المغربية" بزعامة المكي الناصري، في حين تزعم الأستاذ عبد الخالق الطريس حزب "الإصلاح الوطني"[2].

نفس المصير أيضا آلت إليه كتلة العمل الوطني أيضا في منطقة النفوذ الفرنسي بقيام محمد بلحسن الوزاني في بداية سنة 1937 بالانفصال وتأسيس حزب جديد أطلق عليه اسم "الحركة القومية"، وهكذا تشكلت الأنوية الأولى للظاهرة الحزبية في المغرب من منطلق تعددي تحكمه خاصيتان اثنتان:

_ تطوير النموذج الخاص، وتمثله "كتلة العمل الوطني" وما تناسل من رحمها من أحزاب.

_ استعمال الهيكل الجاهز أو الموروث، ويمثله الحزب الشيوعي المغربي الذي وقع تأسيسه في سنة 1934.

المطلب الثاني:

قضايا التعددية الحزبية في المغرب.

تتميز المجتمعات ذات الأنظمة الأكثر قربا من جوهر الديمقراطية بكون التعددية فيها تطفو على السطح بكل مرونة، وتعبر عن نفسها اجتماعيا وثقافيا وسياسيا بكل حرية. والتعددية بما فيها تعددية الرأي والأحزاب والقوى السياسية تعتبر إحدى مقومات الديمقراطية، إلى جانب صيانة حقوق المواطن وكرامته في الحياة المعاشة وفي الممارسة

---

1 نفسه، ص: 111.

2 عبد العزيز لوزي، المسألة الدستورية والمسار الديمقراطي في المغرب،سلسلة مواضيع الساعة، العدد الخامس، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 1996، ص: 33.

الفعلية، وأساسا اشتراكه في اتخاذ القرار على جميع المستويات[1]. وتفسر التعددية داخل نظام سياسي معين، أو داخل دولة بعينها بأربعة عناصر هي:

1 _ درجة التعدد الخلافي الموجود؛

2 _ طبيعة النظام السوسيو ــ اقتصادي؛

3 _ طبيعة النظام السياسي؛

4 _ البنية المادية للمؤسسات السياسية[2].

ويمكن التعبير عن الأبعاد التي تأخذها التعددية في المجتمعات الديمقراطية كما لو كان الأمر يتعلق بمضامين سياسية محددة، تتبناها شرائح مجتمعية منسجمة أو متباينة، وتجد انعكاسا، أو على الأصح، تمثيلا لها في تشكيلات سياسية هي إما أحزاب أو حركات أو شخصيات.

إلا أنه بناء على التمايزات الدقيقة والتفاوتات الكبيرة في درجة استيعاب الأنظمة السياسية غير الديمقراطية ومدى انفتاحها على مبادئ التعددية، وقع التمييز بين التعددية السياسية التي تجد معناها فيما يأتلف في المجتمع من تيارات وتوجهات سياسية متعارضة لا يملك النظام سلطة مادية لاجتثاثها أو احتوائها وتقليصها، وبين التعددية الحزبية التي يقرها القانون ويضبطها النظام سياسيا وفق تصوراته وأغراضه.

ولا تتطابق التعددية الحزبية مع التعددية السياسية إلا حينما "يسمح لجميع التيارات السياسية بتأسيس تنظيماتها الحزبية، وبالتالي يغدو من السهل التعرف على الخريطة السياسية للمجتمع انطلاقا من بنيته الحزبية[3].

أما بالنسبة للمغرب، فمن خاصيات السيرورة الحزبية فيه، أنه منذ تأسيس النماذج الأولى للأحزاب إبان فترة الحماية، بدأ التوجه نحو التعددية يبدو مؤشرا واردا، بل واقعا شديد الاحتمال لأسباب متنوعة منها ما هو موضوعي متعلق بظروف المرحلة ككل، ومنها ما هو ذاتي متعلق بكمون جذوة الانشقاق في صلب هذه الكيانات السياسية نفسها.

ومعلوم أن انتفاء الشرط الاستعماري رفع معه الأسباب الموضوعية المتعلقة به، إلا أن هذا لا يعني أن مرحلة الاستقلال ليس لها بالضرورة مستلزمات وشروط من شأنها أن

---

1 الحسان بوقنطار، (نظام التعددية الحزبية في الوطن العربي (حالة المغرب))، مجلة: الوحدة، عدد: 12 سنة 85، ص: 67.

2 JEAN LUIS SEURIN (et autres), La démocratie pluraliste, ED: ECONOMICA 1980, P: 66.

3 محمد ضريف، الحقل السياسي المغربي، مرجع سبق ذكره، ص: 116.

ترسم قوانين اللعبة السياسية أو تحدد قواعد معينة للتحرك على رقعة المشهد السياسي، في ظل المتغير الجديد وتمشيا مع مقتضيات وضع سياسي قيد التبلور.

فقد انتقل السياق إلى مرحلة أخرى احتدم فيها الصراع بين طرف، يسعى إلى احتكار حق التواجد، ولم لا، تأسيس أحادية حزبية بناء على مشروعية نضالية اكتسبها من مواجهته ضد الاستعمار، هذا الطرف هو حزب الاستقلال، وبين أطراف أخرى تطمح إلى مقاسمته نفس الحق إما بناء على نفس الطرح، كما هو الشأن بالنسبة لحزب الشورى والاستقلال، أو بناء على طروحات مغايرة كما فعلت الحركة الشعبية، لتؤدي هذه التفاعلات في النهاية إلى تدخل طرف وازن، (المؤسسة الملكية)، يتمتع بمشروعية تاريخية ونضالية ويحسم الموقف، لا لصالح طرف دون آخر، وإنما من منطلق استراتيجية خاصة، تكرس التعددية وتمنع الحزب الواحد، وتؤهل الملك لاحتلال موقع يسمو عن هذا الصراع ويمارس دورا تحكيميا بإزائه.

أ _ بواعث الخيار التعددي في المغرب.

تفرد المغرب دونا عن أغلب الأنظمة العربية، بمراهنة النظام السياسي فيه على خيار التعددية الحزبية وجعلها من ثوابته الأساسية، في مقابل رفضه لنظام الأحادية الحزبية التي تبين أنها لا تنسجم مع طبيعة وبنية مكوناته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ومرد هذا الاختيار يعود إلى مجموعة عوامل متظافرة يمكن حصرها فيما يلي:

_ **أولا:** اعتبارات تاريخية، أو مرتبطة بالنضال من أجل الاستقلال.

_ **ثانيا:** اعتبارات سوسيولوجية، وهي تترجم التعددية الاجتماعية التي تطبع المغرب والتي استثمرتها بعض النخب وبلورتها في إطار مؤسساتي.

_ **ثالثا:** اعتبارات إيديولوجية، وتعكس تنافس مشاريع مجتمعية، ورؤى متباينة على الساحة الوطنية.

_ **رابعا:** اعتبارات سياسية، وهي نتاج للتفاعلات التي يعرفها الحقل السياسي المغربي، خاصة بعد الاستقلال، والمجهود المستمر من أجل التحكم ومراقبة هذا الفضاء السياسي[1].

غير أن التعددية في المغرب لم تترك على عواهنها، وإنما تم تقييد الأحزاب في حصولها على الشرعية القانونية بناء على موقفها من النظام وعدم تعارض مشروعاتها مع ثوابته

---

1 الحسان بوقنطار، مرجع سبق ذكره، ص. ص: 69، 70.

الثلاث: الإسلام، والملكية، والوحدة الترابية. ليسجل للنموذج المغربي بذلك تفعيله للمنحى التعددي من خلال حرص السلطة العمومية على توفير حد أدنى من التمثيلية لجميع التوجهات السياسية سواء داخل "المجلس الوطني الاستشاري"، أو أثناء تشكيل "الحكومات"، أو داخل "مجلس الدستور"[1]. وهذا بطبيعة الحال حصل قبل أن يتم التنصيص على هذا الاختيار ضمن دستور سنة 1962، ثم في كل الدساتير التي جاءت بعده.

ب _ خصائص النموذج التعددي في المغرب.

يستمد النموذج التعددي في المغرب خصائصه العامة من كل التحولات والمنعطفات الحاسمة التي شهدها المسرح السياسي منذ الحماية الفرنسية إلى الآن، ومن كل المحطات البارزة التي اجتازها المسلسل الديمقراطي في تبلوره طيلة العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين. ويمكن اختزال هذه الخصائص في ما يلي:

1 _ نموذج تعددي يعكس على السطح، بكيفية أو بأخرى، بعض ما يحكم عمق المجتمع المغربي فعلا من بنى اجتماعية وثقافية وإيديولوجية متنوعة، وما يتحرك داخل نسيجه من تناقضات واختلافات وصراعات.

2 _ نموذج وليد الخلاصة التي أدى إليها الصراع حول هوية النظام السياسي بالمغرب: وتجد هذه الخلاصة تفسيرها في تراجع الجدل الدائر حول مسألة التعددية الحزبية والأحادية الحزبية، وانتهائه لصالح تكريس الاختيار الأول، وهو الاختيار الذي رجحه القصر، عن طريق:

_ إصدار الكثير من القوانين واتخاذ العديد من القرارات التي تخدم هذا التوجه كتأسيس المجلس الاستشاري.

_ العمل على إشراك مختلف الهيئات في الحكومات المغربية؛ الأولى، والثانية، والثالثة، لسد الباب أمام الأحادية الحزبية التي كان يتوخاها حزب الاستقلال.

_ العهد الملكي الذي يمكن اعتباره بمثابة القانون المحرك للتعددية الحزبية، وهو مستمد من خطاب محمد الخامس الموجه للأمة بتاريخ 8 ماي 1958.

_ ظهير الحريات العامة الصادر بتاريخ 15 نوفمبر 1958 والذي يحدد في فصليه الـ 15 و17 من الجزء الرابع الإجراءات القانونية الواجب اعتمادها عند تأسيس الأحزاب السياسية[2].

---

1 محمد ضريف، تساؤلات حول مسألة الديمقراطية في المغرب، الزمن، عدد: 41 سنة 95، ص: 9.

2 المختار عنقا الإدريسي، (عن العمل السياسي والديمقراطية في التجربة الحزبية)، مجلة أمل، عدد: 10، 11 سنة 1997، ص: 152.

3 _ نموذج وليد استراتيجية دفاعية تبناها القصر، في خضم اختبار القوة، وتحرك من خلالها في اتجاه الإصرار على الإمساك بكل الخيوط إلى جانبه ومراقبة المنافسين، إن لم يكن إضعافهم. وكانت النتيجة بالتالي، كما لاحظ أحد الدارسين، أن توفر مناخ ديمقراطي وهمي يسود فيه الاختلاف فعلا، لكنه اختلاف، حسب تعبير أحد المتتبعين، يضمر التجانس الذي ترعاه السلطة بكامل الانتباه[1]، لتصبح التعددية انطلاقا من هذا المفهوم أداة لتفكيك عرى التنظيم السياسي على صعيد المجتمع. أي تفرض الاختلاف السياسي والإيديولوجي (١)، لكنها تكبح تبلوره الاجتماعي، (الطبقي)، على نفس المستوى فتضمن بذلك وجودا أقوى فوق التعددية نفسها[2].

4 _ نموذج وليد غياب الديمقراطية الداخلية للأحزاب: فالتنوع الفسيفسائي الذي يحكم الخريطة الحزبية، ليس نتيجة حالة صحية سياسيا، تجد معناها حصرا في تشخيص تلك التعددية السياسية الموجودة في العمق كما سبق التأشير إلى ذلك، وإنما هو، عطفا على ذلك، نتيجة عمليات انشقاقية متوالية ومسترسلة، تحركها صراعات وتجاذبات تنتهي في الغالب إلى الباب المسدود، بفعل غياب التقاليد الديمقراطية داخليا، واستعصاء الوصول إلى تراضي حول صيغ ترتيب البيت حينما تدفع الضرورة إلى ذلك. بالإضافة إلى انفراد القادة بمراكز القرار وعدم رجوعهم إلى القواعد للاستفتاء في أمور خلافية مصيرية. دون إغفال مسألة الخلافة التي تطرح بحدة بعد وفاة الزعيم، والتي لا يحضر فيها السلوك الديمقراطي بقدر ما تحضر اعتبارات أخرى كالرصيد التاريخي، والسمعة النضالية، والكاريزما الشخصية للزعيم.

ولعل ذلك ما حذا بأحد الباحثين المغاربة إلى تفسير التعددية الحزبية في المغرب بظاهرة "تضخم عدد كبير من الأشخاص والزعماء الذين يطمحون إلى احتلال الأدوار السياسية الكبرى، وعدم قدرة هؤلاء الزعماء على العثور على حلول مثلى لإيجاد توافق بينهم يضمن مصالح الجميع"[3].

هكذا يبدو انطلاقا من تتبع النموذج الحزبي في المغرب، أن المسار الذي قطعته الأحزاب السياسية منذ أنويتها الأولى إلى الآن جاء كحصيلة لاشتغال ثلاث مصادر من الطاقة الفاعلة:

---

1 عبد القادر الشاوي، اليسار في المغرب، 1970 _ 1974، تجربة الحلم والغبار، ط 1 منشورات على الأقل، الدار البيضاء، 1992، ص: 140.

2 نفسه، ص: 141.

3حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية، إقصاء أم تكامل؟ نشر إفريقيا الشرق، 1997، ص: 189.

- طاقة تفتيت الأنوية الأولى: درءا لامتدادها في عمق الشعب وتأليبه للمجاهرة بسقوط الحماية.
- طاقة احتواء النموذج الأحادي: عبر التقنين والدسترة من جهة، وعبر خلق كيانات حزبية تدور في فلك السلطة من جهة ثانية.
- طاقة تسريع ديناميكية الانشقاقات: على مدى تاريخ الظاهرة الحزبية، وتسهيل تحول الشروخ والتجاذبات البسيطة إلى تصدعات وانشقاقات حاسمة.

المطلب الثالث:

التكتلات الحزبية، استثمار طاقة التنسيق.

أ _ مقاربة مفهوم التحالف.

إذا كان الاتفاق يسود حول اعتبار الحقل السياسي مضمارا للتنافس والصراع بين القوى السياسية المتنافرة، وحلبة للسباق نحو السلطة، فإن هذا لا يعني أن الأحزاب السياسية تظل على امتداد ذلك المضمار عبارة عن جزر أو أرخبيلات منعزلة تسير في سبل متوازية لا يحكمها منطق التقارب أو التقاطع، ولا تؤلف بينها وحدة المصالح.

فمنذ أن وجد العالم السياسي بصفته حقلا لقوى تعمل فيه، ومنذ أن وجدت سلطة ينبغي الاستيلاء عليها، صار من البديهي فورا أن يكون العمل المنظم أكثر فاعلية من المبادرات المبعثرة[1]، وأن يكون هذا العمل مؤطرا بتنسيق في الجهود وتحديد للاستراتيجيات، وتفعيل للتعاون وفق مجموعات تقيم فيما بينها علاقات، ولا تفصل بينها إلا تعارضات أو عداوات ثانوية.

إن التحالف السياسي يعد ثمرة طبيعة للديمقراطية، ولكنه في بعض الأحيان يؤدي إلى تدميرها أيضا. فالمنطق المؤسساتي للديمقراطية يفترض تعددية حزبية تكون رهينة بالاختيار الحقيقي الذي يعبر عنه الناخبون ولكنه، أي المنطق، يضيف إلى ذلك أنه لا يجوز أن يحتكر حزب واحد السلطة ويحتفظ بها لنفسه، وإنما عليه أن يرتبط بأحزاب أخرى ويشكل معها تحالفا. كما أن التحالف السياسي، في بعض أشكاله غير المعقلنة، يمكن أن يؤدي إلى تدمير الديمقراطية، فالاتفاقات والتحولات البرلمانية تفرز بين الفينة والأخرى نماذج غير طبيعية للتحالف و تؤدي بالتالي إلى تكوين حكومات غير طبيعية[2]

---

1 جان ماري دانكان، مرجع سبق ذكره، ص: 213.

2 Raphaël Draï, Le Pouvoir et la Parole, ED: PAYOT PARIS 1981, PP: 255.256

وقد ميز موريس دوفرجيه في كتابه عن "الأحزاب السياسية" من بين الأشكال المتعددة للتحالفات ودرجاتها المختلفة التي تتراوح بين ما هو: مؤقت ظرفي عديم التنظيم، وبين ما هو: دائم ومجهز بهيكل متين، ميز بين، ثلاثة أصناف من التحالفات الحزبية:

_ **تحالفات انتخابية: تقع على مستوى المرشحين،**

_ **تحالفات برلمانية: تقع على مستوى النواب،**

_ **تحالفات حكومية: تقع على مستوى الوزراء.**

وأبدى حول هذه الأصناف من التحالفات جملة ملاحظات نذكر منها ما يلي:

أولا: إن التحالفات الحزبية يمكن أن تكون ضمنية أو صريحة، محلية أو وطنية.

ثانيا: الاتحاد من أجل الحصول على مقاعد أسهل بطبيعته من الاتحاد من أجل ممارسة الحكم، فالأول يفترض توافقا سياسيا سلبيا ضد خصم، في حين يفترض الثاني توافقا إيجابيا حول برنامج، وهذا يستلزم تفاهما أعمق.

ثالثا: التحالفات الانتخابية تنزع نحو هيمنة الحزب الأكثر تطرفا، أما التحالفات الحكومية فتقع تحت هيمنة الحزب الأكثر اعتدالا، حتى ولو كان حزبا صغيرا.

رابعا: ما يقع من تغيير في شكل التحالفات مرتبط بالبلدان ذات الانقسام الثلاثي في الرأي العام، (يمين _ وسط _ يسار)، عن طريق انتقال الوسط نحو هذا الطرف أو ذاك.

خامسا: تظهر أحيانا على الساحة السياسية بعض التحالفات الشاذة، أو لنقل النادرة، كأن يجتمع اليمين المتطرف مع اليسار المتطرف في حلف واحد[1].

وبطبيعة الحال لا يفهم من هذا أن طرح مسألة التحالف، كتكتيك سياسي، تبقى حكرا على الأحزاب التي تتحرك في مناخ ليبرالي متشبع بمعطيات أفرزتها المدرسة الغربية في الديمقراطية، بل يمتد أيضا إلى التجارب السياسية المخالفة كالمدرسة الاشتراكية أو تجارب العالم الثالث. فالفكر الماركسي ـ اللينيني مثلا لا يستهجن، رغم الموقع المركزي للحزب الشيوعي فيه، اللجوء إلى تحالفات مرحلية إبان الثورة أو قبلها أو بعدها، ويميل إلى الاشتغال بمنطق التسويات العملية متى ما وجد ذلك ضروريا وحيويا. يقول لينين بهذا الخصوص في مؤلفه (ما العمل؟): " إن الذي لا يملك ذرة من الثقة بنفسه وحده، هو الذي يرفض التحالفات المؤقتة العابرة مع أشخاص مشكوك في أمرهم. لأن ما من حزب سياسي يستطيع أن يبقى بعيدا عن مثل هذه التحالفات"[2].

---

[1] MAURICE DUVERGER, Opcit, PP: 432.453

2 أورده إلياس فرح، تطور الفكر الماركسي، عرض ونقد، مرجع سابق، ص: 127.

ب _ الأحزاب المغربية: استثمار طاقة التنسيق والفعل الجماعي.

تتأسس الممارسة السياسية بالنسبة للأحزاب المغربية على جملة من مقومات الصراع السياسي الطبيعي، يشكل التحالف والتنسيق أحد أهم أدواتها التي تتواتر حضورا في كل مفرق من مفارق الحياة السياسية والتاريخ السياسي لمغرب الاستقلال.

وبصرف النظر عن طبيعة هذه التحالفات، ودرجة تماسكها وانسجام عناصرها، فضلا عن مداها التكتيكي أو الاستراتيجي، تبقى التحالفات الحزبية، بالشكل الذي أفرزته التجربة المغربية، في النهاية عبارة عن ميكانيزم خاضع لمقتضيات اللعبة السياسية ولفهم الأطراف المشاركة فيها. كما تبقى محكومة بمنطق البحث عن القوة اللازمة لرد الفعل أكثر منها للفعل والمبادرة، في ظل مناخ سياسي مفعم بعوامل الشد والجذب، عوامل ليس من شأنها إحداث أي تغيير في الموقع.

ولعل هذه الملاحظة العامة هي التي جعلت واتربوري يعتبر التحالف "نشاطا حيويا وفنا من الفنون بالنسبة للمغاربة"[1] سواء على مستوى الحياة الاجتماعية، (الأفراد، الأسر، القبائل) أو السياسية (الأحزاب)، ومن ثمة يصفه ب "اللعبة الدقيقة التي يخوضها المغاربة بلذة وبراعة"[2].

1 _ كتلة العمل الوطني.

أنشئت في ماي 1934، بتنسيق الجهود بين زعماء الحركة الوطنية وخلاياها في كل من منطقتي النفوذ الفرنسي والإسباني. وقد أخذت على عاتقها رفع شعار المطالبة بإصلاحات سياسية على مستوى السياسة العامة والحريات، في ظل ما تنص عليه معاهدة الحماية. وقامت في هذا الشأن بصياغة مخطط للإصلاحات سلمته للسلطات الفرنسية والمغربية في 1 دجنبر 1934[3]. كما قامت بتنظيم سلسلة من المؤتمرات التعبوية والتحضيرية بمختلف المدن المغربية ابتداء من أكتوبر 1936.

غير أن استفحال التناقض بين قطبي هاته الكتلة، علال الفاسي ومحمد بلحسن الوزاني، ابتداء من مؤتمر الرباط في أكتوبر 1936، سيقود، في النهاية، إلى تفكك أوصالها وبالتالي إلى حلها رسميا في 18 مارس 1937. لتتأسس عقب ذلك "الحركة القومية" بزعامة الوزاني، فيما أسس علال الفاسي "الحزب الوطني لتحقيق المطالب".

1 جون واتبوري، ترجمة: ماجد نعمة وعبود عطية، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ط: 1 دار الوحدة للطباعة والنشر 1982، ص: 75.
2 نفسه، ص: 76.
3 ر. ريزيت، مرجع سبق ذكره، ص: 107.

ورغم الصيغة الاندماجية التي تأسست عليها بنية هذه الكتلة ووضوح مقاصدها الوطنية، مع انتفاء عناصر الخلاف حول جوهر هذه المقاصد، بقيت عوامل الانشقاق المتمثلة في تنازع القيادة من جهة، والانشقاق الجغرافي من جهة ثانية، هي الحاسمة في تحديد مصير الكتلة ونهايتها إلى التفكك.

2 _ ميثاق كتلة الشمال.

آل مخاض الصراع الذي دارت أطواره بين حزب الإصلاح الوطني بزعامة عبد الخالق الطريس، وحزب الوحدة المغربية بقيادة المكي الناصري، بعد مرحلة من التوتر كانت المندوبية السامية الإسبانية وراء تأجيجه، بل بالأحرى راهنت عليه في الحفاظ على التوازن الذي يضمن ضعف الطرفين وانقسامهما، _ آل _ إلى توافق شكلي جسد في "اتفاق وطني" بين الحزبين في 12 دجنبر 1942 حيث تم وضع الخلافات الشخصية والتكتيكية جانبا وبوشر العمل وفق برنامج مسطر يقوم على الاتفاق حول ما هو أساسي (الاستقلال، النظام الملكي الإسلامي، إعادة بناء الوحدة المغربية، السيادة الداخلية والخارجية...)[1].

غير أن السياسة الإسبانية في المنطقة واستمرار ضغطها الشديد على الأحزاب من أجل تضعيفها، علاوة على المستجدات الدولية وانهزام ألمانيا في الحرب العالمية الثانية (مع الإشارة إلى أن حزب الطريس كان يميل إليها ويراهن عليها)، كل ذلك حال دون تنامي فاعلية هذا التحالف وأدى إلى كسر شوكته لينتهي الأمر بحزب الوحدة إلى البحث بشكل انفرادي عن تعزيز لمواقعه وتدعيم لحضوره. وبحزب الإصلاح إلى محاولة تدارك النكوص والتراخي الذي لحقه سواء من جراء بعض مواقفه أو نتيجة ما عاناه بتدبير مقصود من طرف السلطات الإسبانية في المنطقة.

لكن الحزبين ظلا متواجدين على الساحة السياسية بعد ذلك ليدخلا في سنة 1951 في تحالف آخر هو "الجبهة الوطنية المغربية" رفقة أحزاب أخرى.

3 _ الجبهة الوطنية المغربية.

تأسست في مرحلة تاريخية متأخرة من عمر الحماية، أي في الوقت الذي بدأت فيه ملامح المواجهة الوطنية للاستعماريين الفرنسي والإسباني تأخذ شكلها النهائي. وكان التأسيس بوحي من أطراف مصرية[2] أو عزت لزعماء الحركة الوطنية بضرورة الاندماج داخل إطار واحد، إن لم يكن حزبا فعلى الأقل جبهة قوية يناط بها تنظيم القوى

1 المرجع السابق، ص: 163.
2 نفسه، ص: 197.

السياسية وتوجيه دفة الكفاح ضد الاستعمار. وبالفعل تم تبني خيار تكوين الجبهة في 9 أبريل 1951[1] لتجمع كل من: حزب الاستقلال، وحزب الشورى والاستقلال، وحزب الوحدة المغربية، وحزب الإصلاح الوطني، بناء على المبادئ التالية:

_ النضال من أجل استقلال المغرب وعدم الانضمام إلى الاتحاد الفرنسي.
_ لا مفاوضات قبل الإعلان عن استقلال المغرب.
_ تعاون المغرب مع الجامعة العربية قبل وبعد الاستقلال.
_ التزام الأحزاب الموقعة على الاتفاق بعدم إنشاء أية جبهة مع الشيوعيين المغاربة.
_ تكوين لجنة للتنسيق والاتصال والمشاورة تتكون من ممثلين عن حزب الاستقلال وحزب الشورى وحزب الإصلاح وحزب الوحدة[2].

وكانت مسألة الصعوبات التنظيمية للجبهة، وعسر التنسيق بين أطرافها إلى جانب الخلافات الكثيرة بين زعماء الأحزاب المشاركة فيها (خاصة الطريس والناصري)، من الأمور التي عرقلت سير هذه الجبهة وعجلت بنهايتها.

4 _ جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية (F.D.I.C).

الهدف من وراء تأسيسها في 20 مارس 1963، كان هو التصدي للنفوذ الكاسح لكل من "حزب الاستقلال" وحزب "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"، وتشكيل أغلبية تكفل الفوز بالانتخابات وتضمن نوعا ما الاستقرار الحكومي.

وقد تألفت هذه الجبهة فعلا من حزب الأحرار المستقلين، (بزعامة الدكتور الخطيب والمحجوبي أحرضان)، وحزب الدستور الديمقراطي، (بزعامة محمد بلحسن الوزاني)، بالإضافة إلى شخصيات مستقلة أخرى.

غير أن غياب عناصر الانسجام بين أطرافها، وسيادة الاعتبارات المصلحية الضيقة، والحسابات الملتبسة التي حكمت هذا التحالف أدت إلى انفراط عقده بكل سهولة بعد انسحاب "الحركة الشعبية" في يناير 1964[3].

5 _ الجبهة الماركسية اللينينية.

أو ما كان يعرف بجبهة الطلبة التقدميين: تأسست في سنة 1970 بتحالف منظمة "إلى الأمام" ومنظمة "23 مارس"، وهما معا تتبنيان فكرا يساريا يستمد أصوله من

---

1 محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية، 1934 _ 1975، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، فبراير 1993، ص: 107.
2 ر. ريزيت، مرجع سبق ذكره، ص: 197.
3 محمد ضريف، الأحزاب السياسية المغربية، مرجع سابق، ص: 189.

الإيديولوجيا الماركسية _ اللينينية. وكانت هاته الجبهة تصبو إلى تجاوز الأفق المسدود الذي أدى إليه انخراط الأحزاب السياسية القائمة في حالة من الجمود والانتظارية والارتكان إلى مطالب إصلاحية. كما كانت تبشر بقيام ثورة العمال والفلاحين وتدعو إلى تغيير راديكالي للنظام السياسي مما عرض قيادييها إلى موجة شديدة من القمع والاعتقالات أرغمتها على التراجع واللجوء إلى تجميد النشاط بالنسبة لمنظمة إلى الأمام والبحث عن الشرعية القانونية بالنسبة لمنظمة 23 مارس.

6 _ الكتلة الوطنية.

بعد عقد واحد من عملية الانشقاق التي حدثت في صفوف "حزب الاستقلال" وأدت إلى ظهور حزب "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" عاد الحزبان ليتحالفا من جديد ضمن إطار الكتلة الوطنية، وليوقعا ميثاقها في 22 يوليوز من سنة 1970. وقد نص هذا الميثاق على جملة من البنود تهم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعريب والشغل والتأميم والوحدة الترابية ووحدة المغرب العربي ومساندة الكفاح الفلسطيني ودعم الشعوب العربية وباقي الشعوب الأخرى في مواجهة الإمبريالية والاستعمار والرجعية[1].

وكان من أهم نتائج هذا التحالف هو التنسيق بين الحزبين في موقفهما الرافض لمشروع دستور 1970 ومقاطعة الانتخابات التشريعية لنفس السنة، بالإضافة إلى مقاطعة الاستفتاء حول دستور 10 مارس 1972. وبذلك تكون هذه الصيغة من التحالف الحزبي في المغرب هي أول صيغة ترجح فيها كفة عوامل النجاح مؤقتا على عوامل الفشل.

ولئن كانت هذه التجربة قد أفضت بسبب ضعف تماسكها التنظيمي وتناقضاتها الداخلية إلى الانهيار والتجميد الفعلي في 30 يوليوز 1972[2]. ولم تستطع بالتالي الحصول على مكاسب سياسية حقيقية فهي على الأقل لفتت الانتباه إلى نجاعة المناورة من داخل إطار تحالفي لا يمكن تجاهله على طول الخط.

7 _ الكتلة الديمقراطية.

اكتمل نوعيا مضمون التنسيق بين الأحزاب الديمقراطية التي شكلت هذا الإطار التحالفي حينما قدمت أمام مجلس النواب متآزرة ملتمسا للرقابة ضد حكومة عز الدين العراقي في 14 ماي 1990، بناء على موقف سلبي من النتائج "المالية والاقتصادية

---

1 نفسه، ص: 220.
2 المرجع السابق، ص: 221.

والاجتماعية والثقافية التي أدت إليها السياسة الحكومية المتبعة القائمة على اختيارات لا شعبية والتي أوصلت البلاد إلى ما وصلت إليه من أوضاع متردية وأزمات متفاقمة... إلخ"[1].

ويعود الأصل في التنسيق بين هذه الأحزاب إلى تبلور قواسم مشتركة فيما بينها من حيث العمل السياسي ، أو من حيث طرح مطالب الإصلاح والتغيير، وحدوث تمفصل حقيقي على مستوى النشاط النيابي، وعلاقة مجلس النواب بالحكومة، بين أحزاب أغلبية تساند الحكومة وأحزاب معارضة تنتقدها وترفض برامجها وسياساتها. كما امتد هذا التنسيق ليشمل أيضا المركزيتين النقابيتين، الاتحاد العام للشغالين والكونفدرالية الديمقراطية للشغل ويثمر توحيدا في مواقفها تجسد بالملموس في الدعوة إلى الإضراب العام في دجنبر 1990.

وقد توالت تجليات التنسيق بين الأحزاب الديمقراطية وتحديدا منها "حزب الاستقلال" وحزب "الاتحاد الاشتراكي" بفتح ملف الإصلاح حيث سيتقدمان بمذكرة مشتركة إلى القصر في 09 اكتوبر 1991 ضمناها جملة من المطالب والإصلاحات الدستورية، ليفتح بعد ذلك باب التشاور والحوار على مصراعيه بين مختلف الفاعلين السياسيين.

بخلق هذا الجو العام وتحريك مسلسل التفاوض والنقاش ستتاح فرص أكبر لتنسيق سيشمل إلى جانب الحزبين السابقين أحزاب "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" (انسحب فيما بعد)، و "منظمة العمل الديمقراطي الشعبي" وحزب "التقدم والاشتراكية" ضمن ما اصطلح على تسميته ب "الكتلة الديمقراطية" التي تأسست في 17 أبريل 1992. هذه الأخيرة كانت تركيبتها، حسب ما ذهب إليه بعض الباحثين، "تخضع إلى حدود موضوعية، راجعة بالأساس إلى انتماء أحزابها إلى مدارس وأنماط حزبية مختلفة. وقد تحكمت في هذا الانتماء عناصر متداخلة تنبع من الظروف التاريخية لنشأتها وتطورها وعلاقاتها بالحكم وبالمجتمع، ونوعية الفئات التي تشمل قاعدتها التنظيمية..."[2].

ولعل في ذلك تفسير لما لوحظ لدى هذه الأحزاب من استمرار في العمل بين الفينة والأخرى من خارج الإطار وعدم التقيد بمواقف موحدة يلتزم بها الجميع، وإن جرى وحصل أي تنسيق فغالبا ما يكون وفق ثنائية الحزبين الكبيرين "الاستقلال" و"الاتحاد الاشتراكي" كما هو الشأن في تجربة ما يسمى باللائحة الموحدة للمرشحين في الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 يونيو 1993، أو ما كان قبل هذا التاريخ في

---

1 المعارضة الاتحادية، ملتمس الرقابة ضد السياسة الحكومية ماي 1990، دار النشر المغربية 1990، ص: 21.
2 محمد الساسي، تفاصيل سياسية، منشورات سلسلة شراع، عدد: 23، يناير 1998، ص: 143.

المواقف المتباينة من مشروع الدستور المعدل (في 4 شتنبر 1992)، الذي قاطعه "الاتحاد الوطني" وصوت لصالحه "التقدم والاشتراكية"، أو بالنسبة لدستور 13 شتنبر 1996 الذي صوتت ضده "منظمة العمل". ليتغير بعد ذلك إيقاع العمل المشترك بعد مجيء "حكومة التناوب" التي تشكلت من ائتلاف حكومي استدعى أحزاب أخرى من خارج الكتلة.

إلا أنه بالرغم من سمات المد والجزر التي طبعت مسار هذا التحالف، ولحظات الجمود والفراغ التي تنتابه من حين لآخر، والنزعة الانكفائية المفرطة التي تستحوذ على السلوك السياسي الحزبي، بالإضافة إلى استصعاب التوافق غالبا واستسهال الخلاف، نبقى أمام تجربة متقدمة ومثمرة من حيث حصيلتها ونتائجها. وقد يقول قائل إن هذا التناوب ليس إلا وليدا لذاك التحالف!.

8 _ الوفاق الوطني.

تم التوقيع على ميثاق هذا التكتل في 25 ماي 1993 بين كل من حزب "الاتحاد الدستوري" و"الحركة الشعبية" و"الحزب الوطني الديمقراطي"، وذلك فقط قبيل شهر واحد على موعد الانتخابات التشريعية التي شهدها المغرب في 25 يونيو 1993.

ولم يكن الهدف الأساسي من وراء هذا التحالف منحصرا في المرامي الانتخابية وتكتيكاتها كما يبدو لأول وهلة (وإن كان هذا الهدف حاضرا كمنطلق وتم التعبير عنه بصراحة)، بل تجاوز ذلك إلى استبطان طبيعة المرحلة السياسية والتجاوب مع مضمون التوجهات المستقبلية التي تحددت معالمها بشكل كاف آنذاك، بالإضافة إلى المقتضيات الجديدة التي أفرزها حقل التنافس السياسي ومن ضمنها التعدد المفرط للفرقاء وضبابية الخريطة الجغرافية للقواعد والأنصار.

وقد حدد "الوفاق" الأهداف المشتركة لتحالفه في ما يلي:

1. _ الدفاع عن الثوابت والمقدسات التي ترتكز عليها أسس وحدة بلادنا.
2. _ استكمال الوحدة الترابية باسترجاع الأجزاء التي لازالت تحت السيطرة الأجنبية.
3. _ ترسيخ الديمقراطية والتنافس البناء وضمان حقوق الإنسان الفردية منها والجماعية عملا وتطبيقا لكي يعيش المواطن المغربي مصون الكرامة في دولة الحق والقانون.
4. _ الحفاظ على الشخصية الوطنية ومقوماتها الأصلية بجميع مكوناتها.
5. _ تحقيق أهداف الليبرالية الاجتماعية.
6. _ تحقيق تنمية شاملة في إطار الجهوية.
7. _ نهج سياسة تنموية متوازية بين الجهات.

8. _ إعطاء الأولوية لتنمية العالم القروي وتطويره كركيزة أساسية لاقتصادنا الوطني.
9. _ محاربة البطالة في إطار برنامج تنموي اقتصادي واجتماعي شمولي.
10. _ اهتمام خاص بالشباب والمرأة.
11. _ وضع سد سياسي أمام الإيديولوجيات التي أثبتت فشلها عبر العالم في معالجة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعوب[1].

ولعل أبرز تجسيد لماهية العمل المشترك بالنسبة لكتلة "الوفاق الوطني" هو ما أفضى إليه اجتماع لجنة التنسيق الوطني في 6 مارس 1997 من عزم على اعتماد المرشح المشترك في خوض غمار الانتخابات البلدية في 13 يونيو 1997، كما في الانتخابات التشريعية في 14 نونبر 1997.

1 محمد ضريف، الحقل السياسي المغربي، مرجع سبق ذكره، ص. ص: 187، 188.

الباب الثاني:

الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الموقع السياسي والخطاب.

الفصل الأول:

حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

المبحث الأول:

التأسيس والسيرورة التاريخية[1].

المطلب الأول:

سياق التأسيس: المؤتمر الاستثنائي (يناير 1975).

شهدت سنوات الستينيات على المستوى الكوني عموما والأوربي على وجه الخصوص، تصاعد موجة الاحتجاجات الرافضة والحركات الثورية وجماعات الحقوق المدنية، وتوالى اندلاع الانتفاضات الطلابية الغاضبة هنا وهناك، (فرنسا 1968 مثلا).

كما تزامن هذا الغليان على الساحة العربية مع بروز تيارات يسارية ماركسية، وتنامي تأثير الأحزاب البعثية والناصرية التي ترفع شعارات القومية والتحرر والوحدة العربية في أكثر من قطر عربي خصوصا عقب هزيمة67.

وبالنسبة للمغرب كان من الطبيعي ألا يبقى منعزلا وأن يتأثر من جهته بمعطيات هذا الجو العام، فكان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بحكم مكوناته التي تنتمي إلى أصول نقابية أو التي تمتد إلى المقاومة وجيش التحرير، وبحكم توجهاته اليسارية واعتماده على قاعدة شبابية متعلمة ومتحمسة مؤهلا للاضطلاع بدور القوة التقدمية المعارضة، لاسيما وأن الأحداث والمتغيرات الداخلية كانت كلها تدفع بهذا الاتجاه.

فمباشرة بعد إعفاء حكومة عبد الله إبراهيم في 20 ماي 1960 انهارت دفعة واحدة تجربة التوافق وانتقلت المواجهة بين الحزب والقصر بعد مرحلة الإضمار إلى العلنية وظهرت للعيان بشكل مباشر، لتلج العلاقة بين السلطة والمعارضة طورا جديدا مختلفا، طبعه الاحتقان، والحذر المتبادل، في أحيان، مثلما وسمه الصدام العنيف، السياسي والمسلح، في أحايين أخرى. وانطلق موسم الملاحقات والتوقيفات والمحاكمات في موجات متلاحقة لم تتوقف طيلة الفترة الفاصلة بين العام 1961 والعام 1973، كما تعطلت الحياة السياسية والتمثيلية بمقتضى قرار إعلان حالة الاستثناء. وتلقى الشارع الاجتماعي والسياسي ضربة موجعة خلال وعقب انتفاضة23 مارس 1965، حيث حصل الصدام المسلح بين السلطة وقسم من المعارضة في أحداث3 مارس 1973، لتتعرض الأحزاب

1 لن نقف في موضوع السيرورة التاريخية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلا عند بعض المفاصل الأساسية الواضحة التي نعتبر أن تأملها ضروريا بالنسبة للتجربة السياسية للحزب وبالتالي لحركة ودينامية خطابه، أما التفاصيل فيمكن الإحالة فيها إلى كتابي كل من عبد القادر البنة "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، النشأة والتطور (بالفرنسية)، وعثمان أشقرا، الحركة الاتحادية أو مسار فكرة تقدمية 1959 - 1999، على سبيل المثال لا الحصر.

الوطنية لعملية إقصاء كاملة من المشهد السياسي في امتداد إنجاب كائنات سياسية اصطناعية، من باب تزوير التمثيل، من قبيل "جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، (...)، وبالجملة انهارت علاقات الانفتاح المتبادل بين الطرفين لتشهد الحياة السياسية لحظات عسر وضعت الاستقرار الوطني على حافة الصدع[1].

وفي الواقع يمكن بالإجمال النظر إلى المسيرة التاريخية لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية القصيرة، قبل أن تستشري عوامل الشلل والجمود وتتسرب إلى أوصاله، وقبل أن تبدأ معالم التفكك والانشقاق تطفو بوضوح إلى السطح، على أنها سيرورة شديدة الدينامية يمكن تحديد مراحلها في ثلاث:

- **فترة التجذر ومعارضة النظام، وتمتد مبدئيا من 20 ماي 1960 تاريخ إقالة حكومة عبد الله إبراهيم.**
- **فترة المعارضة داخل النظام وتمتد من نونبر 1963 إلى تاريخ الإعلان عن حالة الاستثناء في 7 يونيو 1965.**
- **مرحلة الضمور وتداعي الحزب وتؤرخ من بداية حالة الاستثناء إلى تصدع وحدة الحزب بعد بيان 30 يوليوز 1972[2].**

أ _ مؤشرات الانشقاق.

حمل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في صلبه، منذ مرحلة تأسيسه وخروج فصائله على حزب الاستقلال، مؤشرات الخلاف والتمزق داخل صفوفه ذاتيا، فضلا عن المخططات الخارجية المسلطة لتنشيط عوامل التفكك والذهاب بها إلى أقصى ما يمكن.

وتشكلت تلك المؤشرات الذاتية بالأساس من عنصرين اثنين مترابطين:

1 _ مكونات ذات تركيبة متنافرة وغير متجانسة.

ولعل اسم الحزب ك "اتحاد وطني لقوات شعبية"، يعبر عن هذا الواقع تعبيرا جيدا، إذ أن هذا الاتحاد شمل شتات فئات وشرائح اجتماعية مختلفة من عمال وفلاحين ومثقفين وبورجوازيين صغار ومتوسطين وكبار وحتى بعض الإقطاعيين الذين ساءتهم نتائج الاستقلال الناقص أو لم تكن في مستوى أحلامهم.

كما أن الحزب تأسس تنظيميا على قاعدة الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال مضافا إليها نقابة الاتحاد المغربي للشغل كهيكل بكامله، وتنظيمات المقاومة وجيش التحرير، وعناصر وتنظيمات من حزب الشورى والاستقلال... فكان إذن من الطبيعي،

---

1 عبد الإله بلقزيز، (المعارضة الديمقراطية في المغرب، جسامة التضحيات وخيبات الحصاد)، نوافذ، العدد: 2، أكتوبر 98، ص: 8

2 يونس برادة، طبيعة عمل أحزاب المعارضة الممثلة في البرلمان، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، أبريل 1996، ص: 89

نتيجة هذه التركيبة المتنوعة أو المخضرمة أن يعيش الاتحاد تجاذبات داخلية حادة وأن تتفاقم التناقضات في اتجاه تصاعدي دراماتيكي نحو الانشقاق[1].

2 _ **تناقضات إيديولوجية حادة.**

إذا كان شأن كل مكون، أو شعبة أو فصيل، أن يعبر عن نفسه وعن قناعاته واختياراته، فإن مكونات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عبرت عن قناعاتها واختياراتها وبلورت هذه القناعات والاختيارات ومارستها عمليا داخل إطار واحد، فتواجدت بذلك داخل الاتحاد اتجاهات إيديولوجية واستراتيجية وسياسية وتنظيمية مختلفة تعايشت وتفاعلت لمراحل بأكملها.

فعلى الصعيد الإيديولوجي والفكري العام تواجدت داخل الاتحاد أفقيا وعموديا، اتجاهات تمثل النقابية الضيقة، والتطرف اليساري، إلى جانب دعاة الإصلاح والشعبوية والمؤمنين بالاشتراكية العلمية وأنصار الاختيار الثوري.. .

وقد أدى ذلك بالتالي إلى تفاعل كل الاستراتيجيات والسياسات المطابقة للاتجاهات المذكورة، وتجسدت عمليا منذ نشأة الحزب وعلى امتداد مسيرته فيما بعد، من خلال أشكال النضال المرافقة لها: من عمل مطلبي اقتصادي ضيق، ومغامرات انقلابية قاصرة، ونهج انتخابي تفاوضي مساوم... وكذلك النضال الديمقراطي الجماهيري السليم، والعمل الثوري الاشتراكي الأصيل.

فانعكس كل ذلك على المستوى التنظيمي للحزب، حيث تعايشت، جنبا إلى جنب، كل من المركزية الديمقراطية والتنظيم الخلوي، والبيروقراطية (...)، وأسلوب الزعامات، والولاءات الشخصية وأساليب أخرى كثيرة[2].

وقد اختزل أحد الباحثين هذه التركيبة المتنافرة التي تبلورت داخل الحزب والتي تضمر في طياتها عوامل التصدع وتغذية التجاذبات إلى ثلاث تيارات:

1 _ **تيارات إصلاحية اقتصادية.**
2 _ **تيارات إصلاحية سياسية.**
3 _ **تيارات راديكالية[3].**

ب _ حدوث الانشقاق وتأسيس الاتحاد الاشتراكي.

1 عبد الغني بوستة السرايري، (محطات على المسيرة التاريخية الحزبية، من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي)، الطريق، عدد: 227 السنة السادسة، 26 مارس 1994.
2 المرجع السابق.
3ABDELKADER EL BENNA, L'union socialiste des forces populaires Naissance et développement, LES EDITIONS MAGHREBINE, CASABLANCA 1991, PP: 97. 102.

بين مجموع التناقضات العميقة التي سبق ذكرها، وبدا واضحا أن الحزب وقف عاجزا عن تخطيها، ظلت نقطة الخلاف الاستراتيجية التي تتمحور حول طبيعة العلاقة التحالفية بين الحزب والمركزية النقابية أي "الاتحاد المغربي للشغل" موضوع مناظرة وسجال قائمين بين جناحين بارزين منذ نشأة الحزب:

1 _ **الجناح النقابي.**

يرى أن الطبقة العاملة، ومن ثمة النقابة، بصفتها طليعة لكل القوى المناضلة هي التي تلهم وتراقب سياسة التنظيمات الشعبية، وتضطلع بدور المبادرة والتأطير، وتوجيه الجماهير إلى طريق التحرر الاقتصادي. وبناء على هذا الدور ظل هذا الجناح متشبثا بمبدأ استقلالية النقابة واستقلالية العمل النقابي ومهامه وأهدافه.

2 _ **الجناح السياسي.**

ويركز على الدور المنوط بالتنظيم الحزبي ويعتبر أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بوصفه الأداة الثورية هو وحده يستطيع أن يقوم بالدور القيادي في نضال سائر فئات المجتمع الثورية (...)، ومعنى هذا أن الحزب وحده يحق له أن يحمل بوصلة النضال السياسي، وأن يدرس ويحدد خطة العمل لمجموع الحركة الثورية في البلاد[1].

وبما أن الصراع حول هذا الموضوع اتخذ طابعا مزمنا وعصيا فقد كان من البديهي اللجوء إلى الحل الوحيد وهو تكريس فصل واستقلالية "الاتحاد المغربي للشغل" كنقابة عن الحزب فصلا ناجزا من خلال قرارات 30 يوليوز سنة 1972.

وهكذا وكما سبق القول آنفا فأصول هذا الخلاف بين الجناحين تعود بدورها إلى بداية الستينيات بعد إقالة حكومة عبد الله إبراهيم، وذلك بعدما تغيرت ملامح الصراع السياسي واشتدت أطوار المواجهة مع الحكم واندفع الحزب إلى مجابهة علنية غير مهادنة، في حين ظهرت على الجناح النقابي علامات التحفظ و"التخاذل" في المواجهات النقابية والسياسية، وتكرست هذه العلامات مع المحطات الأساسية في هذا النزاع الساخن، (الإضراب العام للموظفين سنة 1961 وإضراب البريد، يوليوز _ ديسمبر 1961، والموقف من الاستفتاء حول الدستور والانتخابات البرلمانية)[2].

إلا أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لم يكن يعاني فقط من أجنحته المتطرفة، بل كذلك من عدم الانسجام مع "رفاق الطريق" وما سمي في بداية السبعينيات "بجناح الدار

---

1 جون واتربوري، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

2 محمد طالب حبيب، حالة الاستثناء 1965 _ 1970، التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية، مصطفى القباج وآخرون، ط:1 دار المستقبل العربي القاهرة 1987 ص: 145.

البيضاء" الملتف حول عبد الله إبراهيم، مما عجل بعملية الانشطار التي أفرزت حزبا جديدا هو الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حيث احتفظ عبد الله إبراهيم بالأمانة العامة للاتحاد الوطني وآلت قيادة الاتحاد الاشتراكي لعبد الرحيم بوعبيد مصحوبا بالقادة التاريخيين أمثال عمر بن جلون ومحمد اليازغي وعبد الرحمن اليوسفي[1]، وبترسيخ عناصر القطيعة من قبل الجناح الموالي لعبد الرحيم بوعبيد، أو ما سمي بجناح الرباط، سنة 1972 أعيد سيناريو سنة 1959 مرة أخرى بحسم التناقضات وتصريف الخلافات الداخلية عن طريق اللجوء إلى أخف الضررين، أي الانفصال.

كما تم فك الارتباط مع حزب الاستقلال، وانفصمت عرى "الكتلة الوطنية" ليوليوز 1970[2]. وبات من الجائز منذئذ الجزم بأن الأمر قد وصل إلى مرحلة اللا عودة.

وهكذا بتاريخ 30 يوليوز 1972، اجتمع أعضاء اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالرباط في اجتماع استثنائي سيعتبره "الاتحاديون" تصحيحيا بالنظر للقرارات المتخذة خلاله والتي أثرت بشكل مباشر على حياة حزب الاتحاد إلى درجة اعتبارها تحولا في تطور المسيرة النضالية بالبلاد. هذه القرارات وضعت حدا للمحاولات التي انتهجها الجهاز النقابي من أجل ما سمي ب "التجميد الحزبي" وعلى ضوئها تم طرد مجموعة من العناصر اعتبرت "انتهازية"،مما سيعيد الحماس للعديد من المناضلين الحزبيين الذين عانوا كثيرا من التناقضات ظهرت ما بين الحزب والنقابة وعلى ضوء ذلك تم الشروع في تنظيم الحزب من جديد[3].

وفي 15 شتنبر 1974 عقدت اللجنة المركزية اجتماعا تم الوقوف فيه عند محطات التجربة السابقة بهدف تقويمها وتحديد الاستراتيجيات البديلة لها. واتخذ القرار باستئناف النشاط الحزبي وتغيير اسم الحزب من "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" إلى "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"[4].كما خلص الاجتماع إلى توصية بعقد مؤتمر استثنائي للحزب في غضون ثلاثة أشهر الموالية.

وبالفعل سينعقد المؤتمر الاستثنائي تحت شعار: "استمرار حركة التحرير الشعبية"، على امتداد ثلاثة أيام 10، 11، 12 يناير 1975 لينخرط الحزب، (ا، ش، ق، ش)، بعد ذلك في خط سياسي مضمونه (السبيل الديمقراطي نحو الديمقراطية)، أو ما عبر عنه ب "الاختيار الديمقراطي" الذي يعني، كما يبدو من التسمية، الاختيار النهائي والواضح

1 خالد الناصري، (اليسار المغربي، الواقع والآفاق)، نوافذ، عدد: 4 يونيو 1999، ص: 10.
2 محمد معتصم، الحياة السياسية المغربية 1962 _ 1992 ط: 1، مؤسسة إيزيس للنشر الدار البيضاء، ماي 1992، ص: 101.
3 المختار عنقا الإدريسي، مرجع سبق ذكره، ص: 167.
4 نفسه، ص: 175.

للعمل في إطار المؤسسات الموجودة، لتعميق مسلسل دمقرطتها، وبالموازاة إدخال إصلاحات "اشتراكية" على النظام بهدوء، وبوسائل تبلورت في إطار تلك الدمقرطة[1].

وعموما فقد ركز الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في مؤتمره التأسيسي على تحديد المفاهيم والمرجعيات، وضبط منظومته المذهبية لتأكيد اختلافه عن الاتحاد الوطني، من جهة وعن باقي التيارات الراديكالية من جهة أخرى[2].

المطلب الثاني:

تعزيز موقع المعارضة.

المعارضة بمعناها الواسع هي مجموع القوى ذات الآراء والتصورات التي تتعارض مع سياسة السلطة القائمة وخياراتها، وبالتالي لا تنخرط في دعم هذه السياسية أو مساندتها. وتنقسم المعارضة بصفة عامة إلى ثلاثة أنواع هي:

_ معارضة بدون أهداف بناءة، وهي تعبير عن أنانية مفرطة وعدوانية؛

_ معارضة بسبب أهداف مهنية لا تتوخى تغيير السلطة السياسية؛

_ معارضة ضد الحكومة والمؤسسات والنظام، وهي المعارضة التي تسمى سياسية[3].

تجد كلمة "معارضة" مفهومها الخاص في الصيغة الثالثة، حيث يتطابق معناها في العلوم السياسية مع الاستعمال الذي تبنته إنجلترا إبان القرن الثامن عشر (أي بعد الثورة وبعد عقيدة لوك). وقد أصبحت كلمة معارضة تحيل على معنى كون الحزب المعارض يقف موقفا "معارضا" للحكومة القائمة ولحزب هذه الحكومة ويبدي استعدادا وتوقا إلى احتلال مكانها وإحداث التغيير المنشود بطريقة سلمية ودون اللجوء إلى ثورة تهز كيان المجتمع[4].

ومعلوم أن المعارضة، بمفهومها السياسي، وإن كانت كظاهرة عالمية وكونية موجودة في كل الأنظمة السياسية، إلا أن أهميتها والأشكال التي تتخذها تختلف اختلافا بينا من بلد لآخر، ومن فترة لأخرى. كما أن نماذج المعارضة يختلف بعضها عن بعض اختلافات جوهرية حتى في الديمقراطيات الغربية حيث المعارضة جزء أساسي وشرعي وأداة من أدوات النظام السياسي.

1ABDELKADER EL BENNA, Opcit, P: 145.

2 خالد الناصري، (اليسار المغربي، الواقع والآفاق)، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

3Raphaël Draï, Opcit, P: 243.

4 ليوناردو شابيرو، المعارضة السياسية في الدول ذات الحزب الواحد، دار النهار للنشر، بيروت: 1973، ص: 9.

وتتفرع المعارضة السياسية بدورها إلى ثلاثة أنماط هي:

_ معارضة البرامج، (على غرار ما يحدث في الديمقراطيات الأنجلوسكسونية)؛

_ معارضة المؤسسات، (يمثل لها بالنموذج الفرنسي إبان الجمهوريتين الثالثة والرابعة)؛

_ معارضة ثورية تعتبر البنى الاجتماعية السائدة غير شرعية وتعمل من أجل نسفها[1].

وبما أن الأنظمة الديمقراطية لا تكاد تعترف بوجود حياة سياسية سليمة إلا في ظل تواجد حقيقي لأغلبية تمارس الحكم وتسن السياسات، إلى جوار معارضة تحتل موقع الناقد لتلك السياسات، فإن هذه الأخيرة، (أي المعارضة)، يجب أن يقترن وجودها بالدور السياسي الذي تضطلع به والذي يحدد مجاله وشروطه عادة بما يلي:

أولا: القيام بتوضيح الخلاف السياسي الذي عادة ما يظهر وكأنه خلاف شخصي، فالمعارضة المنظمة تكشف انتقادات الأمة وتحولها إلى مؤاخذات تطرح أمام الحكومة القائمة للإجابة عنها.

ثانيا: الرفع من مستوى المواجهة بالابتعاد قدر الإمكان عن أسلوب التهافت، وأن تأتي مؤاخذاتها مقرونة ببدائل قابلة للتطبيق.

ثالثا: تخليق أسلوب النقاش، فالمعارضة مطلوب منها سواء حيال نفسها أو حيال الأغلبية أن تسلك سلوكا لائقا وأن تتصرف كحكومة للمستقبل (القريب أو البعيد).

رابعا: القدرة على تجاوز نفسها، وأن تكون أهلا للمنافسة، وفي نفس الوقت قابلة للتعاون، أي أن تقبل تنظيم أرضية للعمل المشترك.

خامسا: التسليم بأن هناك حدودا فيما يتعلق بشؤون السياسة الخارجية[2].

ومما لا شك فيه أن الأمر يزداد تعقيدا، بالنسبة لتجليات الدور السياسي للمعارضة، كلما كنا بصدد الحديث عن نظام حزبي تعددي، الشيء الذي جعل "موريس دو فرجيه" يفرق في هذا المستوى بين معارضة خارجية، تمارسها أحزاب الأقلية، وبين ما يسميه معارضة داخلية، تنبثق من الأحزاب التي تشكل الأغلبية ذاتها.

1RAPHAËL DRAÏ, Opcit, P: 243.
2MARCEL PRELOT, Opcit, PP: 529,530.

وهكذا فالقرارات الحكومية بالرغم من كونها وليدة اتفاق بين الأحزاب المشاركة في الحكم، إلا أنها لا تمنع من أن يكون لكل واحد من هذه الأحزاب إمكانية الاحتفاظ لنفسه بحق الدفاع عن وجهة نظره الخاصة أمام مناضليه وأمام ناخبيه وبالتالي بحق انتقاد الاتفاق الحكومي وإلقاء مسؤولية النقائص على حلفائه[1].

تتقيد مشاركة أحزاب المعارضة في إطار ممارسة دورها السياسي بسلوكيات وأخلاقيات محددة نجملها في ما يلي:

1 ـ أن تظل مناقشاتها في حدود ما هو دستوري استجابة لشرط التضامن والتلاحم الوطني.
2 ـ ألا تهدد بمبالغاتها ثوابت النظام وألا تمس أسس الدولة أو المجتمع، فتتحول بذلك من صراع داخل النظام إلى صراع ضد النظام ومن خارج المؤسسات.
3 ـ بجب أن تكون معارضتها إيجابية، أو كما نقول بناءة، فلا تكتفي بالرفض المجاني ولكن يجب أن تقدم الحلول التي تبدو لها صالحة.
4 ـ يجب أن تتمتع بمرونة، وذلك بتقبلها الدخول في تراض معقول وناجع، فالمعارضة التي ترفض كل توافق تمر بسهولة من المقاومة إلى الثورة.
5 ـ وأخيرا لكي تبقى المعارضة سلوكا وطنيا يجب أن تكون قانونية ومشروعة وألا تنخرط في أية أعمال يطبعها العنف[2].

أ ـ جدلية النظام والمعارضة، من التجذر إلى الاندماج.

من خاصيات النظام السياسي والدستوري المغربي أنه، وهو يستقي عناصره ومقوماته الأساسية مما ترسخ في المشهد السياسي، وضع في حسبانه (ولا يهمنا إن كان ذلك انطلاقا من وعي ديمقراطي أو امتثالا لإكراهات معينة)، الشكل الذي ينبني عليه هذا المشهد، والأطراف والمكونات التي تفعل فيه سواء إبان سنوات المقاومة أو بعيد تحصيل الاستقلال، فكان أن زكى نظام التعددية الحزبية السائد فعلا وسمح لمختلف التوجهات والتيارات بالتواجد وذلك في أفق القيام بدسترة للعمل السياسي وتحديد مقتضياته لاحقا من خلال أول دستور للمملكة سنة 1962.

وبالنسبة للمعارضة فقد شهدت السنوات الثلاث الأولى للاستقلال نشاط خمسة أحزاب معارضة هي: حزب الشورى والاستقلال، والحزب الشيوعي وحزب الأحرار المستقلين، والحركة الشعبية، والاتحاد الوطني. وتختلف أشكال المعارضة بين هذه الأحزاب كما تختلف مصادر التذمر[3]. غير أن اتجاه النقد عامة كان ينصب حول الهيمنة السياسية

1MAURICE DUVERGER ،Opcit, P: 542.
2MARCEL PRELOT, Opcit, P: 529.
3 دوغلاس أشفورد، التطورات السياسية في المملكة المغربية، دار الكتاب، الدار البيضاء 1963، ص: 389.

لحزب الاستقلال[1] ومؤاخذة الاختيارات الحكومية خصوصا فيما يخص الشؤون الدولية. وبالتالي كانت المعارضة تميل إلى خلق مأزق أكثر من ميلها إلى أن تعطي حلا مقابلا،كما كانت تثير إلى حد الخطر مشاعر الرأي العام الذي كان يقاد في يسر للقيام بحركات العنف[2].

في أواخر سنوات الخمسينيات، خصوصا بعد الانشقاق الذي وقع في صفوف حزب الاستقلال، حدث تحول نوعي في طبيعة الصراع السياسي الدائر، وبدأت المناقشات تمتد لتسائل شكل النظام السياسي المغربي، كما ظهرت منظومة فكرية تتناقض والأطروحة الفكرية الرسمية، مما جعل المعارضة تنتقل من مواجهة الاختيارات المطروحة في الساحة السياسية إلى معارضة شكل النظام السياسي ككل[3].

وقد تلمس أحد الدارسين[4] الخطوط العريضة لحركة الطرح المعارض في المغرب من خلال وقوفه عند تفاعل الأحزاب السياسية مع السلطة منذ الاستقلال وجدلية المد والجزر التي طبعت العلاقة بينهما مما سمح له برصد مرحلتين أساسيتين تنتظم تلك العلاقة وفق شروطهما:

1 _ المرحلة الأولى: علاقات تنازعية.

وتمتد هذه المرحلة انطلاقا من سنة 1956، تاريخ حصول المغرب على استقلاله، إلى بداية السبعينيات، وتميزت بتنافس مشروعين متباينين:

_ الأول تجسده السلطة وهو يتميز بالتقليدانية والمحافظة على الهياكل الموروثة عن الاستعمار، والاكتفاء ببعض الإصلاحات المعتدلة اعتمادا على استراتيجية ترتكز على التقليص من نفوذ الأحزاب المعارضة وتعميق تناقضاتها واستثمارها ما أمكن.

_ في حين تميز المشروع الثاني بكونه تحديثيا، يدعو في خطابه إلى بناء دولة عصرية في هياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويجسد صورته بشكل ملحوظ حزب "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"، بعد انفصاله عن حزب الاستقلال.

وقد آلت كفة الصراع في هذه المرحلة إلى المشروع الأول، واستطاعت السلطة أن تفرض اختياراتها سواء فيما يتعلق بمسألة وضع الدستور، أو تحديد اختصاصات الملك، أو فرض نظام برلماني ذي غرفتين، أو ما يقاس على ذلك..

---

1 هيمنة مستنده على خلفية مرحلة الكفاح ضد المستعمر الفرنسي، وهي المرجعية التي رأت بقية الأحزاب الأخرى آنذاك أنها غير خاصة بحزب الاستقلال وبالتالي لا ينبغي أن يحتكرها لوحده.

2 نفسه، ص: 390.

3 عبد العزيز لوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

4 الحسان بوقنطار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 71، 72.

2 _ قضية الصحراء المغربية وإعادة تنشيط الحياة السياسية.

ليس من قبيل التعود فقط، أو الافتعال، أن يتم التأريخ دائما لانطلاق مسلسل التوافق بين الحكم والأحزاب السياسية، والانفتاح المتبادل بينهما بطرح قضية الصحراء المغربية والإجماع الذي تحقق حول ضرورة استكمال التراب الوطني. فقد كانت هذه القضية بحق بمثابة المؤشر الدال الذي استخلص منه كل طرف حاجته إلى الآخر، وتبينت للكل مزايا سياسة التشاور والحوار، وعدم التهميش أو الإقصاء، والانفراد بالقرار، خصوصا بعد أن تخلصت بعض الأحزاب من أجنحتها الراديكالية وأبانت عن استعداد للتحول أو التراجع عن الخط "الثوري" إلى ما أصبح يعرف بالخط "الديمقراطي"، والنزوع للعمل داخل المؤسسات وفي إطار الشرعية.

وانطبعت هذه المرحلة، على النقيض من سابقتها، بسيادة نوع من التوازن على المستوى السياسي، وبدا أن خيوط الممارسة السياسية تنتهي كلها عند نقطة واحدة، وأن المعارضة لا يمكن أن تذهب في حركتها أو حتى في خطابها أبعد مما تسمح به تلك الخيوط، الشيء الذي جعل أحد الباحثين يختصر الوظائف العملية للمعارضة بالمغرب في وظيفتين اثنتين ليس إلا:

_ إضفاء مشروعية عصرية على اللعبة البرلمانية

_ وتجنيب الحكم توترات فعلية بعنف لفظي[1].

ب ـ الاتحاد الاشتراكي: مرتكزات الفعل الحزبي المعارض.

كان انقسام "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية"، في بداية السبعينيات، إيذانا ببداية مرحلة أخرى من حياة الحزب تشي بتراجعه عن مسلكياته السابقة ومراجعته لمواقفه الجذرية إزاء النظام ومؤسساته، ومن ثمة انتقاله من موقعه في المعارضة البنيوية إلى موقع المعارضة الدستورية، ومن حماس الاندفاع الثوري إلى الحذر الإصلاحي، كما لوحظ عدوله عن السعي لانتزاع السلطة باسم الشعب وبطرق ثورية وميله، في المقابل، إلى محاولة اكتسابها من خلال أغلبية انتخابية تخولها الطرق والمنافسة الديمقراطية.

أما على الصعيد الإيديولوجي فقد تخلى الحزب عن الإحالة إلى "الاشتراكية الكونية"، (الغامضة)، مستعيضا عنها باشتراكية علمية مكيفة نوعا ما مع الخصوصيات الوطنية[2]، إذ عمل على الانطلاق في هيكلة برنامجه العام من تحليل متكامل لطبيعة

---

1 محمد معتصم، مرجع سبق ذكره، ص ص: 107، 108.

2ABDELKADER EL BENNA, (La gauche Marocaine et les événements), ALASAS, N°: 100, 1991, P:8.

الأزمة التي تتخبط فيها البلاد، وخاصة فيما يرجع للاختيارات العامة (...) التي كانت عماد السلطة ونهجها في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية...إلخ[1].

وقد شكلت وقائع المؤتمر الاستثنائي انعكاسا لملمح التحول هذا، حيث قرر المؤتمرون إحداث قطيعة مع الماضي وتجاربه "البلانكية" و "العمالوية" و "الانتظارية". وتم فتح الطريق أمام نمط جديد من النضال يكون ملائما ومنظما أكثر، بحيث يفترض إيجاد خط سياسي واضح، وإيديولوجية محددة وهيكلة ديمقراطية. أي أن يكون الاختيار الديمقراطي طريقا للعمل، والاشتراكية العلمية إيديولوجية، والمركزية الديمقراطية آلية لتسيير الحزب[2].

1 ـ الصراع حول القضية الوطنية.

إذا كانت قضية الصحراء المغربية، واستكمال الوحدة الترابية في مشمولها هي الموضوع الذي تحقق حوله الإجماع، وحصل بفضله تقارب وانفتاح بين النظام والمكونات السياسية الأخرى خاصة أحزاب المعارضة كما سبق القول. فإنها كانت من جهة ثانية وفي مراحل لاحقة سببا لتوترات ومنازعات بين بعض الأحزاب وبين النظام حول استراتيجية الحفاظ على تلك الوحدة وتجسيد السيادة الحقيقة والكاملة للمغرب على هذا الجزء من ترابه.

وهكذا نجد أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الذي تبنى مواقف مبدئية حيال هذه القضية، وعبر ضمن أشغال مؤتمره الاستثنائي، المنعقد في يناير 1975، عن حقوق المغرب المشروعة في الأقاليم الصحراوية، قد أخذ ينزع نحو إبداء معارضته لاستراتيجيات النظام في هذا الشأن، ويتوقف عند انتقادها خاصة في ما كان يصفه ب "تردد الحاكمين في جعل حد للعدوان المستمر الذي تتعرض له أراضينا المسترجعة والأراضي المتاخمة لها"[3]، وفشل "الاختيارات اللاشعبية اللاديمقراطية، التي تمسك ويتمسك بها الحاكمون في مجال استكمال وحدة التراب الوطني"[4] و "خلو سياسية الحاكمين من أية استراتيجية حقيقية بالنسبة للأراضي التي مازالت خارج السيادة الوطنية"[5].

بالإضافة إلى أنه دأب على إفراد مجال خاص من أدبياته لتحيين موقفه حيال التطورات التي عرفتها القضية في المجالين الدبلوماسي والميداني كما هو الشأن مثلا في

1 عبد القادر الشاوي، (اليسار المغربي من المعارضة إلى الاندماج)، نوافذ، عدد: 4، يونيو 1999، ص: 47.
2ABDELKADER EL BENNA, U. S. F. P Naissance et développement… Opcit, P: 228.
3 الاتحاد الاشتراكي، البيان السياسي العام 8، 9، 10 دجنبر 1978، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ص: 7.
4 المرجع السابق، ص: 8.
5 نفسه، ص: 7.

البلاغ الذي أصدره المكتب السياسي في 24 يوليوز 1979[1]. أو كما جاء في التقرير الذي تقدم به المكتب السياسي أمام المؤتمر الوطني الخامس ما بين 30 مارس و 2 أبريل 1989[2].

إلا أن أعنف موقف اتخذه الحزب في هذا الإطار كان ردا على ما صدر عن أشغال القمة الثامنة عشرة لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في نيروبي ما بين 24 و 27 يونيو 1981، من توصيات على إثر مقترح تقدم به الملك يقضي بقبول المغرب إجراء استفتاء تقرير المصير بالنسبة لسكان الأقاليم الصحراوية، حيث لم يتأخر المكتب السياسي للحزب في نشر بلاغ بهذا الخصوص وضح فيه موقفه مما صدر عن القمة من مقررات، مشيرا، بعد تحفظه إزاءها جملة، إلى أن بعضها يتنافى مع الدستور المغربي، وبالتحديد ما يتعلق منها بقبول فتح باب التصويت بالنسبة للصحراويين البالغين من العمر 18 سنة في الوقت الذي لا يسمح فيه القانون الأسمى للبلاد بالتصويت إلا لمن بلغ من العمر ال21 سنة.

وهكذا، وعقب صدور هذا البلاغ في 8 شتنبر 1981 بادرت السلطات الأمنية إلى اعتقال عدد من أعضاء المكتب السياسي كان عبد الرحيم بوعبيد الكاتب الأول للحزب في مقدمتهم، ووجهت لهم تهمة الإخلال بالنظام العام والأمن والاستقرار بناء على ظهير 29 يونيو 1935 بالإضافة إلى تهمة المساس بشخص الملك.

وقد فسر أحد الباحثين المغاربة، (عمر بندورو)، الإجراءات المتخذة في حق الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والتي طالت زعيمه أيضا رغم تاريخه وماضيه الوطني وشهرته داخل المغرب وخارجه، بكونها في الحقيقة معاقبة للحزب على رفضه الانخراط في الأطروحات الرسمية التي نالت قبول كل التشكيلات السياسية الشرعية الأخرى بما فيها الحزب الشيوعي، (التقدم والاشتراكية)[3].

1 ـ الصراع حول المسألة الاجتماعية.

تقع المعضلة الاجتماعية في صلب حركة التفاعل المستمر بين الأحزاب السياسية التي انتظمت في صفوف المعارضة، وبين التشكيلات الحكومية المتعاقبة في المغرب.

وتستمد هذه المعضلة مقومات ديمومتها واستفحالها، وتركيز أحزاب المعارضة عليها من طبيعة السياسات المتبعة في هذا المجال، ومن نتائجها الهزيلة، وافتقار هذه السياسات

1 أنظر نص البلاغ في: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بيانات وبلاغات، 1979 _ 1980، (يونيو 1981)، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ص: 35.

2 من المستجدات التي طرأت على موقف الحزب من قضية الوحدة الترابية نزوعه إلى التسليم بمبدأ إجراء الاستفتاء انطلاقا من مؤتمره الوطني الخامس، واقتناعه بضرورة العودة إلى الخط السياسي العام وللموقف الرسمي للدولة في هذا الباب، وبالتالي تحول موقفه المعارض إلى موقف منسجم مع الإجماع (حتى في التفاصيل والاستراتيجيات)، وبالنتيجة قابل للاحتواء من طرف جهاز الحكم. أنظر: الاتحاد الاشتراكي، المؤتمر الوطني الخامس، تقرير المكتب السياسي، ص: 7.

3OMAR BENDOUROU, Le pouvoir exécutif au Maroc depuis l'indépendance, ED: PUBLISUD, 1986, P: 284.

إلى تصورات تنموية صادرة عن تحليل دقيق للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على ما يمارسه إكراه بعض المؤسسات المالية الدولية من مؤثرات جانبية سلبية على البرامج الحكومية، والتقليل من التوجهات الاجتماعية فيها، (وذلك بنهج سياسة التقويم الهيكلي والانسياق وراء ضبط التوازنات المالية).

من هذه الزاوية جاء اهتمام الاتحاد الاشتراكي بالواقع الاجتماعي المتردي اهتماما شديدا حيث يرتبط بفهمه للدور المتكامل الذي يؤديه العمل الحزبي معضدا بالعمل النقابي في محاولة تلافي هذا الواقع ومراقبة تداعياته من جهة أولى، والنضال من أجل تحسينه وتقديم بدائل عنه من جهة ثانية.

وترجع بواعث احتفاء الحزب بالمسألة الاجتماعية إلى ثلاثة أصول هي:

1. المستوى الاقتصادي والاجتماعي لجزء كبير من قاعدة الحزب الجماهيرية التي أخذ على عاتقه مهمة الدفاع عن مصالحها.

2. المرجعية المذهبية للحزب، والتي تمتح من فكر اشتراكي تحتل المسألة الاجتماعية فيه، سواء كخطاب إيديولوجي أو كإطار لممارسة سياسية، مكانة مركزية.

3 ــ استشعار مكانة المسألة الاجتماعية كنقطة ارتكاز في المجال التكتيكي والاستراتيجي للحزب مادام يوجد في موقع معارضة.

ويمكن الاقتصار في مقاربة أشكال الاهتمام البارز بالمسألة الاجتماعية في تجليات الفعل الحزبي المعارض عند الاتحاد الاشتراكي على ثلاث مداخل أساسية هي:

-مدخل الواجهة النقابية وتحديد دور النقابة،
-مدخل استثمار الواجهة الإعلامية للإعلام الحزبي،
-ومدخل استثمار آليات المساءلة والنقد داخل البرلمان.

أولا - الواجهة النقابية.

بالرغم من أن تأسيس الكنفدرالية الديمقراطية للشغل (في 26 نونبر 1975)، كان مخالفا من حيث سياقه ومن حيث دلالاته عن سياق ودلالات تأسيس مركزيات نقابية سابقة، إلا أنه لم يبتعد كثيرا عما كان يتوقع حدوثه على الساحة السياسية بعد أن تكرس الانفصال بين الاتحاد الوطني والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، إذ كان من الوارد جدا إن يبحث هذا الأخير عن خلق إطار نقابي يضمن له نوعا من الدعم والمؤازرة في معاركه النضالية التي يخوضها، ويفتح أمامه إمكانيات الامتداد الجماهيري داخل صفوف الطبقات العمالية.

وبالفعل فقد شكل ظهور الكنفدرالية حدثا مهما في الساحة السياسية والنقابية المغربية، حيث عملت منذ البداية على شن مجموعة من المعارك والدعوة إلى الإضراب من أجل إظهار القوة التي يتمتع بها الحزب[1].

وبما أن المركزية النقابية قد اتجهت منذ البدء إلى الانفتاح على مكونات سياسية أخرى، ولم تركن إلى الإصرار على توفر شرط الانتماء لأي هيئة سياسية بما فيها الاتحاد الاشتراكي.

وبما أن هذا الأخير كان، من جانبه، مرنا في تحديد دور النقابة ونوعية علاقتها بالحزب، وترك بناء على ذلك مساحة من الاستقلالية للنقابة، معتبرا أن إحدى مهام مناضليه، "في مختلف الفروع هي أن يكونوا حاضرين إلى جانب نقابيي الكنفدرالية الديمقراطية للشغل من أجل المساهمة في التنظيم، وفي توسيع دائرة الإشعاع، بدون تعصب حزبي أو نزعة تحكمية"[2]. فإن ذلك كان مساعدا، (أقله شكليا)، على بقاء قدر من التمايز بين كل من الوظيفتين، (أي بين ما هو نقابي وما هو حزبي)، ومضفيا لمصداقية أكبر بالنسبة للحزب كما بالنسبة للنقابة. وبالتالي فقد أتاحت هذه المسافة التمايزية طاقة استقطاب وجذب متعاظمة نحو التنظيمين معا. مما يفهم منه إذن أن استثمار الواجهة النقابية في العمل السياسي أمر لازم خصوصا إذا كان الحزب يراهن على إحداث تغيير اجتماعي، ويرفع شعارات شعبية، ويتحرك ضمن مقتضيات مشروع اجتماعي معين، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

ثانيا ـ واجهة الإعلام الحزبي.

تتميز صحافة أحزاب المعارضة في المغرب عموما، وصحافة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على وجه الخصوص بكونها تولى اهتماما خاصا للمسألة الاجتماعية، وتركز تركيزا شديدا على فضح وانتقاد مواطن التقصير والارتجال التي تشوب السياسات والبرامج الحكومية في هذا الصدد.

ورغم أن هذا الاهتمام يجد تفسيره الشائع، وربما البديهي، في الاعتبارات المهنية الخاصة بمجال الصحافة ومقتضيات ممارستها وتسويقها، فإن اهتمام صحافة منتمية وذات لون حزبي قد يحيلنا على تفسير إضافي مرتبط بشروط الصراع القائم حول هذه المسألة بين الحكومة والأحزاب الداعمة لها في طرف، وأحزاب المعارضة في طرف آخر.

1 حسن قرنفل، النخبة السياسية والسلطة، أسئلة التوافق، إفريقيا الشرق، 1997، ص: 101.
2 الاتحاد الاشتراكي، المؤتمر الوطني الخامس، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

من هذا المنطلق ظلت صحافة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية طيلة تواجد هذا الأخير في معسكر المعارضة، بحكم موالاتها وامتدادها للحزب، تتعاطى مع المشاكل الاجتماعية التي تنخر كيان المجتمع بنوع من البراغماتية الحادة والأسلوب المناور انسجاما مع التكتيك الذي يتبناه الحزب ويراه ملائما في كل مرحلة.

كما بلورت، هذه الصحافة، في تعاملها مع فترات الأزمة والاختناق الاقتصادي والاجتماعي خطابا سياسيا يميل نحو "التضخيم" كلما تعلق الأمر بالحديث عن حجم وأبعاد الأزمة التي يعاني منها المغرب، ونحو "الرفضوية" في إظهار عيوب وتجاوزات الإجراءات والحلول المتخذة من قبل الحكومة، فضلا عن دأبها على إضفاء طابع مأساوي على اللحظة أو الوضعية، DRAMATISATION DE LA SITUATION،[1] بإظهار الخصوم بمظهر "الرأسماليين" "النفعيين" "المصلحين" أو في أحسن الأحوال "التابعين" "العاجزين" الذين تعوزهم الحيلة وينقصهم الحس السياسي والهم الوطني وروح الخلق والإبداع.

ثالثا - استثمار آلية المساءلة والنقد داخل البرلمان.

اعتبر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية تواجده في مجلس النواب على محدوديته العددية فرصة سانحة لممارسة ما كان يسميه ب "المعارضة البناءة" حيال التصاريح الحكومية والقوانين المالية، واستغل منبر البرلمان لانتقاد السياسة الحكومية وكشف مساوئ الاختيارات المطبقة واقتراح بديل الحزب.

وقد اتسمت مداخلات نواب الحزب الذين انتظموا في فريق نيابي عرف تحت اسم "المعارضة الاتحادية"، من بين ما اتسمت به، بوضعها المسألة الاجتماعية في بؤرة الاستراتيجية المطلبية واعتبار المكاسب المحققة في هذا المجال ضمن الأولويات التي يجب حمايتها من تراجعات الحكومة، وفي نفس الوقت العمل من أجل تعزيز حجم هذه المكاسب.

ولعل أبرز مثال يساق في هذا الباب، اختصارا، للتدليل على توظيف المعارضة للمسألة الاجتماعية كورقة ضغط تقارع بها فشل الاختيارات الحكومية، ما ورد في تبرير تقديم ملتمس الرقابة الذي تقدمت به هذه الأحزاب، مجتمعة ضد الحكومة في 13 ماي 1990 من اعتبارات نستعرضها كالآتي:

- **الأوضاع المتردية والأزمات المتفاقمة نتيجة السياسة الحكومية المتبعة القائمة على اختيارات لا شعبية.**
- **الانعكاسات الخطيرة لتلك السياسات على الأغلبية الساحقة من المواطنين.**

---

1 محمد سبيلا، الإيديولوجيا، نحو نظرة تكاملية، مرجع سبق ذكره، ص: 141.

- **العجز الواضح للحكومة عن مواجهة المشاكل المتراكمة التي تتخبط فيها البلاد.**
- **الارتجال والتخبط الذي اتسمت به السياسة المالية والاقتصادية للحكومة...إلخ[1].**

3. الصراع حول المسألة الديمقراطية.

في أواسط السبعينيات، وغداة تأسيس الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، كانت مناقشة المسألة الديمقراطية، وتحديد قواعدها الشكلية، وصيغ تكريسها مؤسساتيا في المغرب، قد بدأت تنزاح تدريجيا عن ملابسات الستينيات، وعن الجو العام الذي كان مهيمنا آنذاك، والذي كان مطبوعا في مشموله بمشاحنات ساخنة وجدل صاخب حول ماهية نظام الحكم، وحول المسألة الدستورية، (خاصة المقولات المتعلقة بمحتوى الدستور ومسطرة إعداده).

وكان جو الانفراج قد بدأ يسري في الساحة السياسية بعد موجة من المصادمات والمواجهات العنيفة، وبعد محاولتين انقلابيتين فاشلتين كادتا أن تعصفا بالنظام من أساسه. وقد جاء اتجاه ذلك التحول في طرح القضية الديمقراطية متماشيا مع الانفتاح النسبي الذي أضفاه دستور 1972 على الحياة السياسية المغربية، كما جاء متسقا مع مناخ التقارب والوفاق الذي حتمته أولويات المسألة الوطنية والإجماع حول قضية الصحراء.

فما هي الأمثلة الدالة التي من خلالها يمكن التماس المنظور الجديد الذي انعطف الاتحاد الاشتراكي، (وقد أهل نفسه بعد عملية الانشقاق للاندماج في النظام)، إلى تبنيه حيال المسألة الديمقراطية؟.

أولا: الموقف من الدستور ومن تعديلاته.

لم يحافظ الاتحاد الاشتراكي في بناء مواقفه إزاء المسألة الدستورية على أوفاق القراءة المتجذرة التي مارسها سلفه الاتحاد الوطني حيال دساتير 1962، 70، 72. وبدا أن الحزب أخذ يحيد في خطابه السياسي عن مناقشة القضايا الخلافية المتعلقة بمطلب المجلس التأسيسي ومسطرة وضع الدستور ويتلافاها[2].

---

1 الاتحاد الاشتراكي، (المعارضة الاتحادية)، ملتمس الرقابة ضد السياسة الحكومية ماي 1990، دار النشر المغربية الدار البيضاء، ص ص: 21، 22.

2 ورد مطلب "المجلس الوطني التأسيسي" آخر مرة في مذكرة جوابية عن الرسالة الملكية بشأن الخروج من الأزمة بعث بها الحزب، (جماعة بوعبيد)، في أكتوبر 1982، أنظر بهذا الخصوص: الحسين وعزي، مقاربة الاستراتيجية الديمقراطية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من سنة 1975 إلى سنة 1984، في رسالته لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، السنة الجامعية: 88/87، ص: 28.

وتعتبر سنة 1980، فرصة سانحة للوقوف على الكيفية التي تعامل بها الحزب مع التعديلين الدستوريين الذين طرحا أمام الشعب للاستفتاء ورد فعله بخصوصهما.

_ فبالنسبة للاستفتاء الأول، (23 ماي 80)، حول تعديل المادة رقم 21 المتعلقة بتخفيض سن رشد الملك، اقتصر الحزب في بيان أصدرته اللجنة المركزية بتاريخ 18 ماي 1980 على إبداء بعض الملاحظات المتعلقة باختصاصات وسير مجلس الوصاية. وعمد إلى التنبيه "بالمخاطر المحتملة والمفتوحة التي تهدد مصير البلاد ومكتسبات الشعب المغربي وحرياته وحقوقه عن طريق تكوين هذا المجلس ومن الاختصاصات المخولة له"[1]. وقررت اللجنة المركزية بناء على ما اعتبرته ظروفا دقيقة تستوجب التمسك بوحدة الصف أمام خصوم المغرب، "أن تترك لمناضلي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على سائر المستويات، وللمواطنين بصفة عامة، حرية الاختيار في المشاركة في اقتراع23 ماي طبقا لما يمليه عليهم ضميرهم الوطني وكامل وعيهم بالمسؤولية"[2].

_ أما بخصوص الاستفتاء الثاني حول تعديل المادتين 3 4، 95 المتعلقتين بتمديد الفترة النيابية للبرلمان سنتين إضافيتين، (ست سنوات بدل أربعة)، فقد اتخذ الحزب موقفا معارضا حيث قررت اللجنة المركزية، استنادا إلى تقييمها للانتخابات البلدية والقروية، (في نونبر 1972)، والانتخابات التشريعية (في يونيو 1977)، وإلى ما شابها من "تشويه واسع للإدارة الشعبية وأخيار الناخبين"[3] ألا تزكي "بأي شكل من الأشكال تمديد "التجربة" (...) المغشوشة لمدة سنتين"،[4] ووجهت تأسيسا على ذلك نداء إلى الجماهير الشعبية الواسعة لمقاطعة استفتاء 30 ماي.

ولم يقف الحزب عند هذا الحد، بل حاول أن يجسد موقفه عمليا حينما قرر نواب المعارضة الاتحادية الانسحاب من مجلس النواب بواسطة رسائل فردية معلنين موقفهم بأن التعديل الدستوري المستفتى بشأنه لا يسري، بحكم مبدأ عدم رجعية القوانين، على برلمان 77 وإنما على الذي يليه[5].

إلا أن القرار اصطدم برد فعل رسمي حاسم ومفاجئ حيث تم وضع المنسحبين تحت الإقامة الجبرية باعتبارهم خارجين عن الجماعة[6]، مما دفع بالمعنيين في نهاية المطاف إلى

1 الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بيان اللجنة المركزية، بيانات وبلاغات، مرجع سبق ذكره، ص: 68.
2 نفسه، نفس الصفحة.
3 نفسه، ص: 71.
4 نفسه، نفس الصفحة.
5 عبد العزيز لوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 121.
6 نفسه، نفس الصفحة.

العدول عن قرارهم والعودة بشكل فردي إلى المجلس من جديد "تحت غطاء مشاركة صامتة"[1].

وعلى كل حال فالموقف الأخير مقارنة بسابقه، وإن كان الاثنان محكومين بسياق واحد، يبدو أكثر دلالة وانسجاما مع "الاستراتيجية التحويلية"[2] التي يتحرك في أفقها الحزب والتي يشكل إصلاح المسلسل الانتخابي فيها مدخلا للديمقراطية يتعين على الحزب النضال من أجله. في حين أن الملكية ونظام الحكم ووراثته في المغرب لا تقع بشكل مباشر تحت طائلة الجدال أو النقد أو المواقف السلبية، رغم كونها مستهدفة بدورها في استراتيجية التحويل الهادئ من ملكية مخزنية إلى ملكية دستورية برلمانية.

_ سبقت الإشارة آنفا إلى أن دستور 10 مارس 1972 كان مقدمة لتجربة سياسية يسودها الانفتاح على مكونات الحقل السياسي وتنشيط المؤسسات الدستورية والتوجه نحو تطبيع الأدوار والمواقع لكل الأطراف والفاعلين السياسيين. غير أن ما يجب استدراكه هنا هو أن هذه الوثيقة أصبحت مع مرور الوقت، وفي ظل التحولات العميقة التي شهدتها عدة جهات من العالم، وبتطور الأوضاع الداخلية في المغرب، وتسارع وثيرة الانخراط في المسلسل الديمقراطي، أصبحت، تسير نحو استنفاذ كل إمكانياتها كإطار لنظام الحكم وبات من الضروري بناء على كل ذلك إعطاؤها نفسا جديدا عبر الإقدام على مراجعتها وتعديلها.

ولقد برزت النية في القيام بذلك مبكرا أثناء الزيارة الملكية إلى فرنسا بتاريخ 27 نونبر 1985 حيث أعلن الملك الراحل الحسن الثاني أن "المغرب مقبل على إدخال تحويرات وتحسينات على دستوره"[3]، مما فتح باب التفكير والنقاش على مصراعيه، خاصة بالنسبة لأحزاب المعارضة التي كانت تطالب بإنجاز إصلاحات دستورية وسياسية مستعجلة. كما انطلق مسلسل المشاورات بين الملك وزعماء الهيئات والأحزاب السياسية باختلاف مشاربها. وقد عمدت أحزاب المعارضة إلى بلورة مقترحاتها حول الموضوع في مذكرتين اثنتين، تم تقديم الأولى بتاريخ 9 أكتوبر 1991 من طرف الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال، في حين اشتركت في تقديم المذكرة الثانية، (19 يونيو 1992)، كل أحزاب الحركة الوطنية المجتمعة في ما سمي "بالكتلة الديمقراطية"[4].

---

1 محمد مصطفى القباج وآخرون، محمد مصطفى القباج، التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية، ط: 1، دار المستقبل العربي، القاهرة، ص: 181.
2 أنظر في هذا الشأن: الحسين وعزي، مقاربة الاستراتيجية الديمقراطية للاتحاد الاشتراكي...
3 امحمد مالكي، (تطور المسألة الدستورية في المغرب (1962 _ 1996))، الحياة، عدد: 12676، 13 نونبر 1997، ص: 18.
4 عبد الكريم غلاب، التطور الدستوري والنيابي بالمغرب 1908، 1992، ط: 3، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1993، ص: 336.

وقد توجت هذه المشاورات بالإعلان عن مشروع مراجعة الدستور في الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب في 20 غشت، ليؤكد على التوجهات العامة للتعديلات التي أدخلت على نص دستور 1972. إلا أن الذي يهمنا في هذا السياق، ليس هو مضمون هذه المراجعة وطبيعة التعديلات المدخلة على الدستور بموجبها، ولا تفاصيل حجم التطور فيها، بقدر ما يعنينا استخلاص موقف حزب الاتحاد الاشتراكي من العملية برمتها.

فمشروع التعديل وإصلاح الدستور المقدم للاستفتاء، بصرف النظر عن أن من أهم محفزاته كان الجواب عن جزء من مقترحات أحزاب المعارضة المصاغة في المذكرتين المذكورتين، وبالرغم من كونه حظي، على العموم، بتقييم إيجابي من قبل معظم القراءات السياسية والتحليلات القانونية التي قام بها باحثون ينتمون سياسيا إلى تشكيلات المعارضة، فإنه في نظر هذه الأحزاب لم يرق إلى ملامسة كل مطالبها، وظل بذلك بعيدا عن الحد الأدنى الذي بلورته المذكرات، مما يعني، حسب إحدى الباحثات، أن الجدل لا ينصب على كونها لم تعكس ذلك الحد الأدنى بصفة مطلقة، بل لأنها لا تمثل في مضمونها ذلك الحل الوسط والتوفيقي[1].

وبالنسبة للاتحاد الاشتراكي تحديدا فإن ذلك الحد الأدنى من الإيجابيات كان يمكن استثماره لصالح المصادقة الإيجابية على التعديلات الدستورية لولا أن الأجواء العامة التي رافقت وسبقت الاستشارة الدستورية[2] دفعت باتجاه تبني موقف مناقض إثر قرار عبر عنه البيان الذي أصدرته اللجنة المركزية والذي أعلنت فيه عدم مشاركة الاتحاد الاشتراكي في التصويت على مشروع الدستور المراجع بناء على ما وصفته بمحدودية التجاوب مع مطالب الكتلة الديمقراطية ومطالب الحزب في إصلاح الدستور من جهة، وبناء على امتناع الحاكمين عن إجراء حوار قبلي حول مضمون وبنود الدستور المعدل، وعدم اندراج التعديلات المقترحة في مخطط للإصلاح السياسي، واستمرار الجهاز الإداري في نفس الممارسات التي أساءت وتسئ للديمقراطية وللاستشارات الشعبية[3].

_ المرة الأخرى التي طرحت فيها مسألة مواصلة الإصلاحات الدستورية في سنوات التسعينيات كانت في غمار سلسلة المشاورات، واللقاءات، والمراسلات التي جرت أطوارها بين

1 رقية المصدق، (تأملات على هامش مواقف أحزاب الكتلة الديمقراطية من مشروع الدستور)، الاتحاد الاشتراكي، عدد: 3321، 11 شتنبر 1992، ص: 2.
2 أنظر تصريح عبد الرحمن اليوسفي أمام الملتقى الوطني للشبيبة الاتحادية، الاتحاد الاشتراكي، عدد: 3331، 21 شتنبر 1992، ص: 2.
3 عبد الكريم غلاب، مرجع سبق ذكره، ص: 358.

الملك وأحزاب المعارضة بشأن ما قدم لهذه الأخيرة من عروض لتشكيل حكومة التوافق، وتدشين مسلسل التداول.

وقد جاء هذا الطرح في سياق التبرير الذي قدمته هذه الأحزاب حول عدم استعدادها لتحمل المسؤولية الحكومية لأسباب متعددة أقواها السبب الدستوري المتمثل في عدم حصولها على أغلبية تؤهلها لذلك.

وكان موضوع الثلث غير المباشر في مجلس النواب، والموقف حيال تدخل الجهاز الحكومي في إفساد الانتخابات، (خصوصا منها التشريعية في 25 يونيو، و17 سبتمبر 1993)، من بين الإشكالات التي أعاقت هذا الحوار وكادت أن تكون سببا في انقطاعه، لولا أن طلبت الأحزاب المعارضة نفسها الحفاظ على "باب الحوار مفتوحا"،[1] هذا بالإضافة إلى أن الاستمرار في تهيئ الأرضية، وتعبيد الطريق نحو التوافق وشروطه، كان لابد، في ظل غياب البديل الملائم، أن ينتهي إلى تدليل نسبي لتلك العقبات وإيجاد مخرج مرض من حيثيات الوضع الجامد، مما يعطي تفسيرا معقولا للجوء مرة أخرى إلى مراجعة الدستور، والتركيز الملحوظ في هذه المرة على التعديلات المتعلقة بإحداث مجلس المستشارين إلى جانب مجلس النواب (32 فصلا من بين 85 شملتها المراجعة)[2].

ودونما إقصاء للقراءات التي تفسر هذا التعديل باعتباره مجرد التفاف سياسي ذكي على المطلب المتعلق بمعضلة الثلث غير المباشر، فإن الإضافات التي أتى بها هذا التعديل على مستوى الارتقاء بالمجلس الأعلى للحسابات[3]، وإحداث "مجالس جهوية للحسابات"، واعتماد الجهوية كوحدة ترابية.. إلخ جعلت، بعد جدل حاد، أحزاب المعارضة، (باستثناء منظمة العمل الديمقراطي الشعبي)، تأخذ موقفا إيجابيا لصالح المشروع، وقد بررت موقفها المؤيد هذا بكون استفتاء 13 شتنبر 1996 انبثق من الاستجابة لبعض مطالبها المضمنة في المذكرة المرفوعة إلى القصر بتاريخ 23 أبريل 1996.

ولعل اجتراح تزكية من هذا الحجم لمشروع المراجعة لا تأخذ دلالتها القوية إلا من خلال تأويل موقف الاتحاد الاشتراكي الذي جاء لأول مرة منفلتا من ثقافة الرفض والتحفظ، وغير مسبوق نوعيا في مجال تعامل هذا الحزب مع الدستور ومراجعاته مما جعل المحللين يعتبرون الحدث في حد ذاته إشارة سياسية واضحة وقوية نحو المستقبل ودعوة لخلق شروط الثقة وتكريس أجوائها.

---

1 أنظر الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى ال 18 للمسيرة الخضراء 6 نونبر 1993، خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، المجلد الرابع عشر، ط: 2، 1994، ص: 79.

2 عبد القادر باينة، (قراءة متأنية في مراجعة الدستور المعروض على استفتاء 13 شتنبر 1996)، جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد: 4778، 9 شتنبر 1996.

3 بجعله مؤسسة دستورية مكلفة، بصفة خاصة، بتأمين المراقبة العليا لتنفيذ القوانين المالية.

ثانيا: الموقف من المسلسل الانتخابي.

حينما قرر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، من باب تفعيل المشاركة، الدخول في التجربة الديمقراطية، التي كانت مواصفات الوضع السياسي العام توحي بانبثاق بشائرها، كانت تجربة الانتخابات البلدية والقروية، (في 12 نونبر 1976)، هي المحك الأول، أو الامتحان العسير لهذا الاختيار، إذ سرعان ما تبين أن قرارا من هذا النوع شبيه إلى حد ما، في ظل الملابسات التي أحاطت به، بمغامرة غير مضمونة الجوانب، أو على الأرجح بقفزة حرة في الهواء.

ظهر ذلك من خلال ما أعقب الإعلان الرسمي عن النتائج من أجواء يسودها التذمر والاستنكار ويطغى عليها اليأس وخيبة الأمل.

وقد بلور الاتحاد الاشتراكي موقفه حيال هذه التجربة، فضلا على الشكل القانوني المتمثل في تقديم طعون انتخابية في شأن بعض النتائج التي اعتبرها مزورة، بالتجائه أكثر من ذلك إلى طلب التحكيم الملكي في شأن نتائج أخرى اعتبر أن تزويرها كان سافرا وأنها انتزعت منه انتزاعا[1]

أما بالنسبة للانتخابات التشريعية لسنة 1977، فقد اكتسى موقف الحزب منها طابعا سياسيا صرفا، إذ ذهب إلى أن هناك أجهزة موازية تصدر الأوامر التي تنفذ، وأن وظيفة الأجهزة الرسمية هي إعطاء التطمينات الشكلية دون فعالية[2]. كما دفعت هذه التجربة الانتخابية، (المحبطة)، الاتحاد الاشتراكي إلى نوع من التصعيد والتشديد من لهجته الرافضة والعنيفة، فأعاد بذلك إحياء القاموس السياسي المتجذر الذي كان مهيمنا في سنوات الستينيات على خطاب أحزاب المعارضة. بل الأكثر من ذلك أن الحزب بدا في بيانه السياسي العام أمام المؤتمر الوطني الثالث، فاقدا لثقته تماما من العملية الانتخابية ومن جدوى الاستمرار في المشاركة في الحياة السياسية في ظل ما تسرب إليها من عوامل الزيف والانتهازية والمضاربات المصلحية[3].

نفس الموقف تقريبا تبناه بخصوص اقتراع 10 يونيو 1983 حيث قرئت مشاركة الاتحاد الاشتراكي في هذه الانتخابات على أنها مناسبة لإيجاد السبيل الملائم للإفلات من وضعية التهميش المفروضة، ولإعادة تنشيط أجهزة الحزب بعد ما تمت القطيعة مع العناصر الراديكالية كما تلا ذلك تغيير في خطابه[4].

1 الحسين وعزي، مرجع سبق ذكره، ص: 73.
2 نفسه، ص: 75.
3 أنظر البيان السياسي العام 8 _ 9 _ 10 دجنبر 1987 الدار البيضاء.
4 الحسين وعزي، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

ولم يكن موقف الاتحاد الاشتراكي مختلفا عن مواقف الأحزاب الأخرى التي اعتبرت أن اقتراع 10 يونيو 1983، مر في أجواء يسودها التزوير، لذلك فإن هذا الحزب ركز على إبراز ضعف الإدارة في ممارستها للعملية التزويرية[1].

غير أن موقفه من اقتراع 10 يونيو، بمقارنته بالموقف من انتخابات 1977، كان موسوما إلى حد ما بالاعتدال. فبعد الخروقات، واستنكار تصرفات أعوان الإدارة وإدانة المؤامرة التي حيكت ضد الإرادة الشعبية، أعربت اللجنة الإدارية عن أملها في أن يتحمل القضاء مسؤوليته في احترام القانون، ودعت المسؤولين إلى إعادة الانتخابات في جميع الدوائر التي شوهت فيها الإرادة الشعبية[2].

عطفا على ذلك، لم يبتعد الحزب عن هذا المعنى في مضمون موقفه من الانتخابات التشريعية ل 14 شتنبر و 2 أكتوبر 1984، حيث استقر المؤشر على درجة اعتدال ملحوظة اكتفى فيها الحزب بإصدار بيان مكتبه السياسي الذي أتى خلوا من عبارات الاستنكار والتنديد المعتادة، مما دعا أحد الباحثين إلى التساؤل حول ما إذا كان لارتفاع نصيب الحزب من المقاعد (306 / 35) دور في ذلك[3].

وفي تجربة لاحقة خلال مطلع التسعينيات كان المشهد السياسي المغربي في سياق ما سبق أن أشرنا إليه من مشاورات وحوار سياسي حيوي، دشنه الفاعلون السياسيون أثناء طرح الدستور للمراجعة، وعقب المصادقة عليه بالإجماع، على موعد مع انتخابات جماعية في 16 أكتوبر 1992، كما أجريت الانتخابات التشريعية بطوريها المباشر وغير المباشر في 25 يونيو و17 شتنبر 1993.

وتميزت مشاركة الاتحاد الاشتراكي، رفقة أحزاب المعارضة الأخرى في الانتخابات الجماعية، بكونها جاءت بناء على وعد من السلطات العليا بضمان الشفافية وشروط نزاهة الانتخابات وعدم تدخل الجهاز الإداري.

وقد حصل الاتحاد الاشتراكي على مجموع 1565 مقعدا كنتيجة متقدمة، بالمقارنة مع ما سبق، لكنها غير مرضية في عمومها. وأبدى ارتياحا ملحوظا لأدائه في هذه التجربة كما عبر عن افتخاره باحتلال مكانة مهمة في المدن بوصفه ثاني قوة سياسية من حيث المقاعد المحصل عليها وأول قوة من حيث عدد الأصوات[4]، الشيء الذي جعله يطمئن

1 يحيى بوقنطار، منظور الاتحاد الاشتراكي للعمل الجماعي 1978 _ 1998، دار النشر المغربية، ص: 49.
2 الحسين وعزي، مرجع سبق ذكره، ص: 82.
3 نفسه، ص: 85.
4 عبد العزيز لوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 179.

إلى تبني موقف معتدل يجمع بين الرضى عن النفس والسخط عن الخصوم، أو بالأحرى عن الوسائل غير القانونية التي استعملت لإفساد العملية الانتخابية.

ولم يتبلور موقف الاحتجاج إزاء هذه الخروقات والتجاوزات بشكل سياسي إلا بعد إجراء الانتخابات التشريعية غير المباشرة في شتنبر 1993، حيث أظهرت نتائج هذا الجزء أن الإدارة قد تكون تدخلت لدى الناخبين الكبار ومارست بعض الضغط عليهم ووجهت تصويت الكثير منهم[1]، مما حذا بزعيم الحزب (عبد الرحمن اليوسفي) إلى تقديم استقالته ومغادرة المغرب، وقد فسرت هذه الاستقالة غير المنتظرة ولا المبررة بما فيه الكفاية، أكثر من كونها احتجاج فريد من نوعه عن إفساد الانتخابات بكونها في الأصل محاولة لإخماد الخلافات المتأججة التي نشبت حول هذا الموضوع بين من كانوا متحمسين للدخول في التجربة وبين الذين طالبوا بضرورة توفر ضمانات أكبر قبل الإقدام على ذلك.

وأخيرا تعتبر الاستحقاقات الانتخابية التي شهدها المغرب في 13 يونيو 1997، وانتخابات مجلسي النواب والمستشارين في 14 نونبر و5 دجنبر من نفس السنة، في ظل التغييرات التي طرأت على النظام البرلماني، النموذج الأقرب زمنيا، الذي يمكن لنا أن نستشهد به عن موقف الاتحاد الاشتراكي من المسلسل الانتخابي ومن تحققاته.

فانطلاقا من النتائج الرسمية للانتخابات الجماعية التي أعلنت عنها وزارة الداخلية، والتي حصل الحزب بموجبها على المرتبة الخامسة بما مجموعه 2593 منتخبا، أي بنسبة تساوي، (10,70 %)[2]، عمد مسؤولو الحزب إلى التوقف في أكثر من مناسبة عند هذه النتائج وتفسيرها ووصف مجموع العوامل المؤثرة في المناخ العام الذي أحاط بالعملية الانتخابية. وتم استثمار المنبر الإعلامي بشكل مكثف في اتجاه التنديد بالخروقات والتجاوزات، وتوالى في كل من جريدة "الاتحاد الاشتراكي" و"LIBERATION" صدور مقالات وافتتاحيات تتحدث عن نفس الموضوع وعن تداعياته، كما تم، إلى جانب تحليل الظروف الخارجية التي وجهت نحو إفراز هذه النتائج، الالتفات إلى ما يمكن اعتباره مراجعة نفس أو نقدا ذاتيا، حيث عبر أحد أعضاء المكتب السياسي، (عبد الواحد الراضي)، في اجتماع مع كتاب الأقاليم، أن هناك مستويين من التقييم، الأول يخص المستوى الحسابي أو العددي من خلاله تتوضح درجة التقدم الحاصل بالمقارنة مع انتخابات 92، والثاني متعلق بالمستوى السياسي، حيث ينظر إلى ذلك التقدم بكونه لا يعبر التعبير

---

1 حسن قرنفل، النخبة السياسية والسلطة، مرجع سبق ذكره، ص: 296.

2 أحمد راكز، (التناوب التوافقي أي صيغة للإصلاح السياسي)، مجلة الغد، عدد: 4، السنة الثانية، ربيع/ صيف 1998، ص: 15.

الحقيقي عن تطلعات الحزب وجماهيره، وبالتالي فهو غير منسجم مع حجم الجهود المبذولة لتحسين أدائه[1].

وإجمالا فقد كانت الانتخابات البرلمانية في 14 نونبر 1997، بوصفها آخر محطة من المسلسل الانتخابي، في منظور الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، محطة أخرى لتكريس ظاهرة التزوير، أو على حد تعبير إحدى الافتتاحيات، أتت لتنطق بلسان الجهاز الإداري بأن "هذا كل ما يمكن أن يكون..."[2].

المطلب الثالث:

عتبات التناوب ومداخله.

اتجهت معظم التعريفات التي أعطيت لمفهوم التناوب السياسي ونماذجه صوب ربطه بأنظمة سياسية ديمقراطية، وبممارسات انتخابية حرة وسليمة، واقترن بوجود تعددية حزبية متنافسة بإمكانها فرز أغلبية تحكم إلى جوارها معارضة تنتقد وتوجه وتقترح.

ويقسم التناوب من حيث أنماطه في بعض أمثلة الديمقراطية الليبرالية إلى نوعين اثنين:

- تناوب على المستوى الرئاسي للدولة.
- تناوب على المستوى البرلماني.

يرتبط هذا الأخير بالنظم البرلمانية الحقيقية التي يكون التعارض فيها قائما بين حزبين كبيرين، (أو ائتلافين حزبيين)، بحيث أن الطرف الذي يتمتع منهما بالأغلبية هو الذي يمارس الحكم، في حين تضطلع الأحزاب الصغيرة بدور حاسم في إمالة هذه الكفة أو تلك[3].

ويقتضي التناوب من الأغلبية المتواجدة في السلطة الاعتراف بالمعارضة وبمشروعيتها وبحقها في تسيير الدولة، (الشأن العام)، إذا اختار الناخبون ذلك وعبروا عنه، فضلا عما يقتضيه . إلى جوار ذلك . من تسليم نفسي بقدرة المعارضة على الوصول إلى الحكم، وبالتالي منحها فرصة لتحقق هذا الوصول[4] .

---

1 يحيى بوقنطار، مرجع سبق ذكره، ص: 64.
2 الاتحاد الاشتراكي، افتتاحية العدد، 17 نونبر 1997.

[3]MARCEL PRELOT, Opcit, PP: 532, 533.

[4]Raphaël Draï, Opcit, P: 243.

كما أن الحديث عن تناوب حقيقي لا يستقيم بحال إذا ما كان الحكم لا يسمح إلا بمعارضة برامجية. فطالما ظل هدف التناوب محصورا في تغيير عناوين العمل السياسي وشعاراته، دون تغيير أشكال التطبيق، سواء من حيث المضمون أو التوجه، فإن هذا التناوب سينحصر في نوع من الطقوسية المبتذلة، أو في نوع من المرآوية التي لا تعطي للتناوب معناه الحقيقي. وبذلك يصبح مجرد إعادة إنتاج أو استنساخ يستبدل الفاعلين استبدالا شكليا وبسيطا دون أن ينفذ إلى النظام، أو إلى بنيته وتوجهاته وأهدافه بغية تغييرها بالشكل الذي يتوخاه الناخبون[1] .

لكن ذلك لا ينبغي أن يوحي بأن تناوب المكونات السياسية التي تستلم السلطة سيؤدي بالتبعية إلى تغيير في مسؤولية الدولة على صعيد سياساتها الخارجية أو على مستوى الدفاع والمالية، لأن ممارسة السلطة التي يخولها التناوب تبقى في النهاية أقل من أن تمس التوجهات الكبرى بأي تغيير جذري أو شامل،[2] حتى في الدول التي أصبح عندها هذا التقليد التناوبي راسخا.

كما أن التناوب لا ينحصر دائما في نفس الأشكال على اختلاف المراحل والبلدان. بل يأخذ نماذج وصيغ متعددة نكتفي بالتمثيل لها من الديمقراطيات الغربية بثلاث تطبيقات أساسية تشهدها الحياة السياسية في كل من بريطانيا العظمى، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية ألمانيا الفيدرالية، وهي كالآتي.

- **التناوب المطلق في بريطانيا العظمى،**
- **التناوب النسبي في الولايات المتحدة الأمريكية،**
- **التناوب بالواسطة، (MEDIATISEE)، في جمهورية ألمانيا الفيدرالية**[3].

النموذج الأول يتميز بانتقال السلطة في مجموعها إلى المعارضة، ونعثر على تطبيق له في الأنظمة البرلمانية حيث تمكن الانتخابات التشريعية، إذا ما أحرز فيها حزب معارض، (أو إحدى التحالفات القارة والمتماسكة)، على أغلبية مطلقة من المقاعد في الاقتراع العام، إلى تأهيل هذا الحزب أو تلك التحالفات لتشكيل الحكومة[4].

في حين أن التناوب النسبي لا يؤدي إلى انتقال السلطة إلى المعارضة إلا بشكل جزئي. ونجد هذا النوع في النظام الرئاسي أو شبه الرئاسي، على اعتبار أن انتخاب ممثلي السلطة

---

[1] Ibid, P: 244.

[2] Jean-louis Quermonne, L'alternance au pouvoir, ED: PUF PARIS 1988, P: 18.

[3] Ibid, P: 21.

[4] Ibid, P: 21.

التنفيذية والسلطة التشريعية يكون موضوع انتخابات منفصلة، ويكون التناوب النسبي في ظل هذه الأنظمة، حسب الحالات، إما تناوبا رئاسيا وإما على مستوى الكونغرس.

أما الصيغة الثالثة وهي التي تبنتها، كما سبقت الإشارة، جمهورية ألمانيا الفيدرالية فتتميز بكون التناوب فيها على السلطة يتخذ مظهرا آخر، بسبب وجود ما يسمى بنظام "الحزبين ونصف".

فحينما يتحول الحقل السياسي في البلد ينتج عنه (...) تأثير مطلق، ليس فقط على مستوى تغيير الأغلبية في مجلس البوندستاغ، ولكن أيضا في جعل هذه الأغلبية تنتخب لمنصب المستشار زعيم الحزب المهيمن فيها[1].

إن مفهوم التناوب مرتبط في وجوده، بتوافر ثلاث عناصر أساسية:

أولا: الثنائية الحزبية، وتعني تواجد قطبين كبيرين يتناوبان على الحكم بشكل دوري.

ثانيا: ضرورة توفر تراضي حول الأسس، وكذلك الإطار العام للنظام بين هذين الحزبين.

ثالثا: ضرورة تواجد تنازلات متبادلة، وتبني سلوك وأفكار سياسية تتجه نحو إصلاح النظام بشكل تدرجي عوض العمل على تغييره جذريا[2].

غير أن الحالة المغربية في ظل غياب تحقق حرفي أو تقريبي لهذه العناصر. وفي ظل اختلاف الصيغة التناوبية التي انخرط فيها المغرب، وكذلك اختلاف مقدماتها، (مقارنة مع مجموع النماذج المرجعية المتعارف عليها في المنظومة الغربية)، تبدو تفردا إن لم نقل استثناء، ويبدو أن الإصرار على إلصاق مفهوم أو تسمية التناوب السياسي عليها كتجربة سياسية، ارتضى لها روادها أنفسهم أسم التناوب التوافقي، سيكون من باب العسف والإسقاط. خصوصا وأن ما يعنينا هنا هو اعتبار تجربة التناوب بمثابة إطار عام لما حصل من تطبيع وتوافقات ستخرج مفهوم المعارضة عن قوالبه الجاهزة والمألوفة كما أن التوقف عند خطوطها العريضة، حملا على ما وقع من تغيير في المواقع وفي أسلوب الممارسة السياسية بالنسبة لحزب ظل متمترسا بثقافة المعارضة مدة ربع قرن كاملة، سيسمح بإعطاء مشروعية لمساءلة خطابه السياسي وكيفية بحث هذا الخطاب عن انسجام مع أوفاق وخصائص موقع آخر هو موقع الحكومة وتسيير الشأن العام.

أ _ في الحاجة إلى إعادة رسم الاستراتيجيات.

1Ibid, PP: 26,29.

2 عبد العزيز لوزي، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

تبرز أثناء عملية تجييل التاريخ السياسي للمجتمع المغربي أربع مراحل أساسية أنجزتها أو هي بصدد إنجازها أجيال تعاقبت على تدبير مختلف مرافق الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في المغرب.

1 _ **المرحلة الأولى**، وهي وليدة جيل الحركة الوطنية، (سنوات الأربعينيات والخمسينيات)، والذي كانت مهمته التحرير السياسي للبلاد.

2 _ **المرحلة الثانية**، وهي وليدة جيل الاستقلال، (سنوات الخمسينيات حتى أواخر الستينيات)، والذي كانت مهمته بناء الدولة الوطنية في شكلها العصري وهيكلة البنيات الاقتصادية والمؤسسات الضرورية لمواكبتها.

3 _ **المرحلة الثالثة**، (...) وهي وليدة جيل بناء المجتمع الديمقراطي، (السبعينيات والثمانينيات)، والتي من مهامها الإدماج الحضاري للمجتمع المغربي داخل المنظومة الدولية تمشيا مع التحولات النوعية التي طرأت عليها من الناحية السياسية والاقتصادية والفكرية[1].

4 _ **المرحلة الرابعة**، ويؤرخ لها مع بداية التسعينيات، وتتميز في مجملها بتطبيع العلاقة مع الدولة، وانتهاج أحزاب اليسار نهج العقلنة، حيث تم النظر لمسألة الحكم من زاوية اقتسام السلطة وليس من منظور امتلاك السلطة (...)، فهيمن على هذه الحقبة ولا يزال، خطاب "التوافق التاريخي" بعد أن هيمن في الحقب الفارطة خطاب الصراع المحتدم وخطاب "المسلسل الجدلي"[2].

وقد خبر الفاعلون السياسيون على امتداد هذا التاريخ نمطا من الحياة السياسية المفعمة بالتجاذبات والاصطدامات والغبار، تتخللها بين الفينة والأخرى "أوقات ميتة" من الترقب والانتظار الحذر وقليل من فرص الإنصات والحوار مع الطرف الآخر.

وبما أن التاريخ السياسي لمغرب السنوات الأولى من الاستقلال كان في مجمله تاريخا لصراع الرؤى والتصورات حول الخيارات المتعلقة بمفهوم السلطة وبإيواليات ممارستها، وأن الخلفية التي تحكمت في هذا الصراع كانت خلفية ذات طبيعة تناقضية انغلاقية تختزل في المجابهة بين المنظورين المتنافسين (التقليداني والحداثي)[3]. فإن العلاقة بين الفاعلين السياسيين ما كان لها أن تخرج، منذ ذلك الحين، عن نطاق استراتيجيات الاستيلاء على السلطة واحتكارها، وإقصاء الآخر وتهميشه إلا بعد أن اقتنع كل الأطراف، خصوصا بعد

---

1 الاتحاد الاشتراكي، المغرب إلى أين؟ حوار مع: إدريس الكراوي، عدد: 2623، 11 نونبر 1990.
2 خالد الناصري، (اليسار المغربي، الواقع والآفاق)، مرجع سبق ذكره، ص: 17.
3 حسب تعبير محمد معتصم، انظر كتابه: "الحياة السياسية المغربية 1962 _ 1992".

المحاولتين الانقلابيتين الفاشلتين، استحالة الحسم التصفوي وتعذر إمالة كفة الصراع لصالح طرف بعينه.

كما أن استشراف نقط الالتقاء والتفاهم بين مجموع الفرقاء لم يصبح في حدود الممكن إلا بعد أن تم طرح المسألة الوطنية المتمثلة في قضية الصحراء، بعد أن عبرت النخبة المعارضة من جانبها، حينما رفعت شعار المشاركة السياسية، عن استعدادها المبدئي للانتقال باستراتيجيتها من البحث عن سبل الاستيلاء على السلطة أو احتوائها، إلى استقصاد صيغة أو صيغ ممكنة لتقاسمها والمشاركة فيها، وهو السياق الذي ظهر فيه الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وانخرط في واقعه ومستلزماته.

ب _ سياق التحولات الدولية.

كان لتداعيات تفكك المعسكر الاشتراكي، وانفراط عقد الاتحاد السوفييتي امتدادات مؤثرة على الصعيد السياسي والإيديولوجي والفكري في أوربا بين الشرق والغرب، كما كان لها صدى على الكثير من دول العالم الثالث وأنظمته وتوجهاتها.

وقد شكل انهيار جدار برلين إيذانا صريحا بخفوت الصراع الإيديولوجي ومؤشرا على نهاية الحرب الباردة، كما شكل استهلالا لمرحلة جديدة اصطلح على تسميتها بمرحلة النظام العالمي الجديد أو نظام الأحادية القطبية أو القطب الواحد المهيمن.

في ظل هذه الأجواء اللاهثة من التحولات الكبرى التي شهدتها نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، وفي ظل انشغال دول القطب الاشتراكي بإعادة ترتيب بيتها الداخلي، والبحث عن مساعدات مالية لإعادة تأهيل اقتصادها المهلهل، أصبحت كفة المنظومة الغربية الليبرالية بحكم الواقع هي الراجحة، وازداد استحكام قبضة الرأسمال الغربي على الاقتصاد الدولي وعلى اقتصاديات دول العالم الثالث بالخصوص، من جراء تراكم الديون ونضوب المساعدات المالية التي أصبحت في كثير من الأحيان بفعل الأزمة الاقتصادية الخانقة مشروطة ومقيدة.

ولم يعد مستساغا بالنسبة للدول الكبرى الاستمرار في تغطية الأنظمة التابعة وحمايتها انطلاقا من اعتبارات سياسية وإيديولوجية فحسب، وإنما صار الهاجس الاقتصادي ومنطق السوق والمبادلات حاضرا بقوة، وأصبح هو المتحكم في تحديد نمط العلاقة بين الدول وفي الحسم في أشكال المعاملات بين بعضها البعض.

بناء على هذا التوجه الجديد في طبيعة العلاقة بين الشمال والجنوب إذن، وانطلاقا من التأثير الذي أحدثه اهتمام الدول الغربية بالتطورات الحاصلة في أوربا الشرقية

ومراقبتها، وبدء التفكير فيها كأسواق مستقبلية رائجة، لم يعد مطروحا أمام الدول النامية في القارات الأخرى إلا أن تعرب أنظمتها عن جدارة الانخراط في آليات هذا النظام الكوني الجديد، بما روجه من شعارات تصب معظمها في خانة الانفتاح والليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وأصبح مطلوبا منها بالتالي في أفق الحفاظ على حبل المساعدات والقروض والاستثمارات، أن تواكب السياق العام بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وتقنية يكون من شأنها تعزيز الأمن الاجتماعي، وتخفيف وطأة البيروقراطية، وتوسيع هامش الحريات وسلطة القانون من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق المعنى العام لمفهوم الحكم الصالح كما أصبح متداولا.

أي باختصار، علاوة على استجابتها لمطالب التغيير التي تنادي بها الهيئات السياسية والمدنية داخليا، جاءت الإصلاحات لترفع من سقف الضمانات التي تستجلب ثقة الدول والمؤسسات المالية المانحة خارجيا.

ج _ محددات السياق الخاص (أو المحلي).

استهل عقد التسعينيات في المغرب على إيقاع اهتزازات اجتماعية حادة، ولفت الإضراب العام الذي خيض في 14 دجنبر 1990، الانتباه إلى عمق الأزمة واستفحال أعراضها، وإلى وضعية الانهيار أو الانزلاق الوشيك نحو ما سمي بعد ذلك ببوادر السكتة القلبية (1).

وبالرغم من أن المشهد العام كان مؤطرا إلى حد بعيد بخلفيات سياسية خالصة، حيث بوشر تأثيثه بقناعات البحث عن تعاقدات التوافق من خلال العروض الملكية والمذكرات الحزبية المتوالية، فإن المداخل الاقتصادية لكل ما كان مزمعا تأسيسه لم تكن مغيبة تماما عن مقتضيات هذا المشهد. ففي منتصف التسعينيات وبالضبط أثناء افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة (13 أكتوبر 1995)، خصص العاهل المغربي خطابه الافتتاحي أمام أعضاء مجلس النواب لعرض التشخيص الذي قدمه البنك الدولي بخصوص حالة المغرب، وكان يدور في مجمله حول قضايا التعليم، وإصلاح الإدارة، واستراتيجيات الترشيد المالي.

وقد اعتبر المحللون هذا التقرير في حد ذاته بمثابة تلخيص لمعطيات الأزمة المستحكمة التي تغذت انطلاقا من معطيات عقد الثمانينيات بسبب الجفاف وقلة التساقطات، وبسبب التطبيق الحرفي لسياسة التقويم الهيكلي، والحرص على ضبط التوازنات المالية. الشيء الذي سيؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية، خاصة منها مشكل البطالة التي تفشت في صفوف المتعلمين والخريجين.

كما أن تدهور الاقتصاد وتراجع الموارد، أدى إلى تجميد للأجور وارتفاع في الأسعار، وبالتالي إلى تدني مستوى العيش بالنسبة للأغلبية العظمى من الفئات الاجتماعية، في مقابل تركيز الثروة وأسبابها في يد الأقلية المحظوظة. كما لوحظ على مستوى جغرافية السكان تكاثف الهجرة القروية بشكل كبير. وتوسعت أحزمة الفقر بدرجة مهولة حول المدن.

وكان بديهيا أن لا يتأخر المغرب، تأسيسا على ذلك وتمشيا مع شروط السياق العام ومتغيراته، في محاولة استدراك هذا الوضع، إذ سرعان ما طرحت الإصلاحات الدستورية، وفتح ملف الديمقراطية وحقوق الإنسان، وشهد مسلسل الحوار الاجتماعي نوعا من الدينامية، دشنت بتوقيع الأطراف الاقتصادية والاجتماعية المعنية على تصريح مشترك في هذا الشأن.

غير أن أهم مؤشر للإصلاح والتوافق كان هو دعوة المؤسسة الملكية للأحزاب عامة، ولأحزاب الكتلة الديمقراطية على وجه التحديد إلى الانخراط في تجربة تناوبية تفتح عهد التغيير والتداول.

د _ الصيغة التوافقية للتناوب.

إن قراءة عابرة للقاموس السياسي ولخطاب الفاعلين السياسيين في المغرب خلال العشر سنوات الأخيرة، كافية لإبراز حجم الحضور القوي لمفهوم التناوب السياسي وللمفاهيم التي تشير لمقدماته، (التراضي، التوافق، الحوار الاجتماعي، السلم الاجتماعي...وغيرها).

كما أنها كافية لإبراز حجم النقاش والجدل الذي دارت أشواطه بين مجموع الأطراف على صعيد مضمون وصيغة التناوب المطلوب وآفاقه من جهة، وعلى صعيد مساءلة شروطه، (أي الضمانات والالتزامات التي يجب توفيرها من أجل الدخول في التجربة)، من جهة ثانية.

فما هي إجمالا الترتيبات السياسية التي أدت إلى بلورة التناوب في نهاية المطاف. وكيف تمت، على ضوء ذلك، هندسة الصيغة التوافقية التي أقنعت أحزاب المعارضة، وعلى رأسها الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بالمجيء إلى مقاعد الحكومة؟

بدءا، لقد عبر الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية الأولى لمجلس النواب في 8 أكتوبر 1993 عن رغبة صريحة في الدخول في تجربة تناوبية وإعطاء الانطلاق

لمسلسل "التغيير والتجديد والتداول"[1]. وبدأت ترجمة هذه الرغبة عمليا من خلال استقبال الملك لزعماء أحزاب المعارضة في 22 أكتوبر 1993 وبطرح مشروع التناوب أمامهم.

وكانت صيغة المشروع، بالشكل الذي طرحت عليه آنئذ، تتلخص في الدفع نحو إقناع هذه الأحزاب بالمشاركة في حكومة سميت "حكومة أقلية"، وفسح المجال أمامها للعمل من داخل إطار تم توصيفه بالمشروط وسطرت حدوده وفق ما يلي:

أولا: احتفاظ الملك بما سمي بوزارات السيادة، أي الوزارة الأولى، وزارة الخارجية، وزارة العدل، وزارة الداخلية علاوة على وزارتي الدفاع والأوقاف.

ثانيا: على الصعيد الاقتصادي، ضبط عجز الميزانية بحيث لا يتجاوز أكثر من 1,5 في المائة، وأن تراقب الحكومة مراقبة شديدة التضخم المالي.

ثالثا: على الصعيد الاجتماعي، الانكباب على حل مشاكل الطبقات الفقيرة بمعالجة معضلة التشغيل[2].

غير أن هذه الدعوة بالرغم من كونها جاءت، في مقابل الشروط، مصحوبة بتقديم التزام للحكومة يتمثل في ضمان "راحة سياسية" تدوم ثلاث سنوات (يمكن أن تمتد إلى ست سنوات) تمتنع الأغلبية بموجبها عن تقديم أي ملتمس رقابة أو التصويت عليه. فإنها قوبلت بالاعتذار من طرف الكتلة، التي اشترطت مشاركتها ب:

_ المبادرة أولا إلى تنقية الجو السياسي، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين من جهة،

_ المراجعة الفورية للدستور في شأن تشكيلة مجلس النواب عبر إلغاء الاقتراع غير المباشر، والمطالبة بتغيير وزير الداخلية باعتباره مسؤولا عن إفساد العملية الانتخابية والتلاعب في نتائجها من جهة ثانية.

هذا الشرط الأخير بالتحديد، أي إبعاد وزير الداخلية[3]، ظل حاضرا باستمرار، وشكل عائقا أساسيا بالنسبة لكل الصيغ التي كان من المحتمل أن تفضي إليها المشاورات.

ففي 14 أكتوبر 1994، حينما وجه العاهل المغربي مرة أخرى الدعوة إلى أحزاب المعارضة بتشكيل حكومة، وعرض عليهم اختيار وزيرها الأول من صفوفهم، لقيت هذه

---

1 أنظر الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى ال 18 للمسيرة الخضراء 6 نونبر 1993، خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، مرجع سبق ذكره، ص: 75.
2 نفسه، نفس الصفحة.
3 إدريس البصري الذي شغل هذا المنصب لمدة طويلة ابتدأت منذ مارس 1979.

الدعوة ترحيبا ملحوظا من قبل قادة هذه الأحزاب لكن مشكل وزارة الداخلية ومطلب الحكومة المنسجمة ظلا مطروحين، ولم يكن بالوسع تجاوزهما بأي شكل من الأشكال، الشيء الذي جعل السلطة السياسية تنظر إلى مطالب الأحزاب على أنها تعجيزية، ومن ثمة ركنت إلى رفضها جملة وتفصيلا، الأمر الذي سيؤدي إلى العدول عن هذا الاستيلاد القيصري للتناوب وتعليقه، وتجميد مسلسل المشاورات حوله إلى غاية ربيع 1996.

سنة 1996 وما سيليها تعتبر من منظور المتتبعين لمخاضات المشهد السياسي المغربي وتحولاته في العقد التسعيني، بمثابة الجزء الأخير من المسافة التي استلزم قطعها نحو التناوب رفعا لإيقاع التوافقات وتسريعا لوثيرة الاستحقاقات.

فقد شهد فاتح غشت من سنة 1996، توقيعا على ما سمي ب "التصريح المشترك" بين الحكومة والمركزيات النقابية والكونفدرالية العامة للمقاولات المغربية، وتلي هذا التوقيع مباشرة بالإعلان عن تعديل للدستور (في 20 غشت)، والمصادقة عليه في استفتاء شعبي، (في 13 شتنبر). كما جرت فيها الاستحقاقات الجماعية والتشريعية بشطريها، (مجلس النواب ومجلس المستشارين)، ما بين 13 يونيو و5 دجنبر 1997 في ظل مدونة انتخابية كانت الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان والسلطة السياسية قد وقعت في شأنها على "ميثاق شرف" في 28 فبراير 1997.

ومعلوم أن تجربة الانتخابات التشريعية، بالرغم مما أحيط به الإعداد لها من تشديد على ضمان نزاهتها وحرص على إجرائها في أجواء طبيعية وسليمة، لم تكن في مستوى كل الطموحات الداخلية ولا كل التوقعات الخارجية، وبالتالي لم تتجاوز حدود الخطاب المتفائل، إذ سرعان ما دب التشكيك في سلامتها وارتفعت أصوات الاحتجاج حول الخروقات التي أشير إلى اقترافها هنا أو هناك. كما شكلت النتائج المعلن عنها خيبة أمل كبرى بالنسبة لأحزاب المعارضة، وبدا واضحا من خلال ذلك أن هذه الأخيرة تتحمل ذاتيا جزءا من مسؤولية النتائج غير المقنعة التي حصدتها، بفعل ضعف في حجم تغطيتها للمناطق، وبفعل قصور في خطابها التعبوي الموجه إلى الكتلة الناخبة، وعجز هذا الخطاب عن استقطاب أنصار جدد خاصة من فئات عمرية شابة.

وهكذا فالحيثيات التي أفرزها سياق الانتخابات، خاصة في صفوف الأحزاب المتحالفة (ا.ش.ق.ش وحزب الاستقلال مثلا)، وكذا التوزيع المشتت للخريطة البرلمانية الذي لم يسمح بتأهيل أغلبية واضحة، أضف إلى ذلك الإجراءات التي تم إنجازها بغية تصحيح معادلة العمل الحكومي والاتجاه به نحو استيعاب مكونات جديدة بقيت لمدة طويلة مقصية عن مواقع تدبير الشأن العام. كل ذلك كان له مفعول سلبي على مسار

السيناريوهات المنتظرة التي كان يفترض أن تفرزها التجربة، لاسيما وأن الغموض ظل سيد الموقف طيلة فترة الإعدادات النهائية، (إن لم نقل التسويات !)، التي جاءت بعبد الرحمن اليوسفي إلى منصب الوزارة الأولى.

وعموما فصيغة التناوب، الموسوم هنا بالتوافقي، جاءت محكومة بمقدمات شتى نجمل مؤشراتها فيما يلي:

أولا: توطين النفس إلى جواز اختبار الانتقال الديمقراطي عبر تعاقدات فوقية بين السلطة والقوى السياسية.

ثانيا: نزوع الأحزاب إلى استحداث مقولات سياسية من خارج إطار المرجعية الإيديولوجية الأصلية كمقدمة لمراجعة أو تحيين محتمل، أو على الأقل كسبيل لتلافي حرج التناقض بين المرجعيات وإكراهات المشاركة.

ثالثا: إعادة تفعيل مفهوم التوافق والتراضي عمليا بين المؤسسة الملكية والأحزاب الوطنية ذات الجذور التاريخية، وتكريس أدواته ومستلزماته.

رابعا: اعتبار الصيغة التوافقية المزمع الدخول فيها مجرد صيغة مرحلية ضرورية يمكن تجاوزها حينما تستكمل شروط التناوب السياسي الحقيقي وتنضج.

في هذا النطاق إذن أكد حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن حكومة التناوب "ستكون حكومة انتقالية وذات طبيعة سياسية"،[1] وأنها ستشكل جسرا للمرور من التناوب التوافقي إلى التناوب الحقيقي، من خلال اعتزامها تدشين عهد الإصلاح السياسي والدستوري. وقد عبر عبد الرحمن اليوسفي من جانبه عن هذا التصور أمام اجتماع اللجنة المركزية حينما قال: " إن تجربة التناوب، كما حصل عليها التراضي ليست غاية في ذاتها وإنما هي وسيلة، أو لنقل إنها جسر نأمل أن ينتقل بالمغرب إلى ما هو أفضل، على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي من جهة، كما على الصعيد المؤسساتي من جهة أخرى[2].

وبذلك تم حسم الموقف السياسي هذه المرة لصالح خيار خوض التجربة، وبدت مسوغات هذا الطرح، المحكومة نوعا ما بدوافع اقتناص الفرصة، أكثر حضورا على مستوى الخطاب السياسي بالرغم من أن الصيغة الأخيرة لم تختلف عن سابقاتها إلا من حيث المداخل الشكلية.

1 يونس برادة، طبيعة عمل أحزاب المعارضة الممثلة في البرلمان، مرجع سبق ذكره، ص: 245.
2 عبد الرحمن اليوسفي، أمام اجتماع اللجنة المركزية، الاتحاد الاشتراكي، عدد: 5793، 21 يونيو 1999، ص: 4.

المبحث الثاني:

المضمون الإيديولوجي للحزب؛ طرح البديل الاشتراكي.

باستثناء الحالة الخاصة التي مثلها الحزب الشيوعي المغربي في هذا الباب منذ وقت مبكر، لم تحفل الأحزاب والتنظيمات الحزبية الأخرى في مغرب الحماية أو في حقبة ما بعد الاستقلال بمسألة الطرح النظري للمرتكزات الإيديولوجية بشكل متكامل وملموس إلا لماما.

ولم تشرع الأحزاب السياسية المغربية في ضبط إيديولوجيتها ورسم خطوطها العامة إلا مع بداية الستينات، حينما انشق الجناح الراديكالي من حزب الاستقلال وتأسس على إثر انشقاقه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حيث كان "التبرير الأساسي الذي قدمه زعماء الحزب المنشق هو الخلافات النظرية والإيديولوجية مع الجناح المحافظ داخل حزب الاستقلال"[1] .

وقد لا نجازف كثيرا في تفسير غياب المرجعيات الإيديولوجية، (إن لم نقل انتفاء الحاجة إليها)، بالنسبة للأحزاب المغربية التي تأسست في خضم ذلك السياق، من خلال تقديرنا لدرجة الوهج والبريق التي ميزت الأفكار الوطنية آنذاك، مجسدة في فكرة التحرر والاستقلال وهيمنتها على نسق الأفكار الأخرى، ثم اكتفاء الأحزاب الموجودة بتوظيف هذا المدخل كطاقة تعبوية استقطابية، لم يكن هناك شك في أنها تلقى صدى وتجاوبا واسعين من طرف المواطنين.

أما إذا توقفنا عند تشكيلة النخب السياسية والثقافية التي تبلورت على أيديها المعطيات الأولية لنشوء الظاهرة الحزبية في المغرب، (لاسيما في مرحلة المقاومة والنشاط السري ضد الاستعمار)، سنجد أنها لم تكن تستند إلى نفس الرؤية ولا إلى نفس القناعات أو الخلفيات السياسية والمذهبية. وبالتالي ظل إطار العمل السياسي، في حدود هذه المرحلة (على الأقل)، مختزلا في منطلقات إجماعية أو توافقات مرحلية مرهونة في معظمها بهاجس تعزيز التماسك والالتفاف حول القضية الوطنية. ولم تطرح القضايا الخلافية، إيديولوجيا ومذهبيا على أرض النقاش والصراع إلا بعد أن تحصل الاستقلال وانتفت شروط المكابرة في ترميم الشروخ، وطفت على السطح تناقضات أساسية لم يعد في الوسع تجاهلها.

1 حسن قرنفل، المجتمع المدني والنخبة السياسية، إقصاء أم تكامل؟ مرجع سبق ذكره، ص: 187.

وقد جاءت هذه التناقضات كما يلي:

أ _ التناقض السياسي والإيديولوجي داخل الحزب حول الديموقراطية وبرنامج العمل السياسي المرحلي، وأشكال العلاقة مع الجماهير، وبعض الأهداف الوطنية الأخرى، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

ب _ التناقض مع القصر حول صيغ الحكم وإدارة المؤسسات، والسياسة الاقتصادية العامة بالبلاد (...)[1].

بالإضافة إلى الدينامية التي خلقها السياق الثقافي العالمي، انطلاقا من حقبة الستينيات وما شهدته من تفاعلات فكرية وفلسفية كبرى، والنشاط الكبير في حركة الأفكار السياسية، ونسق المحمولات التقدمية اليسارية، التي انخرطت دول المنظومة الاشتراكية في تصديرها والتبشير بها، كما انخرطت دول الاستقلالات الجديدة في تبيئتها واستنباتها. وهو الأمر الذي سيوجه بعض أحزاب هذه الدول الأخيرة ومن ضمنها المغرب، نحو تأسيس هويتها وتكريس اختلافها بناء على البعد الإيديولوجي، في كليته حينا، وفي جزئياته أحيانا.

المطلب الأول:

محتوى الاختيار الاشتراكي.

إذا كان انشقاق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وخروجه من رحم حزب الاستقلال في 1959 ، قد تمت قراءته مبدئيا كفعل استمد حركته وقوة حسمه من نوازع الوعي المتنامي بتفاصيل الاختلاف الإيديولوجي ومقتضيات الصراع المرجعي. وإذا كانت خيارات الحزب الجذرية بعد ذلك، وانزلاقاته الثورية المغامرة، واصطدامه المتكرر مع السلطة، بالإضافة إلى اختلاف قيادييه حول تصورهم لطبيعة العلاقة بين الحزب والنقابة، أمور هيأت المجال أمام قرارات 30 يوليوز 1972 أولا، وأفسحت الباب مشرعا أمام تكريس عوامل القطيعة والانفصال بعد ذلك... فإن سياق تأسيس الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في 10 _ 11 _ 12 يناير 1975، بالنظر إلى فيض الأدبيات التي أنتجها الحزب، وغزارة التقارير التي قدمها لأشغال مؤتمره الاستثنائي، والتركيز الواضح الذي أولاه لما سماه بتحليل معطيات الواقع قبل عرض البديل، جاء ليقرأ على أنه استشعار لحاجة ماسة

1 عبد القادر الشاوي، حزب الاستقلال 1944 _ 1982، ط: 1، عيون المقالات، الدار البيضاء، 1990، ص ص: 50، 51.

للوضوح الإيديولوجي، وتسمية الأشياء بمسمياتها. وأنه وليد وعي جماعي بضرورة الإعلان الصريح للاختيار الذي يبشر به الحزب، أي الاختيار الاشتراكي.

_ فما هي إذن العناصر الأساسية التي شكلت مضمون هذا الاختيار؟

_ وما هي أهم المقولات التي تم في إطارها تسويغ طروحات الحزب إيديولوجيا؟

اعتمد التقرير الإيديولوجي للحزب، في تقديمه للمبادئ التي يقوم عليها اختياره الاشتراكي، على بلورة معادلة ثلاثية العناصر، ترتبط فيما بينها بصيغة علائقية ذات تلازم جدلي هي: التحرير والديمقراطية، والاشتراكية. واعتبر أنها ثلاث أهداف متداخلة مترابطة يتوقف كل منهما على الباقي وتشكل جميعا هدفا واحدا لا يقبل التجزئة ولا أسبقية أحد عناصره على العناصر الأخرى[1].

وقد جاء تفسيره لهذه العناصر، في تتال إجرائي، كما يلي[2]:

أولا: التحرير.

يرتبط في مفهومه الحقيقي والشامل بالنسبة للحزب بالاشتراكية، التي تقتضي بدورها ديمقراطية فعلية تمكن الجماهير من المراقبة والمساهمة في التقرير والتنفيذ[3].

وتتجسد أبعاده في التحرير الاقتصادي الذي يراهن على إنجاز التنمية الاقتصادية في إطار أولويات وإجراءات يصفها التقرير كما يلي:

_ الإصلاح الزراعي: وهو مقدمة ضرورية لكل عملية تستهدف إنجاز سياسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أنه وسيلة لإحداث التغيير الجذري المطلوب في النمط السائد داخل العلاقات الاجتماعية[4]. واستحداث نمط علاقاتي تنتفي فيه عوامل الاستلاب والاستغلال الذي يتعرض له الفلاحون الفقراء، وتعدل بمقتضاه التفاوتات الحاصلة بين البوادي والحواضر.

_ بناء قاعدة صناعية للتنمية: أي إنجاز مشاريع صناعية متكاملة تضمن وحدة النظام الاقتصادي في إطار الدينامية الداخلية لتراكم الرأسمال من جانب، وتكون جزءا من استراتيجية شاملة، استراتيجية التحويل الاقتصادي والتخلص من التبعية للرأسمالية الإمبريالية من جانب آخر.

---

1 أنظر الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وثائق المؤتمر الاستثنائي يناير 1975، ط: 2، الرباط يناير 1978، ص: 137.

2 أنظر في هذا الموضوع: أحمد بوجداد، محاولة حول بعض المجالات الإيديولوجية في المغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، السنة الجامعية: 82/ 83.

3 الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وثائق المؤتمر الاستثنائي يناير 1975، مرجع سبق ذكره، ص: 137.

4 المرجع السابق، ص: 138.

_ **التحكم في العلاقات الاقتصادية الخارجية:** انطلاقا من التحكم في التجارة الخارجية، هذه الأخيرة ينبغي أن تكون أداة من أدوات بناء القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية، "وجزءا لا يتجزأ من سياسة التحرير"،[1] بحيث تنسجم متطلبات الرأسمال الأجنبي، (المبادلاتية أو المساعداتية)، مع حاجيات الاقتصاد الوطني، وتتفق مع أولوياته واختياراته.

_ **تلبية الحاجات الجماعية على حساب الحاجات الفردية:** عبر تمكين المواطنين من ضرورات الحياة كالتعليم، والسكن، والتطبيب، وكل المتطلبات التي تستلزمها العدالة الاجتماعية وتتوقف عليها الفعالية الاقتصادية.

ثانيا: تحويل بنيات الدولة، وإرساء الديمقراطية.

هذا المبدأ يتوخى سحب مدلول واقعي على مفهوم البناء الديمقراطي ومحمولاته داخل نسق الرؤية الاتحادية، بحيث لا تتأسس الديمقراطية الحقة، بشكل عام، إلا على خلفية تحويل بنيات الدولة، وجعل جهازها الإداري والاقتصادي مندمجا في المجتمع[2].

وتكتسب الديمقراطية دلالتها، انطلاقا من هذا المنظور، من انبنائها على مساهمة الجماهير "مساهمة فعلية وفعالة على المستوى الوطني والجهوي والمحلي في تحديد وتنفيذ القرارات التي تتخذها دواليب الدولة"[3]، ومن توسلها بالانتخابات الحرة والنزيهة باعتبارها بداية البداية في عملية تحويل الدولة وأجهزتها ودواليبها وتغيير علاقاتها بالمواطنين.

ثالثا: التخطيط الاشتراكي.

يقع في صلب الصيغة التكاملية التي تنبني عليها استراتيجية التحرير والتنمية الاقتصادية. ويتعلق الأمر بتحديد إواليات البناء الاشتراكي ومداخله في "الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والمبادلات الكبرى"،[4] بالشكل الذي يجعلها تقع تحت مراقبة مباشرة من طرف المنتجين"، ويجعل "مصلحة الجماهير الشعبية العاملة المنتجة هي التي تحدد الاختيارات والمقاييس والأولويات في مجالات التنمية والتوجيه والتسيير"[5].

وإجمالا يقدم التقرير الإيديولوجي الاشتراكية، كاختيار أساسي وموضوعي يقوم على ربط ديالكتيكي بين التحرير والديمقراطية والاشتراكية، ويعتبر أن هذا الاختيار

1 نفسه، ص: 142.
2 المرجع السابق، ص: 146.
3 نفسه، نفس الصفحة.
4 نفسه، ص: 148.
5 نفسه، نفس الصفحة.

وحده الكفيل بمدنا بحلول لمشاكل المغرب التي يعمقها وضعه المتخلف، ويسعف في توفير منهج علمي متماسك وفعال للرصد وللتحليل، فضلا عن كونه وسيلة لتلافي السقوط في حبائل الإيديولوجية الإمبريالية، ومتاهات الفكر الصوري المجرد، ومطبات الاستلاب والتبعية.

تلك إذن هي محددات النواة الصلبة للبديل الإيديولوجي الذي طرحه الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إبان انعقاد مؤتمره التأسيسي. وقد جاءت مبنية على تحليل تاريخي للبنيات السائدة اقتصاديا واجتماعيا، وعلى ممارسة ما اعتبر تصحيحا للمفاهيم المتعلقة بطبيعة المجتمع وتشكيلاته وتناقضاتها منذ فترة الحماية، كما أتت محكومة بحساسية شديدة إزاء مقومات الواقع المحلي، ومحاذير إسقاط أي نموذج جاهز، وضرورة مراعاة الخصوصية الثقافية في أبعادها الثلاث، المغربية والعربية والإسلامية.

وقد ظلت هذه النواة على حالها بحيث لم تطلها أية مراجعات أو تراجعات أو انتقادات صريحة أو جذرية، (أقله في المستوى النصي)، على امتداد مؤتمرات الحزب الثلاث اللاحقة، وإن جرى الاشتغال بالتفكير في بعض مسلماتها في مناسبات معينة، كما حدث مثلا في المناقشات التي جرت على خلفية الأحداث التي عرفتها المنظومة الاشتراكية بداية التسعينيات، أو كما وقع مؤخرا أثناء التحضير للمؤتمر السادس، بعد الانخراط في تجربة التناوب الجارية.

المطلب الثاني:
المرجعية والخصوصيات.

تمت الإشارة في سياق تقديم التقرير الإيديولوجي إلى أن الاعتبار الأول الذي روعي أثناء وضع المشروع كان هو تحديد الهوية الإيديولوجية بدقة ووضوح، وعلى أساس "تحليل شامل للواقع الحي دون ادعاءات مجانية"[1]. ومع ذلك، فقد ظلت تطرح على الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، على امتداد ما يناهز الثلاثة عقود تقريبا، أسئلة المرجعيات النظرية والفلسفية التي صدر عنها في تأطير خطه المذهبي، وبالذات مسألة التوفيق أو المواءمة بين الأصل النظري للاشتراكية العلمية، الممتد بجذوره إلى ما يسمى

1 المرجع السابق، ص: 17.

بالإرث الماركسي _ الليـنيني، وبين مقومات الذات والأصالة المغربية المرتبطة بما أسمي بالتقاليد الثورية في الإرث العقلاني للفكر العربي وبالمبادئ التحررية في الإسلام[1].

وإذا كان من الطبيعي أن تطرح مثل هذه الأسئلة في وجه بعض الأحزاب والتيارات المغربية التي تبنت أطروحات الفكر الاشتراكي، سواء من منطلق ثوري أو ديمقراطي أو حتى إصلاحي. فإن الرد الطبيعي أيضا كان هو أن تحدد هذه الأحزاب والتيارات لنفسها موقفا حيال بعض المبادئ المؤصلة التي لا يمكن القفز فوق تعارضها مع خصوصيات المجتمع المغربي وثقافته ومعتقداته، كالموقف من الدين مثلا، أو من مسألة التعددية أو الملكية الخاصة.. أو ما إلى ذلك.

إن الفكر الاشتراكي في عرف النخب والقوى التي اعتنقته واقتنعت به، ليس عنصرا دخيلا على المجتمع المغربي، بل هو متجذر في الحركة الوطنية، ومرتبط بنضال المقاومة والتحرير في المغرب. وتعتبر أصوله وطنية قومية قبل أن تكون مذهبية. كما أنه مرتبط في عمومه بالنضال الديمقراطي، والديمقراطية تشكل أساس مطالبه ومحور مشروعه المجتمعي الذي يسعى إلى بنائه.

صحيح أن هذا الفكر اقترن في أصول نشأته، بالنسبة لحالة المغرب، بالحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يؤطر العمال الفرنسيين في المغرب. لكن هذه العلاقة فكت مبكرا بعد أن تمت مغربة أطره وقيادييه وانخراطهم في لجة المقاومة والتحرير،[2] وبعد أن تبلورت لدى بعض النخب الثقافية والسياسية التقدمية مشروعات مجتمعية تنموية حددت آفاق استراتيجيتها حينا بإنجاز الثورة، وحينا آخر بانتزاع السلطة، وحينا ثالثا بتغيير المجتمع وبناء أسس الديمقراطية.

لقد قطع الفكر الاشتراكي في المغرب بكل تجلياته وتطبيقاته، بسبب الصراع المرير والاحتكاكات الساخنة مع السلطة، ومع القوى المتنفذة والمناهضة، أشواطا من التحول والتطور، وعرف جملة من المراجعات والانزياحات أجملها أحد الباحثين في:

الانتقال من:

_ من الاشتراكية الثورية إلى الاشتراكية الديمقراطية،
_ من الطموح إلى الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية،
_ من محاولة أخذ السلطة بالعنف إلى تبني الطريق الشرعي،

1EL RHISSI MOHAMMED EL HADI, Le socialisme chez L'U.S.F.P et Le P.P.S, Problématique et perspectives,(Mémoire en science politique) A.U: 86-87, P: 38.

2 عبد القادر الشاوي، اليسار في المغرب، 1970 _ 1974، تجربة الحلم والغبار، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

_ من المناداة بالثورة إلى المطالبة بالإصلاح،
_ من عمومية الفكر الاشتراكي إلى تبني خصوصيات المجتمع المغربي،
_ من مبدأ دكتاتورية البروليتارية إلى تبني ضرورة تحالف تاريخي..[1].

وبحكم أن الاتحاد الاشتراكي كان في صلب هذا الصراع وحيثياته، وخضع لتلك التحولات وإكراهاتها ومقتضياتها، سواء مددنا أصوله إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أو قصرنا هذا الامتداد عند المؤتمر الاستثنائي وما بعده، فإنه خلص في نهاية هذا المسار إلى تحصين مجاله الإيديولوجي ضد عناصر التعارض والتناقض بربط الاشتراكية بالديمقراطية منذ البدء، وبحل إشكالية الخصوصية من خلال تركيب مقولاتي مزجي، وتدبير توفيق براغماتي مرن يعي خصوصيات المجتمع والدولة ويستحضر حقب التطور التاريخي ويتجلى هذا التوفيق في نقطتين:

1 _ تبني الاشتراكية العلمية كمذهب أساسي يقتضي (...) بذل مجهود كبير لتكييفه مع الشروط المادية للبلد، حيث لابد من الأخذ بعين الاعتبار "البعد العربي الإسلامي" وخصوصية الطريق المؤدية إلى الاشتراكية.

2 _ عدم الإحالة على الماركسية _ اللينينية إلا حينما يبدو له ذلك ضروريا[2].

إن نظرة الحزب لطرق بناء الاشتراكية، ولنوعية المجتمع الاشتراكي الذي يطمح إلى إقامته "لا تقبل الخضوع للنماذج المجردة، ولا تقليد التجارب الأجنبية"[3] أو استنساخها، فالغاية النهائية من البناء الاشتراكي هي تشييد مجتمع اشتراكي وحضارة لهما خصوصيتهما، تشييد مجتمع مغربي مع تحرير وتغيير الإنسان المغربي[4]. كما أن الاشتراكية العلمية لا تحيل على مبادئ أو تصورات معينة مسبقة، وإنما هي صياغة منسجمة تتماشى تماما مع الواقع المغربي، لذلك فهي تنحو نحو كونها منهجا للتحليل وليست فلسفة[5].

وإذا تجاوزنا الأدبيات ذات الصبغة التوليفية التي واءم من خلالها التقرير الإيديولوجي بين اقتناء مفاهيم الاشتراكية العلمية، كمنهجية للتحليل والنضال؛ وبين مسألة الخصوصية وتحكيم الواقع الوطني وشروطه[6]. فإن اللحظة المعبرة والدالة

---

1 عبد القادر البنة، (نحن وتحولات المعسكر الشرقي)، الاتحاد الاشتراكي، عدد: 2409، 11 مارس 90، ص: 4. التشديد باللون الأسود من الباحث.

2EL RHISSI MOHAMMED EL HADI, Opcit, P: 72.

3 الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وثائق المؤتمر الاستثنائي يناير 1975، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

4 نفسه، ص: 30.

5ABDELKADER EL BENNA, (La gauche Marocaine et les événements), ALASAS, Opcit, P: 8.

6 في وقت كان لهذه المدرسة الإيديولوجية إشعاع فكري كبير، وكان لتطبيقاتها الكبرى، في الاتحاد السوفييتي والصين مثلا، موقع اعتباري ملحوظ.

التي يمكن أن نرصد من خلالها تبئيرا فكريا ومساءلات تحليلية عميقة للمبادئ والشعارات الاشتراكية، كانت هي لحظة التحولات التي شهدتها دول المعسكر الشرقي في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات.

لقد وجد الاتحاد الاشتراكي نفسه مطالبا بتقديم تصور وتفسير لما يجري بأوربا الشرقية من أحداث من باب نفي التبعية وتثبيت الاختلاف، ومن أجل تعزيز مشروعه المجتمعي القائم كما هو معروف على اشتراكية بدون ديكتاتورية البروليتاريا ولا زعامتها ولا إقصاء للإسلام، وفي انسجام تام مع الديمقراطية كوسيلة وغاية[1].

هكذا إذن لم يركز الحزب في تعامله مع ما عرفته هذه الدول إلا على الجانب الذي يخص تجلياتها السياسية دونا عن الجوانب الإيديولوجية. ولم يتردد في فتح باب النقاش حول الموضوع ذاته في صحافته أمام زمرة من المثقفين ومن زعماء الحزب.

ولعل هذا يجد تفسيرا له في التحولات السياسية والإيديولوجية الكبرى التي شهدها الحزب بدوره بحيث جعلت من حساسيته تجاه مسألة التضامن مع الكتلة الشرقية تفتر ومن الارتباط مع الأرثوذكسية المذهبية يفك[2].

إن بعض التحليلات والمقاربات، التي تناولت وقائع انقلاب الأنظمة الشيوعية في أوربا، ركزت على استبعاد أن يكون الفشل نابعا من النسق النظري نفسه، وأرجعت أسباب الانهيار إلى أخطاء في التطبيق اقترفتها تجارب خاصة هيمنت عليها أنظمة ديكتاتورية بيروقراطية دوغمائية. وبالتالي فإن ما وقع في هذه البلدان لا يمكن إسقاطه من باب القياس على الحزب في المغرب لأن هذا الأخير قلص من مساحة المسلمات النظرية المرجعية لديه، وانخرط في فضاء حزبي تعددي، كما أن الخيار الاشتراكي الذي تبناه اقترن في أساسه بمحمولات الديمقراطية وثقافة الحرية وحقوق الإنسان.

أما بعض التأويلات الأخرى التي لامست الموضوع فقد تحفظت في تحليل الأحداث التي شهدتها تلك الدول من منطلق أنها أحداث تؤشر على انهيار أنموذج أو فشل نظرية، واعتبرت أن السياق سياق تحول إيجابي يستقصد الإصلاح والمراجعة واستدراك الأخطاء، وأن ما أدركته التجارب الشيوعية الأوربية من ضرورة الانعطاف نحو الاشتراكية الديمقراطية، كان في مسار الاتحاد الاشتراكي موضوع اختيارات مبدئية كرسها منذ مؤتمره الاستثنائي سنة 1975[3].

1ABDELKADER EL BENNA, (La gauche Marocaine et les événements), ALASAS, Opcit, P: 8.
2Ibid, P: 8.
3 أنظر مجموعة الحوارات في كتاب: من أجل فهم ما جرى، منشورات جريدة الاتحاد الاشتراكي، 1990.

وعلى العموم فإذا كان من خلفية لابد أن يوعز إليها نجاح الاتحاد الاشتراكي في امتصاص مفارقات القصور الإيديولوجي، واستثمار تواتر أخطاء النموذج أو المثال، والتحصن من جمود الأطروحات وتفسخ المقولات الجاهزة، فلا شك أنها ستكون خلفية المرونة الإيديولوجية والسياسية النسبية التي لا تتمترس خلف كثير من المسلمات واليقينيات أو المبادئ العقائدية الصلبة، ولا تستهجن التغيير والتحول والحركة. فتاريخ الحزب، من أحد جوانبه، هو تاريخ مراجعات واستدراكات إيديولوجية مذهبية، قائمة على التعديل والتحيين والتكييف، وتظهر على أرض الواقع والممارسة أكثر منها على مستوى الأنوية الصلبة والنصية للإيديولوجيا الاتحادية.

المطلب الثالث:

التنظيم المركزي والتفاعلات الداخلية.

يقتضي وضع الاختيارات الأساسية والبدائل على محك التطبيق دائما، الانتقال بها من مستوى التفكير والتنظير إلى مستوى النضال والممارسة أو الفعل السياسي الملموس. من هذا المنطلق يتحدد دور الحزب بالنسبة للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على ضوء استراتيجيته في بناء مجتمع اشتراكي، بكونه الأداة الأساسية لتحقيق مضامين هذه الاستراتيجية وإخراجها إلى حيز الواقع.

وبالتالي فإن مقاربة الحزب كبنية تنظيمية تطرح، تأسيسا على ذلك، من خلال معالجة زاويتين اثنتين، هما:

أولا، عرض الصيغة المكيفة والمؤقلمة للمركزية الديمقراطية، وثانيا، استكشاف حساسيات الصراع الداخلي. على افتراض أن الجانب التنظيمي وعوائقه يكون له قسط من التأثير في توجيه الخطاب السياسي للحزب، وفي سيرورته وتحولاته.

أ _ المركزية الديمقراطية، CENTRALISME DEMOCRATIQUE.

هذه الصيغة تقترن في أصولها بالتجربة اللينينية على مستوى نظرية الحزب، وقد شاع اعتمادها كما هو معروف من طرف معظم الأحزاب الاشتراكية سواء في أوربا بشطريها أو في بلدان العالم الثالث، وتعني في سياق النظرية اللينينية ما يلي:

1 _ أن جميع الهيئات القيادية للحزب تنتخب من الأدنى إلى الأعلى.

2 _ أن جميع هذه الهيئات (...) مطالبة بتقديم تقارير عن نشاطها للوحدات التنظيمية في الحزب.

3 _ يفترض في جميع أعضاء الحزب أن يراعوا بدقة الانضباط الحزبي، وأن تخضع الأقلية دون قيد أو شرط لرأي الأكثرية.

4 _ تكون لقرارات الهيئات العليا صفة الإلزام المطلق بالنسبة للهيئات الدنيا[1].

وقد ربط الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في تبنيه للمركزية الديمقراطية بين ا ستناده إلى بعض تلك القواعد واستفادته منها، وبين جعل تجربته التنظيمية تستوعب خصوصيات التجربة التنظيمية للحركة الوطنية وتستلهم معطيات تجربة المقاومة وتجربة النظام النقابي في المغرب[2].

ويعني مبدأ المركزية الديمقراطية بالنسبة لهذا الحزب، المبدأ الذي يجب أن تبنى عليه تنظيماته، وتحدد على ضوئه العلاقات بين مناضليه على مختلف مستويات المسؤولية[3]، أي المبدأ الذي يسند للجماهير من مناضلي القاعدة مسؤولية التوجيه ومهام تنفيذ المقررات الصادرة، وللأقلية من مناضلي القيادة مسؤولية التسيير واتخاذ القرار.

إن التعامل مع مبدأ المركزية الديمقراطية في طروحات الحزب، وبوجه خاص في أدبيات مؤتمراته أو توصيات لجانه، يعد ضرورة يستلزمها النضال من أجل أهداف تحقق بطريقة جماعية، وفي مختلف مستويات الحزب.كما أنه ممارسة فعلية تغذي وتوجه مجموع النضالات اليومية التي تقوم بها الجماهير الشعبية والتي يحركها المناضلون الذين يشكلون داخلها العناصر الأكثر وعيا[4].

من هذا الباب يجعل الحزب من الطبقة العاملة الطبقة المؤهلة لأن تتصدر طليعة الطبقات الأخرى في مضمار التنظيم والنضال، كما أنه لا يستهين بالقدرة النضالية الثورية التي تتوفر عليها الفئات الشعبية الأخرى، وخاصة منها جماهير الفلاحين الفقراء، وجموع المحرومين المعدمين، والفئات التي تسمى بالبورجوازية الصغيرة والمتوسطة، في المدن والبوادي، ولا يهمش الدور الأساسي الذي بإمكان المثقفين أن يقوموا به، مهما كان أصلهم الاجتماعي، في مجال تحويل الإيديولوجية الاشتراكية إلى قوة مادية، وتحويل أحاسيس وتطلعات الجماهير الشعبية إلى قوة فكرية تغني هذه الإيديولوجية نفسها[5].

---

1 إلياس فرح، تطور الفكر الماركسي، عرض ونقد، مرجع سبق ذكره، ص: 121.
2 الاتحاد الاشتراكي، من أجل فهم ما جرى، حوار مع: محمد اليازغي، ص: 72.
3 الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وثائق المؤتمر الاستثنائي يناير 1975، مرجع سبق ذكره، ص: 178.
4 المرجع السابق، نفس الصفحة.
5 نفسه، ص: 177.

إن تحديد دور الحزب وتحسين أدائه، داخل إطار استراتيجية مرسومة، لا يأخذ بعده الحقيقي من خلال بلورة تصور دقيق ومضبوط لبناء كافة هياكله، وضمان نجاعتها وتماسكها فحسب، أي الاستناد إلى بنية تنظيمية هرمية وأوليغارشية صارمة، وإنما أيضا من خلال التزام فعلي بتحكيم مبادئ الديمقراطية في توضيح العلاقات التي تربط بين كافة أعضاء الحزب وأجهزته، وتعيين الأدوار والمسؤوليات صعودا ونزولا.

فالصدور عن هذه البديهية في حالة الاتحاد الاشتراكي، وهي كما يبدو بديهية مؤمثلة نسبيا، يصطدم في واقع العمل السياسي، الذي هو في حد ذاته واقع التطور والتحول والصراع، بالمناخ العام لهذا الواقع ومقتضياته المشخصة في إكراهات المسايرة والمناورة والاحتكاك ...

وبناء عليه لا يمثل ضبط الإطار التنظيمي وتحديد قواعده وآلياته بالنسبة للحزب إلا إمكانية لتوضيح المسؤوليات وصيغة فضلى لتفعيل التواصل، بحيث لا يقصد منه تحصينا ضد عوامل الصراع والاختلاف التي تتفجر داخليا، لأن طبيعة الحزب وتركيبته وموقعه يجعل من ذلك الصراع والخلاف، حسب الصورة التي يتم تسويقها في خطاباته السياسية، دليل عنفوان وعنوان حيوية وتجدد، تبقى على كل حال مطلوبة لإقناع الذات والآخر (أو لنقل للاستيهام والإيهام)، بعدم تسرب الجمود والتيبس إلى شرايين الحزب وأوصاله، حيث لا يخشى عليه من مضاعفاتها طالما ظلت في إطار معقول لا يهدد وحدة الكيان وتماسكه أو يخل بروح الانضباط والمسؤولية بين أعضائه.

ب _ حساسيات الصراع الداخلي.

إذا كان مجمل تاريخ الأحزاب السياسية في المغرب قد نعت بأنه تاريخ لانشقاقاتها أو تناسل بعضها من بعض نتيجة فرز داخلي مستمر مبني على الدفع (الذاتي)، بالتناقضات الأيديولوجية المذهبية أو السياسية.. نحو الحسم الحتمي والقطيعة النهائية. فإن قوام الحياة الحزبية العادية سيرورة فرز آخر يتغذى من اعتمال أنوية تناقضات مرشحة لأن تكون بدورها موضوعا لحسم مستقبلي.

لهذا السبب إذن تتميز معظم الأحزاب السياسية المغربية باحتوائها لاتجاهات وتيارات إيديولوجية وسياسية وتنظيمية متباينة، أو حتى متناقضة، تتفاعل وتتجاذب داخليا لكنها تظل تشتغل في إطار وحدة تعايشية طالما كانت هناك دواعي تحمي أسباب تلك الوحدة وتغذي فرص وإمكانات التعايش.

ولا يستثنى بطبيعة الحال الاتحاد الاشتراكي من هذه الظاهرة ومن تجلياتها، سواء باعتبار أصوله الممتدة إلى منابع الحركة الوطنية وسياق تشكلها، أو باعتباره حركة ديمقراطية واتحادا لقوى شعبية تستقطب من داخل المجتمع المغربي كل الفئات والطبقات. وكما هو واضح فالاعتبارين معا تسقط من حسابهما مسألة الصفاء والانسجام الإيديولوجيين.

لكن المصادرة بتقديم تصنيف واحد لتلك التيارات والاتجاهات والادعاء بأنه التصنيف الأمثل قد لا يؤدي إلى تبين حقيقة ما يمور داخل كيان الحزب من تفاعلات كما أن الحدود والمفاصل التي تفرق حساسية عن حساسية وتيار عن آخر تكون في معظم الأحوال باهتة بل ومتغيرة تبعا للوقائع والقناعات والأساليب والتوجهات المختلف بشأنها.

لذلك نميل لأن يكون التحديد مقتصرا على رصد الحساسيات الكبرى الواضحة والعميقة، وغير المؤقتة، دون اللجوء إلى ما يمكن تسميته بشخصنة الخلاف.

أولا _ التيار الجذري في مقابل التيار الإصلاحي.

هذا التعارض قائم في جسم الحزب منذ تأسيسه سنة 1975، وعناصره الموروثة تعود إلى أبعد من هذا التاريخ، أي إلى ما قبل المؤتمر الاستثنائي. ويتعلق الأمر بجملة من التناقضات حول تأويل بعض الإشكالات الفكرية، وحول أسلوب الأداء السياسي وشكل التنظيم.

أ _ التيار الجذري.

تمثل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والشبيبة الاتحادية والمناضلون القدماء المتشددون أركانه الأساسية.

ويبني هذا التيار طرحه من خلال رفع شعار استراتيجية النضال الديمقراطي الشعبي للوصول إلى السلطة، والإلحاح على تقوية "ثقافة المحكومين" و"دولة المجتمع لا مجتمع الدولة" كما يركز على دور المنظمات الجماهيرية في الحزب. بالإضافة إلى أنه يتميز باختلاف فهمه لطبيعة النضال الديمقراطي وشروطه، وأشكال ممارسة هذا النضال في إطار الصراع من أجل انتزاع أكبر قدر من المكاسب والحقوق[1].

ب _ التيار الإصلاحي.

1 أبو أحلام، (الإعلام الحزبي وتداعيات الصراع في حزب الاتحاد الاشتراكي)، الزمن، عدد: 58، 21 يونيو 1996، ص: 3.

ويعبر عنه أحيانا بالجناح الانتخابي داخل الحزب، نظرا لموقفه الإيجابي من مبدأ المشاركة في العمليات الانتخابية. ويتميز أنصار هذا التيار بدرجة من الانفتاح السياسي على السلطة والنظام واستعداد للمشاركة في المؤسسات.

وقد عمل هذا التيار على تقوية نفوذه داخل الحزب من خلال تقوية مواقع رجاله في التنظيم، وتوظيف المنابر الإعلامية الحزبية لتصريف خطاب سياسي يخدم اختياراته وتوجهاته.

ويحاول هذا التيار أن يسند مواقفه المنطبعة في عمومها بالمرونة حيال المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية باعتماده تراث عبد الرحيم بوعبيد كمرجعية، وقراءته لتاريخ الحزب ومساره عبر نقد التجربة الاتحادية في محطاتها المتوترة وإحالة أسباب الكبوات التي تعرض لها الحزب إلى فشل الاختيارات غير الواقعية والطموحات المغامرة المجنحة.

ثانيا _ أجنحة متعددة لمواقف متعددة.

ويمكن رصد حساسيات متعددة داخل الحزب بناء على حصر الخلافات النظرية حول قضايا خلافية من قبيل، الخلاف بشأن نوعية العلاقة مع الخارج، الخلاف حول نوعية العلاقة مع الإسلاميين، الخلاف المتعلق بالعلاقة مع السلطة، الخلاف بشأن كيفية التعامل مع المسألة الاجتماعية، وتموقف تلك الحساسيات منها.

أ _ الحساسية الأولى، وهي التي تجمع بين الكونية والميل إلى العلمانية والواقعية في السياسة ثم القبول بتقليص دور الدولة المباشر في الاقتصاد، (...)

ب _ الحساسية الثانية، وهي أقرب إلى الأولى، إذ تتفق معها في القضايا الثلاث الأولى، إلا أنها تتمايز عنها فيما يتعلق بشكل تدخل الدولة في الاقتصاد، (...)

ج _ الحساسية الثالثة، وهي التي تجمع ما بين الكونية والعلمانية ولكن تتشبث بالمبدئية في السياسة، وقد توافق على الدور التدخلي للدولة، (...)

د _ الحساسية الرابعة، تجمع بين القومية والميل إلى العلمانية والواقعية في السياسة، لكن تتشبث بالدور التدخلي للدولة في الاقتصاد وفي قضية العدالة الاجتماعية (...)

هـ _ الحساسية الخامسة، تجمع ما بين الدعوة إلى القومية والكتلة التاريخية مع القبول بالواقعية السياسية ودون أن توضح موقفها من دور الدولة في الاقتصاد، (...)

و _ الحساسية السادسة، وتجمع ما بين الدعوة إلى القومية والكتلة التاريخية والمبدئية في السياسة، وقد تجيز التدخل المباشر للدولة في الاقتصاد، (...)[1].

وتبقى الإشارة في الأخير إلى أن عناصر الخلاف والتناقض التي توجد داخل حزب الاتحاد الاشتراكي لا تحيل دائما وبالضرورة على طبيعة الموقف من قضايا نظرية إيديولوجية وتنظيمية، ترتبط بفاعلية الانتصار للمشترك الجمعي، (في مستواه الفكري والإيديولوجي)، الذي يؤمن بجدوائيته كل فصيل أو تيار على حدة، بل إنها تنحرف أحيانا إلى خلافات شخصية هامشية وتشيعات ولائية تتغذى بحب الزعامة، أو بحمى البحث عن مواقع، أو بطموحات فردانية ونزعات مصلحية سماها عبد الرحمن اليوسفي ب"الفئوية" من حيث أنها لا تؤشر على تعدد في الرأي ولا على تنوع في الاجتهاد[2].

1 حميد باجو، (طبيعة الخلافات النظرية داخل حزب الاتحاد الاشتراكي)، الأحداث المغربية، عدد: 214، 30 يونيو 1999، ص: 6.
2 عبد الرحمن اليوسفي، أمام اجتماع اللجنة المركزية، الاتحاد الاشتراكي، عدد: 5793، 21 يونيو 1999، ص: 9.

الفصل الثاني:

مقاربة آليات الاشتغال في الخطاب السياسي الحزبي:

افتتاحيات جريدة "الاتحاد الاشتراكي" متنا.

يطرح الاشتغال بتحليل أوفاق خطاب سياسي ما، في العادة، سؤالا أساسيا متعلقا بطبيعة المادة المكونة لمتن هذا الخطاب، أي ما يصطلح على تسميته بعالم الخطاب، والمسوغات التي تدعو إلى اختياره واعتماده كحقل للدراسة والتحليل وتسند مشروعية هذا الاختيار وتمثيليته.

فالخطاب السياسي الحزبي كما لا يخفى، يمكن أن يغطي في تمظهراته مجالا واسعا ومتراميا من حيث الكم، وممتدا من حيث الزمن الذي أنجزت أثناءه التحققات النصية لذلك الخطاب، سواء منها الوثائقية أو المؤسساتية أو الصحفية، وسواء كانت هذه التحققات مكتوبة أو شفهية.

ومقاربة الخطاب السياسي الذي ينتجه حزب من الأحزاب يمكن أن تنتقي لها كمادة للاشتغال، خطبة سياسية أو حديثا سياسيا من خطب زعيم الحزب وأحاديثه أمام الحشود والجماهير، أو خطابات رموزه الآخرين أو الناطقين بلسانه، أو نقاش أعضائه ومناضليه داخل المؤسسة البرلمانية، أو في المنتديات السياسية، أو الحوارات والسجالات التي تبث على أمواج الإذاعة وشاشة التلفزيون، أو تدرج على صفحات الجرائد والمجلات في الظروف العادية أو الاستثنائية في المناسبات.

كما يمكن أن تتخذ لها مادة من منشورات الحزب وبياناته وبلاغاته التي يصدرها دوريا، أو من الأركان الثابتة وافتتاحيات صحافته التي تعبر عن مواقف الحزب وأفكاره وآراءه وتوجهاته أو ما قد يتعدى ذلك أو يختلف عنه من متون سياسية.

غير أنه بناء على خلفية السؤال الأساسي المطروح: أي متن لأية لغة واصفة أو بتعبير دقيق، أي متن لأي منهج تحليل؟ حيث يكاد يحصل الإجماع على أن كل المتون السياسية التي ينتجها الحزب، (كل حزب)، تعتبر مدخلا ممكنا لقراءة وتحليل خطابه السياسي وتفكيك عناصر هذا الخطاب وبناه، وتأويل أبعاده ودلالاته، ينطرح كذلك سؤال القصدية في الخطاب السياسي بجميع تجلياته وتمظهراته الآنفة، ومدى مسؤولية المتكلم المباشرة، (فردا كان أم جماعة أم مؤسسة)، في تحميل خطابه دلالات محددة أو تحريكه ضمن مجال دلالي معين يتوجه محلل الخطاب نحو ممارسة الكشف عن أساليبه وأنظمته وقواعده، والعمل على فك ترميزاتها عبر فاعليتي القراءة والتأويل.

إن الخطاب السياسي على غرار باقي الخطابات الأخرى، رغم كونه يبدو في الظاهر محكوما بصفة القصدية في التلفظ، ومطوقا بوعي المتكلم الذي هو (القائل/ أو الكاتب الحقيقي)، وتشبث هذا الأخير دائما باحتكار سلطة امتلاك المعنى الحقيقي وسعيه إلى تجريد الآخرين منها، إلا أنه في واقع الحال يتبلور، فوق ذلك، نتيجة وجود متلفظ داخلي

متضمن في النص ذاته، ونتيجة تفاعل نصوص وأصوات وخطابات، تتجاور وتتحاور وتتفاعل فيما بينها.

إنه لا يستقي شحنته الدلالية دائما، وبشكل آلي، من تصريحات المتكلم أو تلميحاته المضمرة أو من نواياه ومبيتاته فقط، بل يستمدها، فضلا عن هذا وذاك، من السياق العام للتلفظ، ومن السياق المستحكم بعملية التلقي، ومن قدرة المتلقي (القارئ/ السامع)، على الاستقراء والتأويل وكفاءته في تفكيك وإعادة بناء أوصال الخطاب، وانطلاقا من أفق توقعه، أو كما قيل، "الكل لا يفهم الخطاب إلا من الموقع الذي يحتله"[1]. لذلك كان من الطبيعي أن يسبح ملفوظ سياسي واحد في لجة من الأبعاد الدلالية المائعة والمتعددة، وأن تُجتَرح، بإزائه قراءات متعددة ومختلفة ومتباينة المستويات.

إن فهما من هذا المنظور لحدود التلفظ وحدود التلقي، هو الذي جعل دراسة من قبيل "الخطاب العربي المعاصر" تتوقف في مقدمتها عند التعريف بالمنهج وبمستويات القراءة التي تترصد الخطاب/ الخطابات عامة، وبالتالي، تصنفها إلى ثلاثة أصناف:

1 _ **قراءة استنساخية.**

تتميز بوقوفها عند حدود التلقي المباشر، واجتهادها في أن يكون هذا التلقي بأكبر قدر من "الأمانة"، أي بأقل تدخل ممكن.

وهذه القراءة بالرغم من كونها تتقصد دائما نفس البعد الذي يتحدث منه صاحب النص إلا أنها لا تخلو من التأويل بدليل ممارستها للانتقاء والحذف والإبراز والتقديم والتأخير...إلخ.

2 _ **قراءة تسمى تأويلية.**

وهي لا تتوقف عند حدود "التلقي المباشر" بل تريد أن تساهم بوعي في إنتاج وجهة النظر التي يحملها، أو يتحملها الخطاب.. ومثل هذه القراءة هي "ذات بعدين" بالضرورة، البعد الذي يتحدث منه كاتب النص، والبعد الذي يتحدث منه القارئ. وتكون، (أي القراءة)، "**ناجحة**" عندما تستطيع توظيف البعدين معا في إنتاج بناء واحد منسجم متماسك.

هذا الصنف من القراءة يجنح إلى إخفاء التناقضات التي تقدم نفسها على سطح الخطاب المقروء ، ويجتهد في تذويبها عن طريق "التأويل".

1 عبد الرحيم العماري، الدليل والنسقية، التواصل: المعرفة والسلطة، ط:1 المنشورات الجامعية المغاربية، مراكش 1997، ص: 10.

3 _ **قراءة تشخيصية.**

ترمي إلى "تشخيص" عيوب الخطاب وليس إلى إعادة بناء مضمونه (...)، إنها كشف وتشخيص للتناقضات التي يحملها الخطاب سواء على سطحه أو داخل هيكله العام، وسواء كانت تلك التناقضات مجرد تعارضات أو جملة نقائض[1].

انطلاقا من وعينا بهذين السؤالين الجوهريين إذن، وبانفتاحهما بالتأكيد على مجرة من الأسئلة الأخرى المتعالقة بالخطاب السياسي تخصيصا، نحدد مجال اشتغالنا في هذا الفصل ضمن نطاق حوار واستقراء ومساءلة لمتن مشكل من مجموعة افتتاحيات صدرت ضمن ركن "كلمة العدد" في جريدة "الاتحاد الاشتراكي" على مسافة زمنية تمتد من أول غشت 1997 إلى نهاية يوليوز 1998، طوال سنة كاملة.

وسنتوقف في هذا الإطار، ومن خلال هذا المتن، عند مستويات اشتغال الخطاب السياسي الحزبي بالنسبة لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (المبحث الأول). كما سنعمل على تفكيك ميكانزمات هذا الاشتغال من خلال بعض أدوات التحليل التداولي، أي عبر مقاربة الفاعل المتكلم في الخطاب، وأفعال الكلام، لننتهي إلى محاولة استنباط بعض آليات الاستدلال والمغالطة التي يشيد على أساسها الخطاب السياسي الحزبي منطق إقناعه، (المبحث الثاني).

المبحث الأول:

مستويات الاشتغال.

بتأمل الحقل السياسي العام في المغرب من زاوية قراءة حركة الخطاب فيه، وتوازيها مع اتجاه التاريخ وحركته، سنجد أن نبض الوقائع والأحداث والصراعات والتجاذبات كان ينعكس باستمرار على حركة المؤشر المتحكم في إنتاج الخطاب السياسي، هذا الأخير بدأ يرسم أثره حدة أو خفوتا وتوترا أو استرخاء، منذ بروز ظاهرة الخطاب اليساري مع تكون الجامعات المستقلة داخل حزب الاستقلال في 25 يناير 1959.

كما أن نظرة متفحصة باتجاه الماضي تفضي بنا إلى إدراك المراحل والأشواط الأساسية التي قطعها الخطاب على امتداد تاريخ المغرب المستقل، وبالتالي تسمح لنا بتلمس المفاصل الكبرى لتشكله استنادا إلى واقع الصراع الطويل الذي تم خوضه حول

---

1 محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلية نقدية، ط: 6، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ص ص: 11، 12.

بعض الإشكاليات الأساسية التي تتعلق بطبيعة النظام، وحيوية المطلب الديمقراطي، وشروط تداول السلطة في البلاد.

بعبارة أخرى يمكننا القيام بتحقيب إجرائي انطلاقا من الإنصات لحوار "اللا تحاور" الذي ظل جاريا بين أجزاء من مكونات الفضاء السياسي ومشاريعها المتناقضة بصدد هذه الإشكاليات، وبالتحديد بين اختيارات المؤسسة الملكية من جهة، وبدائل القوى الحزبية المتفرعة عن الحركة الوطنية ومشروعاتها من جهة ثانية.

هذه الحقب[1] هي كالتالي:

_ **الحقبة الأولى:** (1956 _ 1975)، احتدم فيها الصراع النظري (الإيديولوجي) الحاد، حول شكل النظام وبناء الدولة والمؤسسات، وساد في هذه الحقبة هاجس امتلاك السلطة كما تميزت بتباعد أطراف الصراع إلى حد القطيعة، وقد أنتجت هذه الظروف المتوترة خطابات غير مهادنة راديكالية وثورية.

_ **الحقبة الثانية:** (1975 _ 1992)، تهيأت أرضيتها الحقيقية مباشرة بعد المحاولتين الانقلابيتين العسكريتين الفاشلتين، بتكريس نسبي لجو المهادنة، وتعزيز شروطه بالتقاء موضوعي حول مسألة الوحدة الترابية وقضية الصحراء.

وشهدت هذه المرحلة تأسيس حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"، وتبنيه لاستراتيجية جديدة قوامها العمل على تدبير أوجه الصراع واحتواء السلطة، كما شهدت انعطافة في خطاب القوى المعارضة نحو مزيد من الاعتدال والتركيز على مطالب متعلقة بالديمقراطية والحريات.

_ **الحقبة الثالثة: وتمتد من سنة** 1992 **إلى** 1998، وهي الحقبة التي رتبت فيها كل المعطيات والشروط السياسية والدستورية المفضية إلى التناوب الجاري، سواء عبر المذكرات والمشاورات أو من خلال تبادل الإشارات المقصود بها جس النبض وقياس حجم الثقة. وقد طغى على هذه الفترة هاجس المشاركة والتفكير في صيغ اقتسام السلطة، كما هيمن فيها على السطح خطاب التوافق والتراضي.

_ وأخيرا هناك حقبة رابعة أصبح من الممكن إضافتها، وهي التي تمتد من تاريخ إعلان حكومة التناوب، (1998 إلى الآن[2])، وفيها خرجت إلى حيز الوجود تجربة سياسية

---

1 خالد الناصري، كانت هذه المحاولة في التحقيب موضوع مداخلته في اليوم الدراسي حول "الثقافة والمتخيل والذهنيات في الخطاب السياسي بالمغرب، الذي نظمته كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط بتعاون مع مؤسسة فريديريك نيومان، 19 ماي 1999.

2 دجنبر 2001

جديدة، أعيد بموجبها توزيع رقعة المشهد السياسي المغربي ليستوعب صفوفا أخرى من قوى الاحتياط في المعارضة.

وقد اكتسح مجال الملفوظات السياسية على إثر مستجدات هذه الحقبة خطاب التحول والتغيير، توسعت محمولاته بعد ذلك لتشمل أيضا سياق انتقال الملكية في المغرب.

هكذا وضمن هذا الإطار العام الموسوم بالتحول، (ولو ببطء)، كان الخطاب السياسي الحزبي يجد نفسه في كل مرحلة مطالبا بإعلان مواقف وإنتاج وتكييف وتحديث مفاهيم ومقولات بإزاء تفاصيل الواقع السياسي والاجتماعي، مما أضفى على هذا الخطاب ديناميكية براغماتية يمكن ملامسة تجلياتها في الخطاب السياسي الحزبي بالنسبة للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من خلال ثلاثة مستويات هي:

_ المستوى الموضوعاتي، بتتبع البنيات التيماتيكية المهيمنة في الخطاب، (المطلب الأول).

_ المستوى الوظائفي، عبر استقصاء الوظائف التي يتمحور الخطاب الاتحادي حولها من خلال الافتتاحيات، (المطلب الثاني).

_ المستوى المعجمي، أو مقاربة فاعليات التكرار والحذف والإضافة (المطلب الثالث).

المطلب الأول:

المستوى الموضوعاتي.

أ _ بإزاء العنونة.

تحظى العناوين في المجال الإعلامي كما هو معروف بأهمية قصوى، وذلك ليس لأنها تعلن عن فحوى الخبر، (أي ذات وظيفة إعلانية) فحسب، أو لأنها تحيل القارئ على المقال وتدله عليه، (أي أنها تؤدي وظيفة توجيهية)، ولكن لأنها إلى جانب ذلك تلخص، وتكثف، فضلا عن كونها تدفع باتجاه أن يصبح الخبر هو العنصر الأساسي في مجال الإعلام. فالعنوان، كما هو معروف، اكتسب نظامه الخاص وأسس شكله المستقل، وأصبح نصا قائما بذاته[1].

1PATRICK CHARAUDEAU, LANGAGE ET DISCOURS Eléments de sémiolinguistique (théorie et pratique) ED: HACHETTE PARIS 1983, P: 102.

وقد تم التعامل مع بنية العناوين بشكل عام كصياغات نصية مختزلة (خطاب مصغر، discours _ mini)، تتجلى من خلالها الدلالات المركزية الكامنة في كل من المكتوب أو المنطوق. كما اعتبر العنوان عنصرا بنيويا يقوم بوظيفة جمالية محددة، مع النص أحيانا أو في مواجهته أحيانا أخرى[1].

غير أن براون ويول، (في كتابهما DISCOURSE ANALYSIS 1983)، لا ينظران إلى "العنوان" كموضوع للخطاب وإنما يعتبرانه أحد التعبيرات الممكنة عن ذلك الموضوع، وتنحصر وظيفته، في تصورهما، في كونه وسيلة خاصة قوية للتغريض، فهو يثير لدى القارئ توقعات قوية حول ما يمكن أن يكونه موضوع الخطاب[2].

إن العنوان بحكم موقعه الدائم في الصدارة، وبحكم طبيعته البنيوية، يشكل، في معمار النص، مجال جذب تتحرك باقي العناصر الأخرى باتجاهه، ومن ثمة فهو يتحكم في اتجاه التأويل لدى المتلقي ويؤثر عليه.

على هذا الأساس إذن يمكن التعامل مع مسألة العنوان انطلاقا من مستويين متواليين، فرز البنى المهيمنة شكليا على النماذج التي يصاغ بها العنوان في الافتتاحية من جانب، ثم تحليل هذه البنى واستنباط مظاهرها وتشكلاتها واستخلاص النتائج من جانب ثان.

فالعنوان في افتتاحيات "الاتحاد الاشتراكي"، يقدم نفسه وفق صياغات متنوعة يمكن تصنيفها والتعامل معها على أساس تشكلها كمجموعة من البنيات نستعرضها على النحو التالي:

1 _ بنية تقابلية.

تأتي على غرار ما يسمى في حقل المنطق ب"القضية الوصلية"، حيث تتكون هذه البنية في الغالب من عبارتين متقابلتين أو من طرفين اثنين "ب" و"ج" تربط بينهما أداة العطف أو الوصل "الواو".

وتتميز هذه البنية بكون قيمتها الدلالية لا تطفو إلى السطح بشكل تام وكامل، وإنما تظل ثاوية في العمق بفعل انبنائها على الاختصار والإيجاز. وتكون صياغة عناوين من قبيل:

_ المعركة الانتخابية والمسألة الاجتماعية.

---

1 صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة، عدد: 164، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، غشت 1992، ص: 236.

2 محمد خطابي، مظاهر انسجام الخطاب، مرجع سابق، ص: 68.

_ الجهاز الإداري ونزاهة الانتخابات.

_ الكتلة الديمقراطية والعمل المشترك.

_ الحكومة والمنهجية الجديدة.

صياغة اختزالية ذات منحى تركيبي متماثل ترتب فيه أطراف الوصل على الشكل القاعدي الآتي: {"ب" + و + "ج"} بحيث يكون الطرف "ب" هو مرجعية الوصل، ويكون الطرف "ج" هو موضوع الوصل، وتتموضع بين الطرفين الأول والثاني الأداة التي تحقق معنى الربط.

فالتقابل الموقعي الذي يحصل في مجمل هذه الملفوظات، والذي يشكل فيه ترابط الوصل عنصرا أساسيا وتقف من خلاله الأداة عند هذا الحد، دون أن تؤدي أي معنى للعطف أو الترتيب أو التسلسل الزمني بين العبارتين...، يأتي في أغلب الأمثلة على صيغة ربط بين بنية أولى نسميها بنية الفاعل موصولة إلى بنية ثانية ندعوها بنية القضية أو الموضوع، وتضطلع البنية الكلية أو البنية الكبرى للوصل بتحقيق وظيفة التبئير FOCALISATION، التي تنسجم تماما مع الوظيفة التكثيفية للعنوان ، صحفيا كان أم غير صحفي.

2 _ بنية تضاد وتعارض.

تأتي في صياغتها شبيهة إلى حد ما بالبنية السابقة المسماة "تقابلية"، وتتجسد نماذجها من خلال بعض الأمثلة كما هو الحال في العنوانين التاليين:

_ معسكر الأمل ومعسكر الفشل.

_ أنصار التغيير ودعاة الجمود.

لكن الفرق الموجود بين البنيتين هو أن الوصل في هذه الأخيرة يربط بين "بنية الفاعل" أي الطرف الأول من الوصل وبنية فاعل آخر مضاد هو الطرف الثاني الذي يحل محل "بنية الموضوع" في النماذج السابقة، حيث يتم التركيز في هذه الصيغة على تبئير هذين الفاعلين بغية تثبيت أركان المفارقة وإقامة معنى التضاد والتعارض، أي المقابلة بين الفاعلين وتكريس قيمتي الإيجابي والسلبي وسحبهما بالتتالي على الذات والآخر كما سنرى في موضع لاحق.

3 _ بنية توجيهية تحريضية.

_ ليطلق سراح ضحايا معركة الديمقراطية.

_ حتى لا يخرج مائلا من الآن.

_ من أجل تأسيس حقيقي للتناوب الديمقراطي.

_ التغيير مهمة كل الاتحاديين.

وهـذه البنيـة تعـد مـن أكثـر البنـى ارتباطـا بمقـالات الـرأي والموقـف عمومـا وبالافتتاحيـات كجـنس صـحفي علـى وجـه التحديـد. وتتميـز باعتمادهـا علـى الوضـوح والمباشـرة واتجاههـا إلى اسـتمالة المتلقـي أو القـارئ واسـتدراجه وإثـارة انتباهـه نحـو موضـوع معـين، مـن خـلال منظـور ورؤيـة بعينهـا بحيـث يتكفـل نـص الافتتاحيـة بعرضـها وتفسـيرها وتبريرها في ثناياه.

ولعـل الملاحظـة الـتي يمكـن لنـا أن نبـديها بالنسـبة للشـواهد أعـلاه هـي أن الافتتاحيـات الـتي يكـون مضـمونها مسـتقصدا التوجيـه أو التحـريض تـأتي في الغالـب مرتبطـة بظرفيـة أو بسياق سياسي خاص كالانتخابات مثلا أو سياق تعيين الحكومة، حيث يلجأ الحـزب عـادة إلى توظيـف منـبره الإعلامـي للتعبئـة والاسـتقطاب بشـكل مكثـف. وهـو مـا يـبرر انبنـاء مجموعة من العناوين، كما يبدو، على استثمار صيغة تفيد في الوقت نفسـه معنـى الرغبـة والدعوة والتأشير الزمني للمستقبل.

4 _ بنية وصفية.

تتجلى من خلال تركيبات وصفية يسودها الاختصار الشديد إذ لا تتجاوز في بعض الأحيان وحدتين أو ثلاث وحدات معجمية كما هو الحال مثلا في العناوين التالية:

_ خطاب الحاضر والمستقبل.

_ حكومة الإصلاح والتغيير.

_ برنامج التغيير والأمل.

ويلجأ إلى هذه البنية الاختزالية في سياق العنونة الصحفية، وبالذات في إطار الركن الافتتـاحي مـن أجـل إعـلان أو تحديـد موقـف حيـال موضـوع مـا، وفي نفـس الوقـت مـن أجـل ترسيخ هذا الموقف في ذهن المتلقي/ القارئ، وحثه على التموضع حياله أو تبنيـه والمصـادقة عليه...

ويغلـب علـى هـذه الصـيغ مـن العنـاوين الصـحفية الـنفس "الشعاراتي" الـدعائي، الـذي يروم "تشفيه"، (ORALISATION)[1]، المقول السياسي وجعله سهلا للفهم والترديد.

5 _ بنية شبه إخبارية.

وتعـد مـن أبسـط البنيـات المسـتعملة في صـياغة العنـاوين، وهـي فقـيرة علـى المسـتوى الدلالي، وضعيفة بطبيعة الحال من حيث القيمة الإخبارية.

1HENRI BOYER, (OUVERTURE ET RASSEMBLEMENT, Deux mots slogans en 1988), **mots**, les langages du politique, N° 22, MARS 1990, P: 5.

فالنماذج التالية على سبيل المثال،

_ عن انتخابات المأجورين.
_ عن الحوار الاجتماعي.
_ حول الانتخابات الجزئية.

تتميز بجنوحها نحو التجرد والحياد حيال الموضوع المطروح في الافتتاحية، وتخلو هذه البنية من أي تموقف أو نية تأثير أو توجيه أو ممارسة أية سلطة على المتلقي، بالرغم من ارتباطها عضويا بعينة من الافتتاحيات يكون موضوعها في الغالب مسرف في النقد والتعليق على وقائع معينة، أو فعاليات حدث أو نشاط معين.

هكذا إذن يتبين لنا من خلال مقاربة المستوى البنائي المرتبط بفاعلية العنوان أن المقال الافتتاحي في جريدة "الاتحاد الاشتراكي" استثمر في سياق عملية العنونة، صيغا متنوعة بنائيا داخل هذا الجنس الصحفي، وإن كان لم يفلت نهائيا من تكرار أو استنساخ بعضها، مما يوحي بأن هذا المستوى يؤدي دورا حيويا في إنتاج الدلالة وتوليد احتمالاتها داخل المقول السياسي من جهة، ويسعف في قراءة هذا المقول وتلقيه وتأويله من جهة ثانية، الشيء الذي يحتم علينا أيضا دراسته ضمن النطاق الخاص بالمقاربة الموضوعاتية.

ب _ بإزاء التغريض، أو الاشتغال التيمي.

الخطاب السياسي، كيفما كان اتجاهه ومنطلقاته، وأيا كانت هوية الجهة التي تنتجه وتتبناه، ومهما كان لونها ودورها وموقعها السياسي، لابد أن ينتج، أو على الأقل ينتقي، مقولاته الخاصة بانسجام مع ذلك الاتجاه وتلك الهوية وبتناغم مع هذا الموقع ومع تحولاته. وهو يستمد قوته وأصالته من قوة وأصالة المقولات والموضوعات التي ينتجها، أي من صدقية طرحها ومن مصداقية النية التي تكمن وراء إشاعتها والترويج لها.

والخطاب السياسي الحزبي، كمثال معبر من بين جملة أنماط شتى من الخطابات السياسية التي تنتجها هيئات وفعاليات سياسية أخرى، يستقي مقولاته بإزاء القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. من معايشته اليومية لتفاعلات هذه القضايا ومن تحليلها واستثمارها ضمن حدود مصالحه الاستراتيجية والتكتيكية المرسومة، محتكما في ذلك بالدرجة الأولى لمرجعياته الإيديولوجية، ثم إلى طبيعة الأدوات التي يوظفها في الاستقراء والتحليل، حيث لا يراهن أي خطاب سياسي حزبي ناجح، كما هو معروف، إلا على المقولات التي تنسجم مع خطه المذهبي وتتواءم مع برنامجه السياسي ودوره الاجتماعي. علما بأنه داخل مجال السلوك والممارسة السياسية عادة لا يحفل، أو لنقل بعبارة أخرى، لا يتم الوقوف كثيرا عند الطابع البراغماتي الواضح لهذه المراهنة.

غير أنه قبل الخوض في الموضوع نشير إلى أن الخطاب الافتتاحي الذي نتعامل معه أرتبط في إنتاجه بسيرورة من السياقات السياسية المختلفة، أبرزها تعيين حكومة عبد اللطيف الفيلالي الثالثة (13 غشت 97)، وسياق الانتخابات البرلمانية بشطريها، ثم سياق تعين اليوسفي وزيرا أول مكلف بتشكيل الحكومة (4 فبراير 1998)، وأخيرا تنصيب حكومة التناوب في (14 مارس 1998). علما بأن هذا الارتباط ينعكس بداهة على البنية الموضوعاتية لهاته الافتتاحيات.

يتجاذب المقال الافتتاحي من حيث اشتغاله الموضوعاتي في جريدة "الاتحاد الاشتراكي" على امتداد الفترة الزمنية المدروسة وعلى سبيل الهيمنة حقلان مقوليان متقابلان:

_ حقل المقولات المتعلقة بتيمة "الأزمة".

وهو الحقل الذي يحتل فيه هذا المفهوم موقعا محوريا، ويصاغ من خلاله نمط متداول من الخطاب السياسي الذي يعبر عن مواقف الحزب تجاه بعض القضايا والمشاكل الأساسية المطروحة على الساحة السياسية[1].

ويتم توظيف هذا المفهوم وكثير من توابعه ووحداته الملحقة التي تشترك أو تتقاطع معه دلاليا في سياق خطاب ذي وظيفة انتقادية تتوخى كشف وتعرية الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي المتردي عبر الاحتجاج بالوقائع، والاستشهاد بالمعطيات، والاستدلال بالأرقام والإحصائيات..

كما يتميز هذا الخطاب الذي يستثمر مفاهيم "الأزموية" واشتقاقاتها ومرادفاتها، بكونه ينطلق من اعتبار شروط الأزمة شاملة ومستشرية، ويستلزم تحديدها تحليل البنيات والهياكل، وخاصة في المجالين السياسي والاقتصادي، والمناداة بضرورة تغيير البنيات والاختيارات المتبعة منذ الاستقلال لأنها وراء التأزم والتعثر في كل المجالات[2].

وتشكل تيمة "الأزمة"، التيمة المهيمنة التي تنتشر بوضوح على مساحة الخطاب السياسي، (والرسالة الإعلامية)، لحزب الاتحاد الاشتراكي، في سياق تواجده في مقام المعارضة بالتحديد. كما يتحرك في فلكها جملة من الوحدات تأتي على شكل مفردات أو مركبات إسنادية وجملية تنتج نفس المعنى، حيث يبرز مفهوم الأزمة ويطفو باستمرار على سطح متواليات الخطاب الافتتاحي وملفوظاته، (أنظر الجدول1).

---

1 أنظر في هذا الصدد محمد جسوس، (أزمة المجتمع العربي وأزمة اليسار)، الوحدة، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، عدد: 6 مارس 1985، ص: 15.

2 محمد برادة، (تصريف "الأزمة")، آفاق، منشورات اتحاد كتاب المغرب، عدد: 4 سنة 1979، ص: 3.

الجدول الأول

التاريخ	عنوان الافتتاحية	المقطع النصي	التيمة	توابع ووحدات ملحقة
97/08/13	في أفق انتخاب ممثلي المأجورين	لقد عبث المفسدون بالاستحقاقات الستة الماضية، وتدخل أعوان الإدارة بشكل مكشوف لتزوير إرادة الناخبين، واستعمل المال بكثافة لشراء الذمم، وأخلت السلطات العمومية بالتعاقد المبرم من أجل النزاهة الانتخابية ولم تف بالالتزامات المعلنة... وعسى أن تتحرك في ضمائر المفسدين روح الوطنية لإخراج المغرب من مأزقه وأزماته.	الأزمة/ الفساد	العبث، التزوير، الفساد، استعمال المال، الإخلال بالتعاقد،...
97/08/17	منطلقات الاتحاد	إن ما شاب اقتراع 13 يونيه المتعلق بالانتخابات الجماعية يجب وضع حد له، وأن الإحباط الذي أفرزته هذه الانتخابات لدى فئات واسعة من الشعب المغربي كان من بين منتجيه الحياد السلبي للسلطات والتحالف الإداري المالي الذين عاثوا في الاقتراع فسادا..	الأزمة/ الفساد	الإحباط، الحياد السلبي، التحالف الإداري والمالي، الفساد
97/09/15	التوتر الاجتماعي والانتخابي ومسؤولية الحكومة	..وقد شهدت وتشهد عدة قطاعات حركات احتجاجية من وقفات واعتصامات وإضرابات، خاصة في قطاع الصحة والبريد والأبناك والتعليم، هذا التوتر القائم اقترن بسيل من الخروقات في سير الإعداد للعمليات الانتخابية من طرف خصوم الديمقراطية الذين يعملون بشكل علني أو متستر لإجهاض المسلسل الديمقراطي..	الأزمة/ الفساد	الاحتجاج، الاعتصام، الإضراب، التوتر، الخروقات، إجهاض المسلسل الديمقراطي..

97/09/15	**التوتر الاجتماعي والانتخابي ومسؤولية الحكومة**	إن ما ميز الانتخابات الجماعية ليوم 13 يونيو من خروقات وانتهاكات للتصريح المشترك ومدونة الانتخابات، وما تم تسجيله يومها من حياد سلبي للسلطات أمام استعمال المال علانية وعلى رؤوس الأشهاد وهو ما تكرر يوم انتخابات الرؤساء أن ذلك كله كان مؤشرا على أن أعداء التغيير ماضون في عملهم يتطورون في أساليبهم دون رادع...	**الأزمة/ الفساد**	**خروقات، انتهاكات، حياد سلبي، استعمال المال، اليأس، الإحباط، أعداء التغيير، أعداء الديمقراطية،**
97/09/15	**التوتر الاجتماعي والانتخابي ومسؤولية الحكومة**	..وهكذا في كل أوجه التوتر القائم نجد أن الحكومة هي المسؤولة أولا وأخيرا، إذ أخلت بالتزاماتها من جهة، وهي المسؤولة عن الحياد السلبي للسلطات تجاه استعمال المال أو العنف الذي طبع الانتخابات الجماعية وهي المسؤولة أخيرا، عن الحرب المعلنة بلا رادع من طرف أعداء التغيير وخصوم الديمقراطية...	**الأزمة/ الفساد**	**التوتر، إخلال الحكومة بالتزاماتها، الحياد السلبي، استعمال المال، العنف، أعداء التغيير، خصوم الديمقراطية،**

97/09/25	معركة الإصلاح.. معركة كل المغاربة	نعم إن هذه المراكز التي هي عبارة عن مجموعة من اللوبيات والشبكات، لن تذخر أي جهد للتشويش على ما سماه الأخ اليوسفي، ب "التعاقد الأدبي" بين جلالة الملك وأحزاب المعارضة لإنجاز الإصلاحات السياسية التي يحتاجها المغرب. لكن إذا كانت هذه المراكز قد توفقت في مراحل معينة لإجهاض العمل الإصلاحي فإن السؤال الذي يطرح اليوم، هو هل ستتحرك هذه العناصر المحافظة، بنفس الشكل والأسلوب، لضرب الطموح المغربي في الانتقال الديمقراطي؟	الأزمة/ الفساد	**اللوبيات والشبكات، التشويش، إجهاض العمل..، العناصر المحافظة،**
97/10/02	الخطوات الأولى لمشروع التغيير	..وقد أدركت [الأطر الحزبية] كيف قادت الدغمائية السياسية وسيطرة اختيارات ذات بعد واحد، وفساد التسيير، وتكالب التحالفات المصلحية، بلادنا إلى حافة الإفلاس،	الأزمة/ الفساد	**الدغمائية السياسية، فساد التسيير، تكالب التحالفات المصلحية، الإفلاس،**
97/10/09	حتى لا يخرج مائلا من الآن..	..لقد خرج المغرب من انتخابات 12 يونيه 1997 بشرخ واضح في مصداقيته السياسية.. حيث كان استعمال الأموال وسكوت السلطات عن ذلك، وتعطيل القوانين الزاجرة لهذه الممارسات، سببا في إشاعة جو من الامتعاض والخيبة، جعل كثيرا من المواطنين يتساءلون عن الجدوى من الاستمرار في الذهاب إلى صناديق الاقتراع، بل وعن جدوى العمل السياسي برمته في بلاد لا تغير جلدها رغم كل الوعود والالتزامات.	الأزمة/ الفساد	**شرخ المصداقية، استعمال الأموال، تعطيل القوانين، جو الامتعاض، الخيبة...**

97/10/10	**مصداقية الخطاب من مصداقية رجاله**	إن حجم البطالة ومستوى الفقر ونسبة الأمية وتدهور العالم القروي وضعف التمدرس وتراجع الاستثمارات..كلها مظاهر تعبر عن إخفاق الحكومات التي تولت المسؤولية، وهو إخفاق لا يمكن التستر عنه بترويج أو اقتباس خطاب لا يتناغم أو ينسجم مع مردديه، والذي سيظهر به حاملوه، كالذي يكتري لباسا ليس على المقاس، لحضور حفل أو مناسبة من المناسبات.	**الأزمة/ الفساد**	**البطالة، الفقر، الأمية، إخفاق الحكومة،**
97/10/14	**الشباب المغربي وسؤال الديمقراطية**	..نعم لقد راهنت القوات الرجعية على نشر اليأس وعلى استعمال المال، لكن الشعب المغربي يراهن اليوم على وعي شبابه، هذه القوة الحية المؤهلة لصنع التغيير، لأنها تمثل طاقة حية وفاعلة لا يمكن أن يظل جزء منها، يعيش في ظل اللامبالاة أو عدم الاكتراث أو يراهن على المجهول.	**الأزمة/ الفساد**	**القوات الرجعية، اليأس، استعمال المال،**
97/10/21	**حكومة صناديق الاقتراع**	..وما ميز الحكومات المتعاقبة أنها _ حكومات كانت تتكون مما يسمى بأحزاب اليمين والتكنوقراط _ وأنها حكومات تتغلب على توجهاتها النظرة القطاعية بحيث داخل الحكومة الواحدة توجد عدة "حكومات" مما أدى إلى انعدام التخطيط والتنسيق ووحدة الرؤى والأهداف.	**الأزمة/ الفساد**	**انعدام التخطيط والتنسيق، انعدام وحدة الرؤى والأهداف،**

97/10/22	**رسالة الشباب**	..وهكذا، فإن الشبيبة المغربية هي ضحية مناهج واختيارات وسياسات أدت بها إلى الحالة التي توجد عليها اليوم، البطالة والبطالة الجامعية، وحيث المشاكل التي يعاني منها الشباب المغربي في المدن والمراكز القروية.	**الأزمة/ الفساد**	**البطالة، المشاكل،**
97/10/25	**المعركة الانتخابية والمسألة الاجتماعية**	إذن هناك إهمال كبير للحكومات المتعاقبة للملف الاجتماعي، إذ مقابل هذا تضخمت أرقام البطالة وتدنى مستوى العيش وانتشرت مدن الصفيح وتوسعت دائرة التسول وأصبح المغرب يعيش ما يسمى بظاهرة أطفال الشوارع الذين يقدر عددهم بعشرات الآلاف إلى غير هذا من الظواهر المؤلمة التي تمس بكرامة ومشاعر المغاربة.	**الأزمة/ الفساد**	**إهمال، تضخم أرقام البطالة، التسول...**

معاناة، أزمات، المديونية، البطالة، الأمية، الفشل، الإفلاس، مناهضة التغيير، التخلف، الأزمة، المخاطرة بمصير الوطن والشعب.	**الأزمة/ الفساد**	..الفريق الأول يعرفه واقع البلاد ومعاناة أبنائها، والأرقام المعبرة عن أزماتها، لاسيما من هذه الأرقام تلك التي تدل على حجم المديونية وحجم البطالة وحجم الأمية وحجم العجز في مجال السكن والصحة وبقية الخدمات الاجتماعية. فهذا المعسكر المتسمة اختياراته وسياسته وتدبيره لشؤون البلاد طوال سنوات عديدة، بالفشل والإفلاس، ليس له من برنامج حقيقي سوى مناهضة التغيير بكل الوسائل والأساليب، حفاظا على مصالحه ومواقعه، ولو كان ثمن إبقاء ما كان على ما كان، هو المزيد من الأزمة والتخلف والمخاطرة بمصير الوطن والشعب.	**معسكر الفشل ومعسكر الأمل**	**97/11/12**
وباء خبيث، معاناة، تضرر،وباء السياسة،	**الأزمة/ الفساد**	..إن ما خلفته عقود التسيير اليمينية هو بمثابة وباء خبيث، أقلية محظوظة هي الناجية منه، وهذا ما تدل عليه الأرقام، إلا أن الأرقام تؤكد في نفس الوقت أن الأكثر معاناة وتضررا من وباء السياسة التي ظل يسلكها اليمين المتحالف هم الفلاحون والشباب والنساء.	**الضحايا الأكثر تضررا**	**97/11/13**

97/11/13	**الضحايا الأكثر تضررا**	..وتبين الأرقام التي أصبح الجميع بالمناسبة يستشهد بها أن الأكثر تعرضا للاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي هي المرأة والشاب والفتاة، فهي الأكثر معاناة من الأمية، ومن البطالة، ومن ضمانات الشغل، ومن الحيف في الأجور، وكأن المرأة في ظل نظرة وسياسة حكومات اليمين مواطن من الدرجة الثانية.	**الأزمة/ الفساد**	**الاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، الأمية، البطالة، الحيف في الأجور،**
97/11/17	**انتخابات 14 نونبر من أجل فهم ما حصل**	..أولا، اتضح أن مراكز مناهضة الإصلاح الرافضة للتغيير عملت بكل وسائلها المعروفة والمشينة لإفساد الانتخابات، وليبقى ما كان على ما كان دفاعا عن مصالحها وامتيازاتها وتمسكا بمراكزها، وأكدت أنها مستعدة في سبيل ذلك لضرب كل القوانين والمواثيق والمبادئ الأخلاقية ومستعدة لضرب مصلحة البلاد وتشويه سمعتها دوليا وتكريس استغلال الأوضاع الاجتماعية لفئات عريضة من المجتمع، وترسيخ اليأس.	**الأزمة/ الفساد**	**مراكز مناهضة الإصلاح، إفساد الانتخابات، ضرب كل القوانين، ضرب مصلحة البلاد، تشويه سمعة البلاد، ترسيخ اليأس.**
97/12/03	**أخطبوط الفساد**	..وبما أن الفساد انتشر بكيفية مثيرة، وفي غياب وسائل الردع الممكنة، فقد أصبحت للفساد رموزه، بل تحولت هذه الرموز إلى لوبيات و"مافيات" أضحت تهدد التطلعات المشروعة للأمة ومصالحها الاستراتيجية.	**الأزمة/ الفساد**	**الفساد، لوبيات، مافيات،...**

97/12/03	**أخطبوط الفساد**	..والجدير بالذكر أن الفساد لم يعد محصورا في المجال الإداري أو المالي، بل تعدى ذلك إلى المجال السياسي، إذ أن لوبيات الفساد بدأت تتحرك منذ التسعينات لكي تلعب دورا سياسيا من خلال السيطرة على الجماعات المحلية والدخول إلى البرلمان... وهو ما أدى إلى إفساد العمل السياسي حيث بدل أن يكون المال محركا للتنمية، أصبح وسيلة للتحكم في المؤسسات الدستورية، إذ أخذ المغرب يعيش نفس التجارب التي عاشتها بعض دول أمريكا اللاتينية.	**الأزمة/ الفساد**	**الفساد، لوبيات الفساد، إفساد العمل السياسي،**
97/12/03	**أخطبوط الفساد**	..نعم، إن قوى الفساد تراهن على معطيات الجهل والفقر وعلى نشر حملات التيئيس والتشكيك، وبالتالي على إشاعة التذمر ومحاولة تحويل الكرة إلى ملعب الأحزاب الوطنية، وذلك في محاولة للحفاظ على مصالحها الطبقية وعلى إدامة الفساد بتمظهراته المختلفة التي تخدم وتنمي هذه المصالح. وهذه خطة مدروسة ومخدومة تكررت عدة مرات، لكنها اليوم يتم تسريبها بكيفية ذكية وتناورية.	**الأزمة/ الفساد**	**قوى الفساد، الجهل والفقر، التيئيس، التشكيك، إشاعة التذمر، إدامة الفساد،**
97/12/26	**إرادة التغيير مطلب عميق وحقيقي**	..لكن مراكز مناهضة الإصلاح واللوبيات المتشبثة بالاحتفاظ بمصالحها المفرطة، أبت إلا أن تعمل على تعقيد الخريطة السياسية بمختلف الوسائل غير المشروعة، وقوفا في وجه كل تغيير،	**الأزمة/ الفساد**	**مناهضة الإصلاح، اللوبيات، الوقوف في وجه التغيير.**

98/03/16	**حكومة الإصلاح والتغيير**	..بالطبع لقد عانى المغرب، طيلة عدة عقود، من مظاهر الفساد والشطط في استعمال السلطة، كما يعاني شعبه من مظاهر التفاوت الكبير والمريع، ما بين الطبقات والجهات، حيث يتدنى مستوى العيش والتعليم، وحيث تصاعد البطالة التي تمس خريجي الجامعات والمعاهد العليا، إلى غير هذا من المشاكل والأزمات التي تحتاج إلى معالجات جديدة ومغايرة في إطار استراتيجية تربط ما بين النمو والبعد الاجتماعي في سياق الإصلاحات الكبرى التي ينتظرها الشعب في العديد من المجالات.	**الأزمة/ الفساد**	**مظاهر الفساد، الشطط في استعمال السلطة، تدني مستوى العيش والتعليم، تصاعد البطالة،...**

_ حقل المقولات المتعلقة بتيمة "التغيير".

ويظهر من خلاله أن مؤشر الانزياح في مضمون الخطاب السياسي الحزبي طفق يميل تدريجيا ليستوعب هذا الأخير الحديث عن قضايا أخرى غير تلك التي كان يطرحها في السابق.

وبدأت ملامح تحول الخطاب تبرز في الافتتاحيات، بارتباط وتزامن مع مسلسل المشاورات التي جرت بين الفاعلين الأساسيين حول موضوع حكومة التناوب، وتوالي الترتيبات التي أفضت إلى مشاركة أحزاب المعارضة الديمقراطية، (الاتحاد الاشتراكي وحلفائه)، في تحمل المسؤولية التنفيذية. كما ارتبطت بسياق تشكيل الحكومة فعليا، وما استتبع هذا الحدث من تبادل في المواقع السياسية بين الأحزاب.

وتجسد هذا الانزياح والتحول في الاتجاه نحو تداول بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بفعل الإصلاح والتغيير، وفي زاوية المعالجة المغايرة التي أصبح الخطاب الافتتاحي يتناول من خلالها بعض القضايا، بدءا من تعيين الوزير الأول وتشكيل الحكومة، مرورا بخصوصية الموقف الإيجابي إزاء مضمون البرنامج الحكومي، وصولا إلى تفاصيل العمل الحكومي اليومي الذي أصبح الخطاب الافتتاحي يفرد له، إلى جانب تغطية النشاط الحزبي المعتاد، مساحة موازية ويواكبه بالتزكية والموقف المساند.

ولعل هذا الواقع هو الذي نبه أحد الفاعلين الاتحاديين إلى وصف السياق الذي طرح فيه مفهوم التناوب بكونه إحدى لحظات الخطاب الحزبي في المغرب الأشد خضوعا للمفارقات، إذ لاحظ في مقابل انبثاق مفاهيم جديدة لا علاقة لها بأصل الاختيار الديمقراطي، تجاهلا لأسئلة التداول الحقيقية[1]. (أنظر الجدول 2).

1 محمد الساسي، تفاصيل سياسية، مرجع سابق، ص ص: 16، 17.

الجدول الثاني

التاريخ	العنوان	المقطع النصي	التيمة	توابع ووحدات ملحقة
97/08/24	الخطاب الملكي والثورة الجديدة من أجل الإنقاذ والتغيير	وهكذا فإن معركة اليوم، هي معركة الإنقاذ الوطني وهو إنقاذ لا يمكن أن يتبلور أو يتأسس بالمتمنيات ولكن بالإرادة الحازمة التي تعبئ الطاقات والإمكانات وتوفر الوسائل وتشحذ الهمم، في إطار انتقال ديمقراطي هادئ، يقوم على حرية الاختيار واحترام الإرادة الشعبية. وهنا، وبموازاة لمسؤولية المدارس السياسية، فإن للشعب المغربي مسؤوليته الكبرى، في المساهمة في عملية الإنقاذ والتغيير بمشاركته بكل وعي في بناء المؤسسات الدستورية الجديدة، وفي تحديد طبيعة الحكومة المقبلة، التي ستتولى مهام البناء والتطور، ومهام تلك الثورة الدائمة والمستمرة والجديدة التي تحدث عنها الخطاب الملكي.	التغيير/ الإصلاح	الإنقاذ، التعبئة، الوعي، المسؤولية، البناء، التطور
97/10/02	الخطوات الأولى لمشروع التغيير	..وإن بناء هذه السياسة الجديدة يبدأ من هذا التحول النوعي الذي يجعل التغيير مشروعا مشتركا لكل طاقات المجتمع في تعدديتها واختلاف تجاربها وهو تحول ضروري ليس فقط من أجل ضمان قاعدة أوسع لبرامج المعارضة، ولكن أيضا لتحديث المجتمع السياسي وتحديد طاقاته ومشاريعه.	التغيير/ الإصلاح	السياسة الجديدة، التحول النوعي، تحديث المجتمع السياسي،

97/10/12	صياغة مشتركة لبرنامج التغيير في مناخ الثقة والشفافية	..إذ أن الاتحاد الاشتراكي برصيده التاريخي وتجربته الطويلة وعلاقاته الدولية وامتداداته الشعبية، وبتلاحمه مع القوى المدعمة للتغيير داخل المجتمع المدني وعالم المقاولة، يمكن أن يخلق جوا من الثقة والمصداقية، ومناخا جديدا قوامه الحوار والمشاركة وانبعاث الحماس للتوجه إلى المستقبل بتحدياته الراهنة والمقبلة في إطار تناوب ديمقراطي، ينقل المغرب من مرحلة إلى أخرى، لإنقاذه وتأهيله لخوض معركة التنمية والتقدم الاجتماعي.	التغيير/ الإصلاح	**جو الثقة والمصداقية، مناخ جديد، الحوار، المشاركة، انبعاث الحماس، التوجه إلى المستقبل، تناوب ديمقراطي، الإنقاذ، التأهيل، التنمية التقدم الاجتماعي**
97/10/12	صياغة مشتركة لبرنامج التغيير في مناخ الثقة والشفافية	إذن هناك نقاش مفتوح بين الاتحاد الاشتراكي والقوى الفاعلة في الحقل الاقتصادي، المهتمة والمؤمنة بمسألة التغيير. وهو نقاش سيسفر عن نتائج إيجابية ومقترحات عملية لإعداد البرنامج الانتخابي الذي سيكون برنامج المستقبل. لكن نجاح أي برنامج يتوقف على خلق جو الثقة وعلى حماس الشعب المغربي ودعمه.	التغيير/ الإصلاح	**برنامج المستقبل، جو الثقة،**
97/11/12	معسكر الفشل ومعسكر الأمل	..لكن لحسن حظ المغرب أنه يتوفر على فريق قوي بمبادئه وبرامجه البديلة ورجاله الأكفاء، فريق يعمل من أجل التغيير والإصلاح للخروج بالبلاد من أزماتها الخانقة. إنه فريق التغيير والأمل الذي يتصدره الاتحاد الاشتراكي ويشكل عموده الفقري.	التغيير/ الإصلاح	**فريق قوي، برامج بديلة، رجال أكفاء، التغيير، الإصلاح، الأمل،**

97/11/17	انتخابات 14 نونبر من أجل فهم ما حصل	..وبالرغم مما حصل، وبالرغم من كل الاستعدادات... لاستنساخ نتائج انتخابات 1993 أو إنتاج نتائج أقل منها، فإن النتائج من حيث مدلولها السياسي جاءت لتؤكد أن الاتحاد الاشتراكي هو الذي يجسم البديل بالفعل في هذه البلاد، نظرا لمصداقيته مع الجماهير، ولتاريخه ونضاله وتضحياته لمصلحة البلاد وارتباطه على الدوام بأوضاع كل فئات المجتمع وبمشاكلها وهمومها.	التغيير/ الإصلاح	**البديل، المصداقية مع الجماهير، التاريخ، النضال، التضحيات، الارتباط بأوضاع كل فئات المجتمع وبمشاكلها وهمومها.**
97/11/27	معركة الأمل متواصلة	إذن معركة الأمل في مواجهة مخطط التيئيس والتنفير ستتواصل، لأن الانتخابات النيابية، بينت وكشفت بأن لا خيار للقوى الديمقراطية إلا بناء وتعميق الأمل في صفوف الشعب لمواجهة المفسدين وغيرهم من أولئك الذين يصطادون في الماء العكر.	التغيير/ الإصلاح	**معركة الأمل، بناء الأمل، تعميق الأمل، مواجهة المفسدين.**
97/12/03	أخطبوط الفساد	..وأن الشعب المغربي بقدر ما ينظر إليه البعض بنظرات ملؤها التشاؤم، فهو شعب يطمح إلى التغيير وإلى بناء علاقات جديدة تحكمها قواعد الجدية والبناء والإصلاح، حيث يمكن اختزال إشكالية المرحلة الراهنة في كيفية البحث عن سبل الإنقاذ، لأنه لا يمكن لكل من له غيرة على مصلحة ومستقبل هذه البلاد أن يقبل بأن يظل الوطن عرضة للفساد والمفسدين.	التغيير/ الإصلاح	**شعب يطمح إلى التغيير، بناء علاقات جديدة، الجدية والبناء والإصلاح، البحث عن سبل الإنقاذ،**

97/12/26	إرادة التغيير مطلب عميق وحقيقي	إن إرادة التغيير مطلب عميق وحقيقي للشعب المغربي، يدل عليها أكثر من مؤشر، بل حتى الأحزاب اليمينية رفعت ذات الشعار لتتملق للجماهير الشعبية وتساير التيار السائد في البلاد.	التغيير/ الإصلاح	**إرادة التغيير،**
98/01/31	التغيير والمجتمع المدني بالمغرب	..وأن التناوب رغم الظروف المحيطة به والملابسات التي تكتنفه، يمثل المفتاح الحقيقي لمباشرة الإصلاحات الضرورية التي تحتاجها البلاد في المرحلة الراهنة،	التغيير/ الإصلاح	**الإصلاحات،**
98/01/31	التغيير والمجتمع المدني بالمغرب	إن حركة التغيير لا ينظر إليها بنظرة استوزارية، بل بنظرة مجتمعية لتأهيل المغرب والمغاربة بما يتوفرون عليه من طاقات ومؤهلات لمواجهة تحديات نهاية القرن والقرن المقبل.	التغيير/ الإصلاح	**حركة التغيير، النظرة المجتمعية، تأهيل المغرب والمغاربة،**
98/02/06	التغيير إرادة مشتركة	..ويعود مرد هذا الارتياح إلى عمق الرغبة الجماهيرية في التغيير والتجديد، وهي الرغبة التي كشفت عنها الاستحقاقات الأخيرة، وطال انتظارها لسنوات طويلة،	التغيير/ الإصلاح	**الارتياح الشعبي الواسع، عمق الرغبة الشعبية،**
98/02/06	التغيير إرادة مشتركة	..وهكذا، فحين يكون التغيير مطلوبا على هذا المستوى، من أعلى سلطة في البلاد إلى عمق الحواضر والبوادي، فإن هذا من شأنه أن يفتح أمام المغرب آفاقا جديدة لدعم استقراره وضمان نموه، وتأهيله لمواجهة التحديات الجهوية والدولية،	التغيير/ الإصلاح	**التغيير، يفتح أمام المغرب آفاقا..، دعم استقراره، ضمان نموه، تأهيله لمواجهة التحديات،**

98/02/06	التغيير إرادة مشتركة	قطار التغيير ينطلق إذن، بهذا الحدث التاريخي، الذي يؤشر لبناء مرحلة جديدة من تاريخ المغرب، وحين يتوفر لمسلسل التغيير، هذا الدعم والتجاوب، ويخلف هذا الحجم من الارتياح، فإن المستقبل لا يمكن أن يكون إلا مطبوعا بالأمل ومن مستوى طموحات جلالة الملك والشعب المغربي،	التغيير/ الإصلاح	**قطار التغيير، مرحلة جديدة، الدعم والتجاوب، الارتياح، الأمل، طموحات جلالة الملك والشعب المغربي،**
98/02/07	التغيير مهمة كل الاتحاديين	إذن ها نحن على أبواب التغيير الذي يفتح أمام شعبنا آمالا عراضا مما يطرح على حزبنا أن يكون في مستوى هذه الآمال، بتكاثفه وتعبئته وقدرته على التأطير والتجنيد وهذه من مسؤوليات اللجنة المركزية التي عليها أن تبلور كافة الصيغ والأشكال لتجعل من مهمة التغيير مهمة كل الاتحاديين والاتحاديات.	التغيير/ الإصلاح	**التغيير، يفتح أمام شعبنا آمالا عراضا،**
89/02/09	اللجنة المركزية اجتماع تاريخي لحدث تاريخي	..الحكومة الجديدة ستعمل بكل قوة على الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد، وإنجاز الإصلاحات الأساسية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى إعادة الاعتبار للعمل السياسي وتخليق الحياة العامة وحماية كرامة المواطن وحريته.	التغيير/ الإصلاح	**إنجاز الإصلاحات، تخليق الحياة العامة، حماية كرامة المواطن وحريته،**

98/02/12	من مؤشرات الثقة والارتياح	..أن الأخ اليوسفي يتوفر على مساندة ودعم من طرف مختلف الأوساط والفئات والطبقات مما يؤهله لقيادة التغيير وتدشين عهد جديد يرسي أسس التضامن والتشارك والتعاون ما بين مختلف المكونات الاجتماعية، في الاتجاه الذي يبعث على الأمل والحماس واستنفار إمكانات المغرب وطاقاته الخلاقة.	التغيير/ الإصلاح	**مساندة ودعم، التضامن، التشارك، التعاون، الأمل، الحماس، استنفار إمكانات المغرب وطاقاته الخلاقة،**
98/02/12	من مؤشرات الثقة والارتياح	.. إن هذا يمهد فعلا إلى دخول المغرب لمرحلة جديدة في تاريخه تؤكد فعلا على أن الحياة الاقتصادية بالمغرب في حاجة إلى استقرار سياسي، وإلى حكومات تتمتع بالمصداقية والشفافية والنزاهة ومما يؤكد بأن اختيار جلالة الملك للأخ اليوسفي وزيرا أول هو اختيار تؤكد صحته كل المؤشرات، ومن بينها المؤشرات المالية والاقتصادية.	التغيير/ الإصلاح	**مرحلة جديدة، في حاجة إلى استقرار سياسي، حكومات تتمتع بالمصداقية والشفافية والنزاهة،**
98/03/14	المغرب، اليوم، على أبواب مرحلة سياسية جديدة	..وهكذا، فإن التغيير الذي سيشهده المغرب اليوم هو تغيير يريده جلالة الملك ويريده الشعب المغربي وقواه الحية، حيث الأمل في أن تباشر الحكومة الجديدة ملف الإصلاح الشمولي، لتأهيل المغرب لمواجهة تحديات نهاية القرن وبداية القرن المقبل،	التغيير/ الإصلاح	**تغيير يريده جلالة الملك، تغيير يريده الشعب المغربي، الإصلاح الشمولي لتأهيل المغرب، مواجهة التحديات.**

98/03/14	المغـرب، اليـوم، علـى أبواب مرحلـة سياسـية جديدة	..إذن من المنتظر أن يتم تنصيب الحكومة الجديدة اليوم من طرف جلالة الملك وهو تنصيب سيضع المغرب علـى إيقـاع سياسي جديـد، عنوانـه التنـاوب علـى المسؤولية الحكوميـة والتنافس في إطار من الشـفافية والنزاهـة لخدمـة المصـالح العليا للـبلاد حيـث المغـرب يواجـه اليـوم تحـديات ترابيـة واقتصادية ومالية وثقافية واجتماعية وهي تحـديات تقتضـي وتتطلب تعميق التعبئة الشـعبية لبعـث..... الحمـاس والأمـل والتواصـل الجمـاهيري الشـفاف وبنـاء الثقافـة السياسـية الجديدة التي تساهم في تأطير المواطنين التأطير الحقيقي..	التغيير/ الإصلاح	**إيقاع سياسي جديد، التناوب، التنافس في إطار مـن الشـفافية والنزاهة، الحمـاس والأمـل والتواصـل الجماهيري الشفاف، بنـــاء الثقافـــة السياسية الجديدة.**
98/03/16	حكومـــة الإصـــلاح والتغيير	..إذن الحكومة الجديدة هـي حكومـة تمهـد لتحـول سياسـي بالمغرب، يتمثل في تدشين عهد التناوب علـى الحكـم. وهـي حكومة، بالنظر إلـى تكوينهـا السياسـي، حكومـة سـيتمركز اهتمامها على الجانب الاجتماعي الذي تم إهماله لمدة سـنوات حتى تضخمت مشاكله وكبرت، وأصبح يمثل بؤرة مـن بـؤر التوتر والتأزم في مغرب اليوم.	التغيير/ الإصلاح	**تحـــول سياســـي بـــالمغرب، تدشـــين عهد التناوب،**

98/03/16	حكومة الإصلاح والتغيير	..ومعركة الإصلاح، ليست معركة عادية أو سهلة على كل حال، ولكنها في ظل الأوضاع الحالية بالمغرب، ستمثل نوعا من الجهاد الذي يتطلب النفس الطويل والمبادرة الجريئة والشجاعة المسؤولة والتواصل الجماهيري الشفاف، لتعبئة الشعب المغربي وتمكينه من كل المعطيات والحقائق.	التغيير/ الإصلاح	**معركة الإصلاح، الجهاد الذي يتطلب النفس الطويل والمبادرة الجريئة والشجاعة المسؤولة والتواصل الجماهيري الشفاف.**
98/03/16	حكومة الإصلاح والتغيير	..بهذا يكون التغيير، الذي أرساه جلالة الملك، تغييرا ملموسا على أرض الواقع، تغييرا في المناهج والبرامج وفي تنظيم العلاقة ما بين المجتمع والدولة، على أسس النزاهة والشفافية واستعادة الثقة، العامل الحاسم في تعبئة الإمكانات والموارد والطاقات، لأنه بإشراك المغاربة في الشأن السياسي العام وباتضاح الآفاق أمامهم، سيزداد حماسهم ودعمهم للإصلاح والتغيير والتطور.	التغيير/ الإصلاح	**تغييرا ملموسا على أرض الواقع، تغييرا في المناهج والبرامج، على أسس النزاهة والشفافية واستعادة الثقة، اتضاح الآفاق أمامهم، سيزداد حماسهم ودعمهم للإصلاح والتغيير والتطور.**

98/03/18	الحكومة والمنهجية الجديدة	..أن عهد التناوب الذي يدشنه جلالة الملك، يمثل معطى جديدا في الحياة السياسية المغربية، ويشكل تحولا لابد وأن تتحول معه كل الأشياء، لا من حيث نوعية التسيير أو الإدارة أو من حيث طبيعة العلاقة مع المواطنين أو من حيث ترتيب الأسبقيات،	التغيير/ الإصلاح	**التناوب يشكل معطى جديدا في الحياة السياسية المغربية،**
98/03/24	غدا أول اجتماع لمجلس الحكومة	..إذن من تنظيم العمل الحكومي، إلى تدشين مسلسل الإصلاح الإداري، ستكون الحكومة قد وضعت سكة التحول على طريق التغيير، الذي يدعم الاستقرار السياسي ، ويؤهل المغرب لمواجهة التحديات التي تنتظره، في إطار البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الذي ينتظر عرضه على البرلمان في دورته المقبلة.	التغيير/ الإصلاح	**تنظيم العمل الحكومي، تدشين مسلسل الإصلاح الإداري، الاستقرار السياسي، موجهة التحديات.**
98/04/10	دورة الربيع البرلمانية دورة تاريخية	..لأن الهدف هو إرساء تقاليد ديمقراطية جديدة، تمهد حقيقة للتحول السياسي الذي ينشده المغرب، على قواعد الدمقرطة الحق وفي مناخ يؤسس لبناء علاقات نوعية ما بين كل البنيات المؤسسية، لتدعيم الاستقرار السياسي ببلادنا، ولتجنيد كل الطاقات والإمكانات لموجهة التحديات التي تواجهنا، ترابية كانت أو اقتصادية ومالية واجتماعية وثقافية.	التغيير/ الإصلاح	**التحول السياسي، تدعيم الاستقرار السياسي، مواجهة التحديات،**

98/04/19	برنامج التغيير والأمل	..وهكذا، فمنهجية التغيير هي منهجية ترمي إلى "عصرنة البلاد على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، "وإلى تكييف المغرب مع مقومات المجتمع الجديد، مجتمع الإعلام والمعرفة، ليحتل المكانة اللائقة به من حيث التحكم في التكنولوجيات الجديدة والمجالات الاقتصادية المتقدمة ويستوعب قيم الحداثة مع الحفاظ على مقوماته الثقافية والحضارية وهويته التي صيغت عبر القرون من خلال تراكمات ساهمت فيها الحضارات الأمازيغية والعربية والإفريقية وتشبعت بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، مما أفرز إنسية قوامها التسامح واحترام الغير والتضامن والاعتداد بالاجتهاد والطموح إلى التقدم والرقي..	التغيير/ الإصلاح	**الأمل، عصرنة البلاد، تكييف المغرب مع مقومات المجتمع الجديد،**
98/07/01	المضمون الاجتماعي لقانون المالية	..وإذا كانت الحكومات السابقة قد أهملت الجانب الاجتماعي، فإن حكومة التناوب تعيد الاعتبار لهذا الجانب لأنه يمثل عنوان التقدم والاستقرار ويتجاوب مع الحاجيات الملحة للسكان، وينسجم مع التوجه الاجتماعي للبرنامج الحكومي.	التغيير/ الإصلاح	**إعادة الاعتبار للجانب الاجتماعي، التقدم، الاستقرار،**

المطلب الثاني:

المستوى الوظائفي.

من خاصيات الخطاب السياسي الحزبي، كخطاب ذي بعد سجالي، قيامه على تمفصل أساسي تتحكم فيه ملازمات المقابلة الدائمة بين ثنائية الذات والآخر، والمفاضلة بين اختيارات "الأنا" الحزبية ورؤاها وممارساتها وسلوكها السياسي.. واختيارات الآخر، (الخصم الحزبي أو غير الحزبي)، ورؤاه وممارساته وسلوكه..

ويقع هذا التمفصل بالانعكاس على مستوى الوظائف التي يؤديها الخطاب حيث يمكننا التمييز بين وظيفتين مركزيتين اثنتين:

_ الأولى انتقادية تشتغل على الآخر، وتضعه موضع الخصم أو الفاعل المعاكس،

_ والثانية تقريظية تتمحور حول التقديم الإيجابي للذات.

أ . الوظيفة الانتقادية.

تمثلها عينة من متواليات أفعال الخطاب المنجزة في سياق تعبير النص الافتتاحي عن موقف انتقادي رفضي، ويكون ذلك إما حيال الفعل السياسي الذي يأتي به الطرف الآخر في بعض الحالات، أو حول غياب هذا الفعل في حالات أخرى.

والخطاب السياسي في جانبه الذي ينبني على تفعيل الوظيفة الانتقادية يأتي إما عبارة عن:

_ فعل أو رد فعل لفظي (مادته القول)، حول فعل لفظي آخر معاكس، (مادته القول أيضا)؛

_ أو حول فعل، (أو لا فعل)، حقيقي ومادي، أي بوصفه سلوكا أو ممارسة سياسية.

ويتم تبئير المقول الانتقادي، تأسيسا على سمتي السجالية والتحاجج اللتان تشكلان عصب الخطاب السياسي، حول ضمير يفيد الغائب في مواجهة ضمير المتكلم "أنا" الذي يحيل مباشرة إلى المتلفظ منتج الخطاب.

وتأسيسا على ما سبق فإن المقول الانتقادي هو تصريف لفظي محض على سبيل المطارحة لعلاقة التضاد القائمة، وتعبير عنها كما سنتبين من خلال هذه الأمثلة:

أولا . الفاعل الحزبي الأغلبي MAJORITAIRE.

ارتهن الخطاب السياسي الاتحادي باتجاه هذا الفاعل لوظيفة الانتقاد على امتداد مسيرته السياسية، باعتبار أنه ظل يشغل موقع الحزب المعارض طيلة ما يزيد عن العقدين والنصف.

كما أن سمة التقابل أو التضاد التي تحكم علاقة هذا الفاعل ب "الأنا" منتج الخطاب تقع على مستوى عميق وأساسي هو المستوى الإيديولوجي والمرجعيات الفكرية، إلا أنها تتجلى عيانيا على صعيد الخط السياسي والاختيارات الاستراتيجية والتاكتيكية والأهداف المسطرة من وراء أي عمل سياسي حزبي منجز.

هذا التقابل يمكن اختزاله في الترسيمة التالية:

المرجعية الليبرالية ــــ المرجعية الاشتراكية

التوجهات اليمينية ــــ التوجهات اليسارية

الفكر المحافظ ــــ الفكر التقدمي (أو الإصلاحي).

وفي المتن الذي بين أيدينا نجد الخطاب الافتتاحي من خلال بعض تحققاته يعمد إلى انتقاد الأحزاب أو التشكيلات الحزبية المساندة للحكومة، مستثمرا في هذا الغرض مداخل متعددة أهمها:

1 _ الضعف والتبعية المطلقة، حيث أن إلصاق صفة "الحكومية" بهذه الأحزاب وتكرار هذه الصفة باستمرار يراد به كشف خضوعها الكلي أو تبعيتها اللامشروطة للحكومة، كما أن نعتها ب "أحزاب الإدارة" أو "الأحزاب الإدارية"[1] هو إشارة إلى نشوئها في ظل السلطة وبإيعاز منها، واحتمائها الواضح بأجهزتها (خصوصا في المناسبات الانتخابية)، من أجل تحقيق غايات مصلحية ونفعية محدودة.

2 _ الانجراف وراء السلوك غير القانوني، وذلك باستعمال "المال الحرام"[2] في الانتخابات بهدف "التأثير على اتجاهات الناخبين والناخبات"[3] وشراء الأصوات والضمائر، والتواطؤ مع السلطة والإدارة من أجل إفساد وتزوير العملية الانتخابية.

3 _ غياب البرنامج السياسي والتباس الخطاب، فأحزاب الأغلبية، بالصورة التي يقدمها بها الخطاب السياسي، لا تملك القدرة على أن تبلور مشروعها الخاص أو برنامجها السياسي البديل الذي ينسجم مع توجهاتها، الشيء الذي يجعلها تعمد إلى

---

1 كلمة العدد، مصداقية الخطاب من مصداقية رجاله، 10 أكتوبر 97.
2 ك ع، الانتخابات بين التأطير القانوني والتأطير الإداري والمالي، 8 دجنبر 97.
3 ك ع، الانتخابات التشريعية والآلية الشعبية، 16 أكتوبر 97.

تقديم نفسها كلما اضطرت لذلك عبر ترويج خطاب سياسي مستنسخ أو مستعار تعجز عن تنفيذه لاحقا، وبالتالي فهي من منظور الخطاب الافتتاحي، لن تنتج عند تحملها للمسؤولية سوى "مزيد من الأزمة والتخلف والمخاطرة بمصير الوطن والشعب"[1].

ثانيا . الفاعل الحكومي.

يعتبر هذا الفاعل فاعلا مضادا من حيث طبيعة الموقع السياسي الذي يحتله والدور الذي يمثله، علاوة عن التباينات والاختلافات الفكرية والسياسية ذات المنحى النظري التي تكرسها عوامل التماهي (الجزئي) بينه وبين الفاعل الحزبي الأغلبي كما رأينا.

ويمارس الخطاب الافتتاحي كلما استهدف هذا الفاعل انتقاء مقوليا يتم التركيز من خلاله على تعويم كل مظاهر العجز والقصور والركود واستعراضها والاستدلال بها مثلما هو الحال في الأمثلة الموالية:

مثال 1:

_ وهكذا في كل أوجه التوتر القائم نجد الحكومة هي المسؤولة أولا وأخيرا، إذ أخلت بالتزاماتها من جهة، وهي المسؤولة عن الحياد السلبي للسلطات تجاه استعمال المال أو العنف الذي طبع الانتخابات...[2]

مثال 2:

_ الحكومات التي تعاقبت على حكم المغرب لم تكن حكومات منبثقة عن صناديق الاقتراع، بل حكومات فرضتها ظروف معينة وتحكمت في تشكيلها اعتبارات خاصة. وما ميز الحكومات المتعاقبة أنها (...) حكومات تتغلب على توجهاتها النظرة القطاعية بحيث داخل الحكومة الواحدة توجد عدة "حكومات" مما أدى إلى انعدام التخطيط والتنسيق ووحدة الرؤى والأهداف[3].

1 ك ع، معسكر الفشل ومعسكر الأمل، 12 نونبر 97.
2 ك ع، التوتر الاجتماعي.. والانتخابي ومسؤولية الحكومة، 15 شتنبر 97.
3 ك ع، حكومة صناديق الاقتراع، 21 أكتوبر 97.

مثال 3:

_ لقد أهملت الحكومات السابقة التي حكمت المغرب لمدة عقود، الوضع الاجتماعي، وهو إهمال أدى إلى تنامي الفقر واتساع دائرة البطالة التي مست خريجي الجامعات والمعاهد العليا في السنوات الأخيرة...[1].

مثال 4:

_ نعم لقد أهملت الحكومات التي تعاقبت على حكم البلاد، الملف الاجتماعي، حيث انصاعت منذ الثمانينات، وفي إطار سياسة التقويم الهيكلي، وراء توجيهات ونصائح صندوق النقد الدولي، حيث تقلصت الوظائف في الميزانيات المتوالية، وتم التخفيض من نفقات التعليم والصحة وجمدت الأجور والتعويضات..[2]

ويحضر هذا الفاعل في الخطاب الافتتاحي مقرونا بمقولات انتقادية يتم من خلالها النعي بمسؤولية الوضع المتردي، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، على هذا الطرف وعلى اختياراته في تدبير الشأن العام (انظر الأمثلة: 2، 3، 4).

إلا أنه على خلاف الفاعل الأغلبي الذي نلاحظ أن الخطاب الافتتاحي لم يتبأر حوله إلا ضمن سياقات سياسية معينة، تفرض ظروفها نوعا من السجال والحجاج السياسيين، كسياق الحملات الانتخابية مثلا، يكاد الفاعل الحكومي، (إضافة إلى ما يمكن تسميته بالفاعل السلطوي/ البيروقراطي)، يكون محور المقول الانتقادي على طول الخط، ارتباطا بتواجد منتج الخطاب في مقام المعارضة.

ثالثا. الفاعل السلطوي والبيروقراطي.

شكل هذان الفاعلان المتمثلان في وزارة الداخلية وأجهزتها وأعوانها من جهة، وفي المنظومة الإدارية ودواليبها ومسؤوليها من جهة ثانية، عاملا معاكسا، (بالمعنى المقصود في النموذج العاملي عند غريماس)، بالنسبة لأحزاب المعارضة قاطبة، ولحزب الاتحاد الاشتراكي على وجه التخصيص.

وقد ظل هذا الأخير يندد بممارسات هذه الأجهزة وبإخلالها بالمبادئ الديمقراطية، كما ركز في مجمل أدبياته السياسية وخطابه الإعلامي على الدور السلبي الذي تلعبه هذه القوة بإزاء مسلسل الإصلاح والتغيير، وبالوقوف في وجه القوى الديمقراطية ومشروعاتها.

---

1 ك ع، المضمون الاجتماعي لقانون المالية، 1 يوليوز 98.
2 ك ع، المعركة الانتخابية والمسألة الاجتماعية، 25 أكتوبر 97.

يتجلى هذا الموقف واضحا من خلال الخطاب الافتتاحي في المتن الذي نحلله، حيث يكاد يتلازم الحديث عن هذا الفاعل مع المقول الانتقادي، سواء في ما تحقق نصيا من زاوية الموقع المعارض، أو في المرحلة التي تحمل فيها الحزب مسؤولية الجهاز التنفيذي الذي تنتمي إليه وزارة الداخلية بشكل عضوي.

فالملفوظات التي تناولت الفاعل السلطوي، (وقياسا عليه الفاعل البيروقراطي)، داخل المتن، تشترك في اعتبار هذا الفاعل مسؤولا عن كثير من الانحرافات السياسية، بدءا بالانحياز المكشوف للقوى اليمينية المسماة أحزابا إدارية، مرورا بإفساد العمليات الانتخابية والاستحقاقات السياسية وتزوير نتائجها عبر "تدخل أعوان الإدارة بشكل مكشوف لتزوير إرادة الناخبين، واستعمال المال بكثافة لشراء الذمم"،[1] وإخلال "السلطات العمومية بالتعاقد المبرم من أجل النزاهة الانتخابية"،[2] وصولا إلى عرقلة المسار الديمقراطي وتعطيل مسلسل الإصلاحات الذي جاءت حكومة التناوب لتفعيله، حيث أصبح الفاعل السلطوي والإداري يتحدث عنهما باعتبارهما مركزين من "مراكز مناهضة الإصلاح الرافضة للتغيير"[3].

رابعا . الفاعل الحزبي المعارض.

عبارة "الفاعل الحزبي المعارض" المستعملة هنا، لا تعني في هذا السياق إلا جزءا محددا هو الذي يجمع في الآن ذاته بين التواجد داخل المؤسسة البرلمانية من جهة، وبين عدم الانتماء للائتلاف الحكومي أو لمسانديه من جهة ثانية، أي بتعبير آخر التواجد في موقع المعارضة، بما يقتضيه هذا الموقع من مراقبة وتوجيه واقتراح، وبما ينتجه أصحابه من خطاب نقدي حيال الجهاز الحكومي ومشاريعه واختياراته.

وهكذا نجد أن الحديث عما سمي "معارضة مؤسساتية"، عقب تشكيل حكومة التناوب قد ارتبط مباشرة بالحديث عن مجموعة من الأحزاب كانت تشكل الأغلبية الحكومية فيما سلف وهي، حتى لا نذكر إلا أهمها، الاتحاد الدستوري، الحركة الشعبية، الحزب الوطني الديمقراطي.. كما ارتبط من جانب آخر بالاتحاد المغربي للشغل كهيئة نقابية لم تشارك في الائتلاف الحكومي.

1 ك ع، في أفق انتخاب ممثلي المأجورين، 13 غشت 97.
2 ك ع، نجاح الإرادة الاتحادية، 14 يوليوز 98.
3 نفسه.

وقد درج الخطاب الافتتاحي على تقديم الفاعل الحزبي المعارض، باختلاف مكوناته، من خلال إقرانه بمقولات انتقادية تتحكم فيها الرؤية الإيديولوجية للذات الناقدة المنتجة للخطاب وزاوية نظرها، وطبيعة حكمها وتقييمها للأشياء.

فالفاعل الحزبي المعارض قدم في الخطاب الافتتاحي:

أولا ـ باعتباره فاعلا معرقلا للإصلاح والتغيير، وبالتالي فالذين يعارضون الحكومة، من منظور هذا الخطاب، إنما "يعارضون التغيير، لأنهم جزء من تلك المراكز المناهضة للإصلاح.."[1]

ثانيا . باعتباره يمثل إرادة الجمود والمحافظة، أي "الإرادة التي ترمي إلى إجهاض كل تحول في البلاد، لحساب المركب المصالحي"[2].

ثالثا . باعتباره غير قادر على مواجهة الحقيقة، وبالتالي "مواجهة الشعب المغربي الذي يتطلع إلى التغيير والتجديد"[3]. وقد صور انسحاب المعارضة أثناء التصويت على البرنامج الحكومي وكأنه "هروب"، أما المعارضة "الهاربة" فقد ظهرت كالنعامة التي تخفي رأسها في الرمال، خوفا من الفضيحة"[4].

رابعا ـ باعتبار هذا الفاعل لازال يفتقر لأدوات ممارسة الفعل المعارض، فالخطاب الافتتاحي ينعي على المعارضة انزلاقها إلى التشخيص وصدورها عن منطلقات ذاتية في التعامل مع قرارات الحكومة وذلك ردا على عناصر من المعارضة الجديدة، وعلى بعض النقابات، التي "بدل التوجه إلى الاعتراض على القرارات الحكومية، تقوم بتشخيص الأشياء، وتتوجه بكيفية مباشرة إلى الوزير الأول"[5].

ب. وظيفة تقريظية.

إذا كان الخطاب السياسي بناء على تمفصلاته التي تستحضر قاعدة "تجميل الذات وتعييب الآخر"، يستثمر حدود النقد وكشف سلبيات الآخر وتعويم مواطن ضعفه، فضلا عن تأزيم اللحظات والمواقف الحرجة في الفعل السياسي، والعمل ما أمكن على تعييب الخصم وإظهاره بمظاهر مزرية.. فإنه أيضا وبنفس القدر يستثمر، توخيا للتوازن والمصداقية، كل الآليات الخطابية المتاحة من أجل تمجيد الذات والدفاع عن "الأنا" وإبراز

1 ك ع، انتخابات 14 نونبر من أجل فهم ما حصل، 17 نونبر 97.
2 ك ع، أنصار التغيير ودعاة الجمود، 21 أبريل 98.
3 ك ع، حكومة التغيير بعد مائة يوم، 24 يونيو 98.
4 ك ع، المعارضة الهاربة، 26 أبريل 98.
5 نفسه.

إيجابياتها ومناقبها، فضلا على توظيف اليوتوبيات والمثل والوعود، واعتماد الأساليب التبريرية..

أما بالنسبة للأحزاب السياسية فالخطاب عادة ما يتدرج، في إطار تفعيل الوظيفة التقريظية، على هذا المنوال:

_ النهل من معين الذاكرة التاريخية للحزب، ومن رأسمال مناضليه الرمزي وسجل محنهم وبطولاتهم، وتوظيف رصيد الحزب ورصيد مناضليه ورموزه من العرق والدم والتضحيات المبذولة في سبيل بعض القضايا الوطنية الكبرى والأساسية، (كالكفاح من أجل التحرر والاستقلال على سبيل المثال).

_ استحضار التراكمات النضالية على مستوى الفعل الاجتماعي، واستعراض المكاسب المنتزعة لصالح الطبقة، أو التوليفة الطبقية، التي يتبنى الحزب قضاياها ويدافع عن مصالحها.

_ استشراف عناصر الإصلاح والتغيير التي يعد بها الحزب في المستقبل، والبدائل التي يقترحها، والحلول التي يمكن أن يقدمها لمختلف المشاكل والأزمات وفي مختلف المجالات.

ويتحدد المجال الذي تهيمن فيه الوظيفة التقريظية الدفاعية للخطاب السياسي عموما ضمن دوائر متداخلة هي:

-دائرة الذات: (الحزب، قطاعاته، أفكاره، أطروحاته، مواقفه، رموزه..).

-دائرة التحالفات: (تكتل أو تحالف دائم، تحالف مرحلي أو انتخابي، ائتلاف حكومي..).

- دائرة المشترك الإيديولوجي: (الأحزاب والمنظمات التي تتبنى نفس الاختيارات ونفس الطرح والمرجعية الإيديولوجية..).

وفي الخطاب الافتتاحي، وبصرف النظر عن المعيار الكمي للملفوظات، الذي يوحي باقتران هيمنة الوظيفة التقريظية على الخطاب السياسي بظرفية معينة تتحكم في إنتاج هذا الخطاب، كما هو الحال هنا بالنسبة لسياقي الانتخابات والتناوب، نشير إلى أن الخطاب السياسي في تحققاته لا يفصل فصلا تاما بين هاتين الوظيفتين، إذ ينبني في الغالب على أسلوب المقارنة والمجاورة بين النقد والتقريظ أو التمجيد، وأحيانا يلجأ إلى إضمار وظيفة في أخرى بحيث يمكن أن يستبطن من النقد الموجه للآخر ولممارساته واختياراته اطمئنانا للذات وإشادة بسلوكها السياسي... أو ما إلى ذلك.

وللكشف عن تجليات الوظيفة التقريظية في الخطاب الافتتاحي نتوقف عند ثلاث مستويات هي:

1. الأنا الحزبية كقيمة ذات رأسمال رمزي.

_ إذ أن الاتحاد الاشتراكي برصيده التاريخي وتجربته الطويلة ...[1]

_ لقد ناضل الاتحاد منذ أربعة عقود لبناء انتقال ديمقراطي هادئ وقدم في سبيل ذلك كثيرا من التضحيات وهاهو نضاله اليوم...[2]

_ إن الاتحاد الاشتراكي يعيش عبر تاريخه الممتد طيلة أربعة عقود، حيوية تنظيمية وسياسية وفكرية، وهي الحيوية التي أدت به إلى أن يحظى بمصداقية الشعب، وأن يقدم على امتداد مسيرته الكفاحية، أكبر التضحيات من أجل المغرب والمغاربة[3].

وهي القيمة التي يسعى الخطاب الافتتاحي إلى إثباتها وتمثل حجمها من خلال الإحالة على وقائع الماضي، وعلى المحطات التاريخية للاتحاد الاشتراكي الحزب، والاستشهاد بمسيرة هذا الأخير النضالية وسيرة أعلامه ورموزه وكفاحهم في سبيل القضايا الأساسية المتعلقة بالحرية والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان..

2. الأنا الحزبية كقيمة تملك بدائل منهجية.

_ لكن من حسن حظ المغرب أنه يتوفر على فريق قوي بمبادئه وبرامجه البديلة ورجاله الأكفاء، فريق يعمل من أجل التغيير والإصلاح للخروج بالبلاد من أزماتها الخانقة. إنه فريق التغيير والأمل الذي يتصدره الاتحاد الاشتراكي ويشكل عموده الفقري[4].

_ إذ أن الاتحاد الاشتراكي برصيده التاريخي وتجربته الطويلة وعلاقاته الدولية وامتداداته الشعبية، وبتلاحمه مع القوى المدعمة للتغيير داخل المجتمع المدني...[5].

_ أن حزب القوات الشعبية، كان على موعد مع التاريخ، وأنه في مستوى قيادة التحولات الضرورية التي ينتظرها الشعب المغربي، منذ سنوات وأن مواقفه المسؤولة والشجاعة، هي مواقف وليدة تدارس عميق، تنطلق من التحليل الملموس للواقع الملموس...[6].

1 ك ع، معارضة الحكومة أم معارضة حزب؟ 13 يوليوز 98.
2 ك ع، صياغة مشتركة لبرنامج التغيير في مناخ الثقة والشفافية، 12 أكتوبر 97.
3 ك ع، التغيير مهمة كل الاتحاديين، 7 فبراير 98.
4 ك ع، معسكر الفشل ومعسكر الأمل، 12 نونبر 97.
5 ك ع، صياغة مشتركة لبرنامج التغيير في مناخ الثقة والشفافية، 12 أكتوبر 97.
6 ك ع، اللجنة المركزية اجتماع تاريخي لحدث تاريخي، 9 فبراير 98.

حيث تمثل، في هذا المستوى، اختيارات الحزب وتصوراته لحل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية.. وكل بدائله المطروحة، الاختيارات والتصورات والبدائل الأمثل بالمقارنة مع ما يطرح في الساحة السياسية ومع ما تقدمه الأحزاب الأخرى المنافسة.

3. الأنا الحزبية كقيمة إصلاح وتغيير (كائن أو ممكن).

_ وأن عمل الحكومة هو عمل سياسي توجهه خلفية واضحة، ومنهجية مضبوطة، وله بعد استراتيجي. بمعنى آخر، أن الأمر يتعلق ببداية عهد جديد[1].

_ وحين تمارس الحكومة هذا العمل الشفاف، (التصريح بالممتلكات) فإن في ممارسته، نوع من الإشاعة لأسلوب جديد في التسيير العمومي، من شأنه أن يحد من وسائل الإثراء اللامشروع على حساب إمكانيات الدولة...[2]

_ إن حكومة التناوب تعيد الاعتبار لهذا الجانب (الجانب الاجتماعي)، لأنه يمثل عنوان التقدم والاستقرار ويتجاوب مع الحاجيات الملحة للسكان، وينسجم مع التوجه الاجتماعي للبرنامج الحكومي[3].

قيمة يكرسها الخطاب الافتتاحي من خلال الإشادة والاستشهاد بدور الحزب في المجال التشريعي أو السياسي، وبأمثلة نجاحاته في مجال التدبير والتسيير المحلي، في مرحلة تواجده بمعسكر المعارضة. أو من خلال الإحالة على بعض بوادر الإصلاح ومؤشراته على المستوى الاقتصادي والاجتماعي..في سياق التجربة التناوبية الجارية التي يقودها.

المطلب الثالث:

المستوى المعجمي.

بالرغم من أن نتائج العملية الإحصائية، في مستواها الاستقرائي الذي ينصب على تتبع وتيرة تواتر الكلمات في معجم ما وحساب تكراراتها العددية، لا يعول عليها وحدها في تفسير كل أوجه الاشتغال المعجمي داخل الخطاب، إلا أنها تشكل منطلقا أساسيا يسعف في الاقتراب من لغة الخطاب السياسي الحزبي ونظامها وطرائق استعمال الكلمات فيها.

لذلك نحبذ في هذا المستوى عدم الاقتصار في بناء استنتاجاتنا بشأن المعجم الموظف في الخطاب على مقاربة فاعلية التكرار والارتهان بحساباتها، بل نتجاوز ذلك إلى تعزيز عملنا بمراقبة فاعلية أخرى هي فاعلية الإضافة/ الحذف، مع ضرورة الاعتراف بأن نشاط

---

1 ك ع، الحكومة والمنهجية الجديدة، 18 مارس 98.
2 ك ع، التصريح بالممتلكات، 28 مارس 98.
3 ك ع، المضمون الاجتماعي لقانون المالية، 1 يوليوز 98.

هذه الفاعلية في الخطاب نشاط بطيء يجري على المدى الطويل ويحتاج الاستدلال عليه بالأمثلة إلى مسار زمني يفوق المدة، (سنة واحدة)، التي يغطيها المتن المدروس في هذا البحث.

أ _ فاعلية التكرار.

لمقاربة فاعلية التكرار داخل المعجم السياسي الموظف في الافتتاحيات، وتلافيا لأي توهان في خضم من المفردات والمصطلحات الغزيرة، سلكنا مسلكا انتقائيا في اختيار الوحدات المعجمية التي يمكن على ضوئها استنطاق الخطاب ودراسته من خلال تقدير درجة أهميتها فيه، وانطلاقا من كونها مفاتيح مركزية يستبطن حجم ورودها وتكرارها في الخطاب معاني وإشارات ينبغي تفسيرها والكشف عن دلالتها في ظل السياق المنتج للخطاب برمته.

وقد تمت صياغة هذه الوحدات وفق ثنائيات متلاحمة تشكل حقولا معجمية متكاملة، هذه الثنائيات هي على التوالي: الأزمة/ الفساد، النزاهة/ الشفافية، التزوير/ التلاعب، الإصلاح/ الإنقاذ، التغيير/ التحول، الحوار/ التجاوب، الدعم/ المساندة. مع اعتماد المصطلحات الأخرى التي تنتمي دلاليا لنفس الحقل المعجمي الذي تمثله كل ثنائية.

جدول 1 شهر غشت 1997	الوحدة المعجمية	التكرار
	الأزمة/ الفساد	8
	النزاهة/ الشفافية	32
	التزوير/ التلاعب	11
	الإصلاح/ الإنقاذ	5
	التغيير/ التحول	5
	الحوار/ التجاوب	2
	الدعم/ المساندة	–
	المجموع	63

جدول 2 شهر شتنبر 1997	الوحدة المعجمية	التكرار
	الأزمة/ الفساد	3
	النزاهة/ الشفافية	14
	التزوير/ التلاعب	1
	الإصلاح/ الإنقاذ	7
	التغيير/ التحول	3
	الحوار/ التجاوب	3
	الدعم/ المساندة	–
	المجموع	31

نلاحظ من خلال استقرائنا لهذين الجدولين أن الوحدتين المعجميتين، (النزاهة/ الشفافية)، و(التزوير/ التلاعب) قد حققتا في الخطاب الافتتاحي لشهري غشت وشتنبر 97 (وهما الشهران الأولان في المتن المدروس) نسبة تكرار مهمة قياسا إلى باقي الوحدات الواردة الأخرى.

وكما هو معروف فهذه الوحدات ترتبط أكثر في الخطاب السياسي، (الذي دأب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على إنتاجه من موقع المعارضة)، بالوظيفة الانتقادية كوظيفة مركزية.

إلا أن السياق السياسي الخاص هنا هو الذي يفسر بوضوح علة تكرار مثل هذه الوحدات ويبرر حضورها القوي، فتداعيات الموسم الانتخابي، (الانتخابات الجماعية لـ 13

يونيو، وانتخابات الغرف المهنية في25 يوليوز، ثم الخطاب الملكي حول نفس الموضوع في ذكرى 20 غشت..)، كل ذلك كان لا يزال موضوع نقاش وأخذ ورد.

كما أن النتائج المعلن عنها لم تأت في مستوى توقعات وانتظارات الحزب، لأسباب أرجعت في مجملها إلى تسرب عوامل "الفساد والإفساد" التي شابت مجرى الاستحقاقات، مما أسال مداد الجدل والتذمر، ووجه الخطاب السياسي الاتحادي نحو تصعيد لهجة الشجب والاستنكار، خصوصا حيال السلطات العمومية، حيث تم تحميل مسؤولية الخروقات التي طالت العمليات الانتخابية إلى هذه الأخيرة بسبب ارتكانها إلى ما سمي في القاموس السياسي المغربي ب "الحياد السلبي للسلطة".

إن سياق الانتخابات الذي يبتدأ تقنيا بانطلاق الحملات الدعائية وإشهار البرامج الانتخابية، وتستمر تداعياته مدة تطول أو تقصر حسب الحالات، بعد الإعلان عن النتائج رسميا ؛ سياق استثنائي تخرج فيه الأحزاب السياسية عن وثيرة العمل السياسي العادي والطبيعي إلى وثيرة نشاطات مرتفعة الإيقاع ومكثفة الرزنامات.

هذه الاستثنائية تؤثر شكليا على الخطاب السياسي المواكب حيث يتأثث في عمومه بمصطلحات ومفاهيم خاصة تعكس موقعه المعارض أو الموالي وتكشف موقفه السلبي أو الإيجابي بإزاء القضية المطروحة التي هي هنا العمليات الانتخابية وأجواء سيرها ونتائجها.

وتكرار هذه الوحدات يمكن أن يفهم، كدليل على الموقف السلبي لصاحب الخطاب تجاه العملية الانتخابية التي غابت فيها شروط الشفافية والنزاهة وهيمنت عليها أسباب التزوير والتلاعب.

كما يمكن أن يقرأ باعتباره دعوة للمتلقي بالتموقف سلبيا من هذه العمليات من خلال إطلاعه وإشهاده على معطياتها.

جدول 3 شهر أكتوبر 1997

الوحدة المعجمية	التكرار
الأزمة/ الفساد	5
النزاهة/ الشفافية	21
التزوير/ التلاعب	11
الإصلاح/ الإنقاذ	10
التغيير/ التحول	32
الحوار/ التجاوب	5
الدعم/ المساندة	5

89	المجموع	

على خلاف الجدولين السابقين، يبرز الجدول المتعلق بشهر أكتوبر تركيزا ملموسا على الوحدة المعجمية (التغيير/ التحول).

ويلاحظ أن تكرار هذه الوحدة وكل الألفاظ التي تشترك معها دلاليا قد بدأ ينحو نحوا تصاعديا بالتساوق مع الإعلان عن تنظيم الانتخابات التشريعية، وانهماك بعض الأحزاب في إعداد وصياغة (برامجها الانتخابية).

لقد شكل مصطلح "التغيير" (بمشتقاته ومرادفاته)، في الخطاب الاتحادي ونسبيا في خطاب كل أحزاب "الكتلة"، مصطلحا أساسيا بحيث نجده يمثل في نفس الوقت عنوانا للمشروع السياسي، وشعارا للبرنامج الحزبي، فضلا عن كونه مفتاحا للخطاب السياسي الذي سينتجه الحزب من الآن فصاعدا.

ومصطلح "التغيير"، (كما سنعود إلى ذلك في موضع لاحق)، وظف في الخطاب السياسي للإحالة على وجود واقع، (سياسي واقتصادي واجتماعي) سلبي يتعين تغييره، وفي المقابل للإقرار بوجود ذات تمتلك وعي التغيير وأدواته ومداخله، وتستطيع أن تحقق فعلا سياسيا مغايرا ينتج واقعا سياسيا إيجابيا يقدم للمتلقي باعتباره الواقع البديل.

التكرار	الوحدة المعجمية	جدول 4 شهر نونبر 1997
8	الأزمة/ الفساد	
6	النزاهة/ الشفافية	
2	التزوير/ التلاعب	
3	الإصلاح/ الإنقاذ	
12	التغيير/ التحول	
–	الحوار/ التجاوب	
–	الدعم/ المساندة	
31	المجموع	

جدول 5 شهر دجنبر 1997

الوحدة المعجمية	التكرار
الأزمة/ الفساد	25
النزاهة/ الشفافية	11
التزوير/ التلاعب	4
الإصلاح/ الإنقاذ	9
التغيير/ التحول	19
الحوار/ التجاوب	3
الدعم/ المساندة	–
المجموع	71

جدول 6 شهر يناير 1998

الوحدة المعجمية	التكرار
الأزمة/ الفساد	7
النزاهة/ الشفافية	6
التزوير/ التلاعب	–
الإصلاح/ الإنقاذ	5
التغيير/ التحول	15
الحوار/ التجاوب	1
الدعم/ المساندة	2
المجموع	36

يؤشر استقراء نتائج التكرارات المعجمية، المتقاربة نسبيا، للأشهر الثلاثة المجدولة أعلاه، (انظر الجداول 4، 5، 6)، إلى معطيين اثنين:

أولا: استمرار تكريس الوحدة المعجمية، (التغيير/ التحول) كوحدة مهيمنة في الخطاب السياسي من خلال قوة تكرارها في النص الافتتاحي.

ثانيا: القيمة الكمية الملحوظة لتكرار وحدة (الأزمة/ الفساد)، تجعل الخطاب السياسي المرتبط بالسياق الممهد للانتقال خطابا مخضرما يوائم في الآن ذاته بين مقومات وعناصر المنظور النقدي المعارض من جهة، وبين منظور صارت توجهه محمولات واقع سياسي قيد التبلور يفترض التعامل معه تكييف الخطاب وتحيين معجمه من جهة ثانية.

ومبدئيا هذا التوليف، أو هذه الهجنة، في الخطاب الاتحادي يجب أن تحمل على محمل الارتباط بين الخطاب وشرط إنتاجه؛ فمدة ثلاثة أشهر التي تغطيها الجداول،

كانت مسرحا لورش انتخابي حاسم في مسلسل العمليات الممهدة للتناوب السياسي، وبالتالي مراوحة الخطاب بين أساليب الاحتجاج، بما ينبغي أن يكون (المطالبة)، وأساليب الاحتجاج على ما هو كائن تبدو أمرا مفهوما ومبررا في مثل هذه السياقات.

كما تجدر الإشارة إلى أن الخطاب السياسي الحزبي الذي تنتجه الأحزاب الموجودة خارج السلطة يكون في العادة خطاب حول التغيير والتحول ومن أجل التغيير والتحول، وهو يظل كذلك حتى في أبخس الحالات حينما لا يكون لهذا الشعار من معنى آخر سوى الذي يقصد به التبادل الدوري الشكلي للمواقع والأدوار بين الأحزاب، أو ما يمكن أن نعته بتعاقب الأشباه.

جدول 7 شهر فبراير 1998

الوحدة المعجمية	التكرار
الأزمة/ الفساد	–
النزاهة/ الشفافية	6
التزوير/ التلاعب	–
الإصلاح/ الإنقاذ	7
التغيير/ التحول	15
الحوار/ التجاوب	3
الدعم/ المساندة	12
المجموع	43

جدول 8 شهر مارس 1998

الوحدة المعجمية	التكرار
الأزمة/ الفساد	7
النزاهة/ الشفافية	11
التزوير/ التلاعب	–
الإصلاح/ الإنقاذ	16
التغيير/ التحول	29
الحوار/ التجاوب	3
الدعم/ المساندة	23
المجموع	89

جدول 9 شهر أبريل 1998	الوحدة المعجمية	التكرار
	الأزمة/ الفساد	3
	النزاهة/ الشفافية	3
	التزوير/ التلاعب	-
	الإصلاح/ الإنقاذ	15
	التغيير/ التحول	30
	الحوار/ التجاوب	20
	الدعم/ المساندة	17
	المجموع	88

قبل أن ننطلق في قراءة النتائج الخاصة بالأشهر الثلاثة الموالية، (فبراير، مارس، أبريل)، نشير إلى أن حدث تعيين عبد الرحمن اليوسفي وزيرا أول مكلفا بتشكيل الحكومة يضعنا أمام جملة من المعطيات المتلاحمة التي يتعين وضعها في الاعتبار عند عملية الاستقراء والوصف والتفسير من الآن فصاعدا بالنسبة لما تبقى من الجداول.

هذه المعطيات هي:

_ تحول الفاعل السياسي الذي نحلل خطابه، (أي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)، من موقع المعارضة إلى موقع الحكم، ويؤرخ لهذا التحول مبدئيا انطلاقا من تاريخ 6 فبراير 1998.

وبالنسبة للمتن فيشكل هذا التاريخ نقطة فاصلة بين ما يمكن الحديث بموجبه عن خطاب الماقبل وخطاب المابعد، إذا صح هذا التقسيم.

_ تغير خريطة الشركاء والفرقاء تبعا لما أفرزته لائحة الائتلاف الحكومي من مشاركين، ومعارضين، ومساندين غير مشاركين.

_ تغير "زاوية النظر" بالنسبة لمنتج الخطاب، مما قد يؤثر على المنظور ومن ثم على الميكانيزمات التي تتحكم في صياغة الخطاب برمته.

_ وأخيرا تغير إيحاءات ومعاني بعض المصطلحات الأساسية في الخطاب كمصطلح "المعارضة" ومصطلح "الأغلبية" مثلا، انسجاما مع حركة المواقع والأدوار التي شهدها المشهد السياسي والفاعلين الحزبيين فيه.

وبالرجوع إلى الجداول أعلاه يتبين لنا أن حركة انزياح الخطاب السياسي من حقل المقولات المتعلقة ب"الأزمة" إلى حقل المقولات المتعلقة ب"التغيير" قد أكملت مسارها وتحدد مجالها من خلال إلحاح النص الافتتاحي على التركيز معجميا على تكرار الوحدات المنتمية إلى الحقل الثاني بشكل أكبر.

فالقيمة التكرارية لوحدة (التغيير/ التحول)، المرتفعة في مقارنتها مع الوحدات الأخرى، والمتصاعدة اطرادا بتساوق مع السيرورة الزمنية من15، إلى 29، ثم إلى 30، مرة، وكذا غياب بعض الوحدات المتعلقة بالحقل الأول، أو تراجع واضمحلال قيمتها التكرارية، (انظر مثلا وحدة (الفساد/ الأزمة) أو (التزوير/ التلاعب)..)، يترجم بالملموس هذا التركيز ويؤكد ناحية انزياح الخطاب.

كما أن حركة المعجم السياسي بالشكل الذي برهنت عليه العملية الإحصائية للتكرارات، تستشعر من المراوحة الدائبة بين فاعليتي الاستعمال والإهمال المضمرتين في وعي انتقائي يملكه المتلفظ ويمارسه بحذق انسجاما مع حركية سياق التلفظ وتمشيا مع تغيرات شروطه.

وبتأمل الوحدات الأخرى التي حققت بدورها نسبة ورود وتكرار جلي داخل النص الافتتاحي في هذه المرحلة التأسيسية للانتقال، نلاحظ اتجاه الخطاب الاتحادي نحو تطعيم معجمه السياسي بمجموعة من المصطلحات من قبيل (الدعم، المساندة، الحوار، التجاوب...إلخ)، مما يعني في ظل الاستراتيجية التواصلية التي تربط المتلفظ بالمتلقي أن الخطاب السياسي بدأ يتحلل من "لغة التحريض" ليستعيض عنها ب "لغة التقريظ" والتعبئة، علما بأن الفرق بين "اللغتين" يكمن في أن الأولى تروم توجيه اهتمام المتلقي، (القارئ)، وإثارة عواطف السخط لديه حيال فاعل آخر منافس. في حين أن اللغة الثانية ذات منحى استقطابي يقصد منه كما سلفت الإشارة استمالة المتلقي ومحاولة كسب ثقته وتعاطفه مع الذات (صاحبة الخطاب).

جدول 10 شهر ماي 1998

الوحدة المعجمية	التكرار
الأزمة/ الفساد	2
النزاهة/ الشفافية	4
التزوير/ التلاعب	–
الإصلاح/ الإنقاذ	9
التغيير/ التحول	7
الحوار/ التجاوب	6
الدعم/ المساندة	3
المجموع	31

جدول 11 شهر يونيو 1998

الوحدة المعجمية	التكرار
الأزمة/ الفساد	8
النزاهة/ الشفافية	7
التزوير/ التلاعب	-
الإصلاح/ الإنقاذ	9
التغيير/ التحول	13
الحوار/ التجاوب	10
الدعم/ المساندة	1
المجموع	48

قصدنا أثناء معالجة نتائج ومخرجات الجداول الثلاث السابقة أن نؤجل الحديث عن الوحدة المعجمية (الإصلاح/ الإنقاذ)، رغم أن حظها في سلم التوزيع والتكرار داخل النص الافتتاحي كان معقولا، (مارس: 16 تكرارا، أبريل: 15 تكرارا).

وكان المراد من وراء هذا التأجيل هو وصف النشاط التكراري لهذه الوحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار معطيات الجدولين اللاحقين أيضا، (انظر ماي ويونيو)، مادام السياق والمؤشرات المتقاربة يسمحان بذلك، وما دامت هذه العملية لا تؤثر على التفسير أو تحرف مجراه.

أما تركيز الخطاب على هذه الوحدة المعجمية في هذا السياق بالذات فيجد تفسيره من خلال الوقوف على الجو العام السائد الذي طبعه الانتظار والترقب، والتصاعد السريع لمظاهر اليأس والتبرم من بطء وتيرة الأداء الحكومي، علاوة على ما ضجت به الأوساط السياسية والإعلامية من تصريحات وخطابات مضادة طرحت في مجملها علامات استفهام كبيرة حول تأخر ظهور أية مؤشرات حقيقة للإصلاح.

فالخطاب السياسي الاتحادي اعتمد بإزاء هذا الواقع وتسويغه، وبهدف تصريف القلق الاجتماعي وتخفيض حدته، على صيغ وأساليب تبريرية وعلى اجتراح الأعذار من خلال التذكير ب:

_ الإرث الثقيل الذي خلفته الحكومات السابقة.
_ الحجم الباذخ للملفات الشائكة والمستعجلة.
_ المدة الزمنية القصيرة التي لا تسمح بالانطلاق الصحيح لأوراش الإصلاح.
_ تعدد الأطراف المناوئة، أو ما سمي ب"جيوب مقاومة التغيير".
_ ...

غير أنه إذا تجاوزنا نسبيا المستوى الشكلي الذي يخضع لحساب التكرارات، والذي برز من خلاله الحضور القوي لهذه الوحدة المعجمية وتأكدت بؤريتها في الخطاب، نجد أنفسنا أمام حقل دلالي تؤثثه مصطلحات واشتقاقات تشتغل فيها فاعلية الاستبطان والإيحاء كمصطلح (الإنقاذ، التأهيل، التجديد، التصحيح،...إلخ). هذه المصطلحات في الخطاب الافتتاحي غالبا ما تضمر الحد الآخر من المعنى ويكون سلبيا. ففعل الإصلاح أو التجديد أو التصحيح يفترض ضمنيا وجود واقع فاسد أو غير سليم أو متآكل أو منحرف.

بالموازاة مع ذلك طفت على سطح المعجم السياسي المتداول في هذه المرحلة، (انظر الجداول أعلاه)، مصطلحات من صنف (الحوار، التجاوب، التشاور، المصارحة، المكاشفة.. إلخ)، وهي مصطلحات ترتبط في مألوف الممارسة والخطاب السياسيين بالظرفية الخاصة التي تطرح فيها المسألة الاجتماعية على أرض النقاش بين مختلف المتدخلين والفاعلين، (الحكومة، الأحزاب، النقابات، أرباب العمل...).

ولعله مما لا يخفى أن في الأشهر القليلة التي أعقبت تعيين حكومة التناوب أمثلة دالة تشهد على سخونة الموقف وملحاحية الملفات، (اعتصامات حملة الشواهد، احتجاجات عمالية وقطاعية، حركة مطالبية متنامية...)، ناهيك عما أثاره كل من التصريح الحكومي ومشروع قانون المالية من تداعيات وتحليلات وردود أفعال، لم يكن هناك سبيل للالتفاف والتغاضي عنها أو إسقاطها من أولويات الخطاب.

جدول 12 شهر يوليوز 1998

الوحدة المعجمية	التكرار
الأزمة/ الفساد	1
النزاهة/ الشفافية	–
التزوير/ التلاعب	–
الإصلاح/ الإنقاذ	6
التغيير/ التحول	9
الحوار/ التجاوب	2
الدعم/ المساندة	4
المجموع	22

تبادهنا ونحن نستقرئ الجزء الأخير من المتن مجسدا في افتتاحيات شهر يوليوز لسنة 98، ملاحظتين أوليتين:

_ تتعلق الأولى بتراجع بين في القيم العددية للتكرار بالنسبة لكل الوحدات المعجمية الأساسية.

_ بينما الثانية تخص انحسار النبرة السجالية الصدامية التي انطبع بها الخطاب الافتتاحي، وقد تعودنا ملامسة تجليات هذه النبرة بيسر على المستوى السطحي قبل المستوى العميق.

هكذا، وإذا كان الحديث بتفصيل عن الملاحظة الثانية سيجد موضوعا له فيما يأتي من البحث (انظر المبحث الثاني من هذا الفصل)، فإن تفسير تراجع القيم العددية لتكرار الوحدات المعجمية المختارة، يطرح أمامنا هذين الافتراضين:

_ اتجاه الخطاب إلى توليد مصطلحات/ مفاتيح جديدة في سياق البحث عن هوية خطابية جديدة ومغايرة.

_ اتجاه الخطاب إلى ما يمكن تسميته ب "البياض الدلالي" أو الدرجة الصفر، حيث تكاد تنتفي الحاجة إلى التأويل.

ب. فاعلية، الإضافة/ الحذف.

أشرنا فيما سبق إلى أن اللغة ترتبط دوما بروابط وثيقة مع الأوضاع السياسية والإيديولوجية وتتغير بتغيرها. وقلنا، في سياق موال، أن مراقبة النشاط المعجمي تحتاج إلى إنصات وتتبع دقيقين جدا، وإلى متن ممتد في الزمن حتى يصبح في حكم الإمكان التقاط أمثلة كافية عن اشتغال آليتي الإهمال والاستعمال المعبر عنهما هنا بفاعلية الإضافة والحذف.

لذلك فإن ما سنتناوله من أمثلة يظل مجرد نماذج منتقاة نستطيع من خلالها الوقوف عند مظهر آخر من مظاهر اشتغال اللغة في الخطاب والقياس عليه، على أن الظاهرة في شموليتها تحتاج إلى حفريات عميقة في لغة الخطاب السياسي مما ليس من مرامي هذا البحث.

1. الإضافة.

يتم تطعيم القاموس السياسي العام بانتظام بمجموعة من المفردات والتعابير السياسية الجديدة أو المولدة والمنحوتة.

ويشكل هذا القاموس خزانا للمفاهيم والمصطلحات والتراكيب اللغوية السياسية المستعملة من طرف كل الفاعلين، (المتكلمين)، السياسيين المتواجدين في زمان ومكان واحد، بالإضافة إلى أنه يتكون من مجموعة سجلات معجمية خاصة تتجسد فيها معالم النشاط اللغوي وخصائصه وبصماته بالنسبة لكل فاعل على حدة.

وقد اخترنا من السجل المعجمي الخاص بالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مجموعة أمثلة تبين اشتغال فاعلية الإضافة، وذلك انطلاقا من النصوص الافتتاحية المعتمدة مع عدم الاهتمام لا بأساليب هذا الاشتغال ولا بما يمكن تسميته مجازا ب "أسباب النزول".

ففي سياق الانتخابات مثلا برز إلى السطح مفهوم سياسي مستحدث هو مفهوم (الحياد السلبي للسلطة).

وقد تم تداوله في الخطاب السياسي كإحالة على تواطؤ السلطة وتقاعسها وعدم حؤولها دون الخروقات التي طالت العملية الانتخابية في أكثر من حالة ومن مكان، واكتفائها بالتواجد السلبي في معظم الأحوال، وعدم ممارستها لدورها ومسؤوليتها في المراقبة والسهر على احترام القانون وتنفيذه أثناء إجراء العملية الانتخابية.

وبالتالي فقد مثل تداول هذا المفهوم إدانة للسلوك الإداري المنحاز الذي أخل بكل الوعود والضمانات المقدمة في شأن حماية العملية من تسرب عوامل الإفساد والتزوير، وسحب عنها كل صفات التنافس الديمقراطي الحر والنزيه.

إلى جانب هذا المفهوم تبلورت في الخطاب السياسي في خضم المسلسل الانتخابي الأخير تعابير أخرى، انبثق بعضها من حالات عابرة وطارئة ، كعبارة (حماة الديمقراطية)، التي ارتبطت بأحداث المواجهة بين السلطة ومجموعة من المواطنين في بعض المدن والأقاليم، بسبب ما وصف بأنه خروقات انتخابية. في حين انبثق معظمها من طبيعة الموقف العام الذي درج الحزب على تبنيه حيال التجارب الانتخابية المتوالية، وقد جاءت هذه التعابير المسكوكة مشحونة بنبرة تهكمية لاذعة، كعبارات (الهجرة السياسية أو الارتزاق.. والتسكع.. والترحل السياسي والانتخابي.. إلخ)، وكان المقصود من ورائها الطعن في قوة الأحزاب المنافسة، (خصوصا أحزاب الأغلبية)، والتبخيس من صلابتها وانسجامها بناء على ما يجري في صفوف نوابها من ترحلات قبيل تشكيل أية حكومة.

ولم يكن السياق الذي رافق وضع اللمسات الأخيرة لما عرف بترتيب الانتقال، أو السياق الذي تلاه بمجيء حكومة التناوب عقيما على مستوى تخصيب المعجم السياسي وتلقيحه بإضافات جديدة، بل كانت فورة النقاش السياسي الدائر وحيويته، وتدفق الخطابات والخطابات المضادة، السياسية منها والإيديولوجية والإعلامية، في أمس الحاجة إلى معجم سياسي منفتح ومرن يستوعب كل المفاهيم الجديدة المتناسلة التي تعبر عن الواقع السياسي المتحول وتصف وقائعه.

فمن خلال طرح مفهوم "التناوب السياسي" مثلا، وعبر الوقوف عند مساءلة ماهيته ومضمونه وشروط تحققه واستشراف ملامح صيغته المغربية، تم تعويم مفهوم آخر مقابل أو بديل هو مفهوم "التناوب التوافقي"، الذي جاء كتكييف سياسي للمبدأ، في ظل غياب الشروط الموضوعية الأساسية التي تجعل منه تناوبا حقيقيا وديمقراطيا ينبثق من صناديق الاقتراع، أي تمشيا مع مضمون الشعار الذي ما فتئت الأحزاب الديمقراطية تلوح به للاستعفاء من قبول العروض والدعوات الملكية السابقة لتشكيل الحكومة.

وقد وظف مفهوم "التناوب التوافقي" في الخطاب للقفز على بعض التخريجات التي فسرت سلوك مشاركة الأحزاب الديمقراطية في الحكومة تفسيرات "ديماغوجية"، كما استثمر لتنظيف المفهوم من صفة "المنحة" التي كانت تتلبس به، ولتقديم التجربة بعيدا عن أي قراءة مبنية على منطق الصفقة والمساومات والتسويات.

أما المثال الآخر الذي تتجسد من خلاله القيمة البارزة لفاعلية الإضافة باعتبارها من آليات اشتغال المعجم السياسي المستعمل، فهو عبارة "مراكز مناهضة التغيير" أو "جيوب مقاومة التغيير"، التي بدأت تتداول بشكل ملفت في خطابات المتكلمين ممن يتبنون موقفا إيجابيا ومساندا لمشاركة أحزاب المعارضة السابقة في تحمل مسؤولية تسيير الشأن العام عبر صيغة التناوب.

هذه العبارة المائعة، والفضفاضة على مستوى المضمون، تجاوزت إيحاءاتها في الخطاب السياسي الدلالة على القوى التي تتموقع بديهيا في الطرف النقيض سياسيا ومذهبيا، أي: (أحزاب، وأجهزة، ولوبيات، وجماعات مصالح... إلخ)، لتشمل أيضا الدلالة على موقف بعض الفعاليات والمكونات الداخلية للأحزاب الديمقراطية نفسها، التي أبدت صراحة رفضها أو تحفظها بشأن الانخراط في تجربة كانت تبدو آنذاك غائمة وغير مضمونة، في مقابل تقديم تنازلات عن مبادئ تاريخية وتعطيل أهداف استراتيجية.

وبشكل عام تقدم مثل هذه الإدخالات دليلا بليغا على مدى انفتاح السجل المعجمي الذي ينهل منه الخطاب السياسي، على أن ملامح اشتغال المستوى المعجمي ترتهن، إلى جانب فاعلية الإضافة، بفاعلية الحذف أيضا.

2. الحذف.

وهو على غرار الإضافة، يشكل بالنسبة للمعجم السياسي وتداولاته فاعلية جوانية النشاط، يرتبط اشتغالها باستراتيجيات المتلفظ والأثر الذي يريد إحداثه من خلال

إرساليته، من جهة، كما يرتبط بتوالي السياقات وتعاقب الظرفيات السوسيوثقافية، والخضوع للإكراهات الإيديولوجية، من جهة ثانية.

ويسعفنا المتن الافتتاحي، الذي نحن بصدده، ببعض من النماذج والأمثلة التي تم إهمالها من المعجم السياسي الاتحادي، نذكر من بينها، على سبيل التمثيل لا الحصر، بعض العبارات من قبيل، (الخرائط السياسية المخدومة، الأغلبية المخدومة، المؤسسات المخدومة..) وهي عبارات لصيقة بالسياق الانتخابي بالأساس.

وقد كانت هذه العبارات توظف في الخطاب السياسي المعارض بمقصدية الرجم والتشكيك في مرتكزات العملية الديمقراطية، وفي أية مصداقية أو مشروعية مدعاة، يعمد الخصوم إلى التلويح بها، أو قد توحي بها المظاهر الخارجية التي تظل في منظور المتلفظ وفي عرفه مجرد مظاهر مزيفة وشكلية واجهاتية.

إن لغة الخطاب السياسي وتحققاتها البلاغية، تقوم على تفعيل وتنشيط عمليات ترشيح، (filtration)، وانتقاء مقولاتي ومفرداتي مستمر حيث يولد الانتقال والتحول وضعيات خطابية تتحلل أحيانا من بعض المقولات والعبارات وتعمد إلى إسقاطها من قاموسها، إما بحثا عن انسجام خطابي إيديولوجي، أو توخيا لعصرنة أو تحديث معجمي، أو موائمة وتكييفا للمقال مع ضرورات المقام ومقتضيات الحال.

فاقتران فاعلية الاستعمال بالنسبة للعبارات السابقة، (ولغيرها)، في الافتتاحيات بوعي المتلفظ لموقعه ودوره السياسيين، يواجهه، من منطلق قابلية الموقع للتحول أو الدور للاستبدال، وعي بالمحددات السياقية التي تتحكم في الخطاب والتي تتبلور على خلفيتها استراتيجيات التلفظ. فقد انسحب من الساحة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كثير من المفاهيم وأدوات التحليل التي كان الحزب يقرأ الواقع بواسطتها، وحلت محلها مفاهيم أخرى أصبحت تفرض نفسها عليه، على خطابه وتصوره للأشياء.

أي أن الاستراتيجية الخطابية الجديدة، أو المحينة، التي أصبح التلفظ يصدر عنها، صارت تقوم بناء على فهم انتفاء الحاجة إلى تأثيث الخطاب بمثل هذه المقولات، وبالتالي اتجهت أحيانا نحو حذفها وإسقاطها بالمرة، (وهنا نستحضر، على سبيل المثال دائما، مقولة (الحزب السري))، كما عمدت في أحيان أخرى إلى الاكتفاء بإهمالها إلى حين، أو إلى تعديل الصيغة اللفظية واستبدالها مثلما هو الحال في بعض المفاهيم الإيديولوجية، (ورود مفهوم "الاشتراكية" مقترنا بتسويغات ك "الاشتراكية ذات المضامين الاجتماعية والأبعاد الإنسانية" أو "الهوية الاشتراكية والتقاليد الديمقراطية").

المبحث الثاني:

التحليل التداولي للخطاب.

المطلب الأول:

استراتيجية الصيغ التلفظية في الخطاب.

في مقاربته لمظاهر التفاعل الخطابي يتوقف التحليل التداولي عند خاصية لاتجانس الخطاب L'hétérogénéité، التي تنبثق من وجود وتجاور أصوات متعددة في الخطاب، ومن تفاعلها فيما بينها ضمن نطاق تمت تجليته نظريا عبر بلورة مجموعة من المفاهيم أهمها مفهوم "البوليفونية" أو التعدد الصوتي.

ويعني هذا المفهوم عند ديكرو، O. DUCROT، وجود فاعلين متكلمين اثنين داخل ملفوظ واحد، حيث أن التمييز بينهما يكون على الشكل الآتي:

1 _ **المتكلم/ (أو القائل)**، Locuteur: ولا يتطابق، أو يتماهى، صوته دائما مع صوت المنتج المادي للخطاب؛ ويمكن الاستدلال على وجوده من خلال الضمير المستعمل، أي ضمير المتكلم "أنا".

2 _ **المتكلم الثاني**: وهو مفهوم يقصد منه تمييز الصوت الصادر عن بعض الخطابات المباشرة الموجودة بحرفيتها في النص، بحيث أن المتكلم الأول يفسح المجال للمتكلم الثاني في مساحة معينة قبل أن يعود لأخذ الكلمة من جديد.

3 _ **المتلفظ**، L'énonciateur: وهو الصوت، الموجود في الملفوظ، لكنه لا يتكلم حقيقة وإنما يتم تقديم كلامه من خلال عملية التلفظ، L'énonciation، كقول وكمنظور يتم نقله، (واتخاذ مسافة منه)[1].

إن ظاهرة لاتجانس الخطاب وتعدد الفواعل المتكلمة فيه ارتبطت منذ القديم، خصوصا في الدراسات التي اهتمت بمسألة الأسلوب، بالتمفصل الكلاسيكي القائم داخل اللغة على المقابلة بين صيغتين أساسيتين في الكلام هما:

1Dominique Maingueneau, Nouvelles tendances en ANALYSE DU DISCOURS, ED: HACHETTE, Paris 1987, PP:5,6.

_ الخطاب المباشر،

_ الخطاب غير المباشر.

إلا أن ما يعنينا في هذا الصدد ليس هو تتبع التمظهرات الأسلوبية لهاتين الصيغتين في النص الافتتاحي الذي نقاربه، وإنما رصد أوجه اشتغال هاتين الصيغتين ضمن إشكالية التلفظ واستراتيجياته، انطلاقا من الإنصات لبعض الفواعل المتكلمة، كمحور أول، ومن خلال الوقوف عند بعض أشكال التفاعل الخطابي كمحور ثان.

أ _ الفواعل المتكلمة.

أولا _ الخطاب المباشر.

يشكل الخطاب المباشر، من منظور لاتجانس الخطاب L'hétérogénéité du discours ، موضوعا للاشتغال داخل إشكالية التلفظ.

ولقد رأينا سابقا، في إشارة إلى بوليفونية ديكرو، أن الخطاب المباشر يتبلور من خلال ظهور "متكلم" ثان أو متلفظ في ملفوظ "متكلم" أول، ويقابل الخطاب المباشر عادة بشكل آلي مع الخطاب غير المباشر حيث يعتبر بمثابة إعادة إنتاج حرفي للأقوال المستشهد بها.

غير أن وصف خطاب ما بأنه خطاب مباشر لا يعني أنه أقل أو أكثر أمانة وموضوعية من الخطاب غير المباشر، وإنما هو حسب مانغينو "مجرد استراتيجية خطابية لنقل ملفوظ ما[1]".

وتوضيحا لحالات هذه الصيغة من الخطاب ميز الباحثون بعض الأشكال والأمثلة الخاصة به، نستعرضها كما يلي[2]:

1 _ يمكن استخدام كلمات شخص آخر للتعبير عن النفس، دون إغفال أن هذه الكلمات صدرت عن شخص آخر، وهي حالة النصوص المقتطعة من المؤلفين الذين يحتج بأقوالهم أو يعتمد على سلطتهم الأدبية (...).

2 _ يمكن أن يكون الخطاب المباشر مجرد توصيف للمتكلم المذكور بدون التعبير عن أي حكم قيمة صريح عنه أو عن كلماته (...)، ومع ذلك فاستخدام صيغة القول أو الخطاب المباشر.. يمكن أن يتم لإضفاء مسحة عاطفية على الموقف، مثل الاستعجال أو الغضب أو غير ذلك من المشاعر.

1Ibid ،P: 244.

2 صلاح فضل، مرجع سبق ذكره، ص: 100، 101.

3 _ تصبح الظاهرة واضحة بطريقة ملموسة في مستوى آخر؛ عندما يتم استخدام الشفرة اللغوية المميزة للمنقول عنه في التعبير، لا شفرة المتكلم.

فاللهجة والطريقة الخاصة تميز المستعمل وتشي بانتمائه لجماعة خاصة. كما أن إعادة إنتاجها يعني إبراز هذا الانتماء القومي أو الاجتماعي أو الثقافي. مما يفسح المجال لإمكانية محاكاة كلمات الآخرين بطريقة ساخرة بإعادتها حرفيا أو استخدام نبرة تهكمية أو قسمات الوجه المبالغ فيها، إلى غير ذلك من الحيل (...).

** ** ** **

يتميز المقول السياسي عامة في معظم تحققاته النصية بكونه يأتي متفاعلا ومنفتحا أمام تداخل الأقوال بشكل يجعل بعضها يحتوي البعض الآخر ويستثمره على مستوى إنتاج وتوليد الدلالة.

ومن جهته لا يشذ المقول السياسي في المغرب، بالنسبة لكل الفواعل المنتجة للخطاب السياسي الحزبي، عن الإطار العام لهذه القاعدة، إذ نجد أن مساحات التفاعل حاضرة بصفة ملحوظة منذ المعاينة الأولى لنسيج النص، سواء من خلال البعد الحواري للأصوات أو من خلال الصيغ الشكلية للتضمين والاستشهاد أو من خلال الأشكال التفاعلية للخطاب.

إن مسحا سريعا للمتن الذي نتعامل معه كفيل بتبيان إلى أي مدى يمكن أن يفسح النص الافتتاحي مجاله لأصوات من خارجه، ويدرج ملفوظات متكلمين ومتلفظين آخرين ضمن نسيجه، على سبيل الاستشهاد، سواء كأصوات تنتج خطابات مباشرة أو غير مباشرة.

بيد أن أول ملاحظة يمكن أن تثير انتباهنا في هذا السياق هي تلك المتعلقة بقيمة الفواعل المتكلمين الذين درج الخطاب السياسي الحزبي على استثمار ملفوظاتهم والاستشهاد بها.

فأمثلة توظيف النص الافتتاحي للخطابات المباشرة يهيمن عليها الميل نحو الاستشهاد بالمتكلم الثقة، أو الحجة، وتتوزع على الشكل التالي في غير ما ترتيب:

_ **المتكلم كذات سامية،** (الاستشهاد بالنطق الملكي أو الأميري...)،

_ **المتكلم كذات حزبية،** (الاستشهاد بكلام الزعيم أو كلام الأطر البارزة في الحزب...)،

_ **المتكلم كذات (نسميها) عمدة**، (الاستشهاد بكلام فواعل محايدة وموضوعية سواء كأشخاص حقيقيين أو معنويين، (هيئات، منظمات، ومؤسسات وطنية أو دولية).

_ الاستشهاد لدعم المنظور الخاص.

مثال:

_ ... قال جلالته في هذا الصدد: "إننا إذا نحن ركبنا هذه الطريقة سنضر بسمعتنا سواء في جهتنا أو في قارتنا أو في العالم، وسنضر حتى بسيرنا الداخلي.."[1].

من خلال المثال أعلاه، وهو عبارة عن مقطع من خطاب ملكي ألقي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب (20 غشت 97)، في شأن الإعداد للانتخابات ومسألة نزاهتها ومحاربة استعمال المال لشراء أصوات الناخبين، يمكننا أن نتبين الآليات التي اعتمدها النص الافتتاحي في تضمينه لأمثلة من الخطاب المباشر واستشهاده بها.

1 _ الحفاظ على الصيغة المباشرة للمقول عبر وضعه بين مزدوجتين، وذلك للإشارة إلى هويته والإحالة على غيريته "Altérité"[2] لأن قيمة الخطاب من قيمة صاحبه كما هو معروف.

2 _ تقديم الخطاب بفعل القول "قال"، بما يعنيه هذا التقديم من وجود مسافة بين المتكلم الأول وكلام المتكلم الثاني، أي بين الخطاب المستشهِد والخطاب المستشهَد به. وبما يدل عليه من محاولة لتقمص الحيادية بالنسبة للمتكلم الأول وعدم تحميله أي تقييم، (سلبي أو إيجابي)، لمضمون القول المستشهَد به، لكن عملية الاستشهاد أو التضمين في حد ذاتها تشي بتقييم إيجابي يحركه تطابق المنظور بين المتكلمين الأول والثاني.

3 _ ضرورة تطابق منظور المتكلم الأول مع منظور المتكلم الثاني حول الموضوع مضمون الاستشهاد.

وكقاعدة عامة ينبني هذا النمط من الاستشهاد على اعتبار المتكلم الثاني حجة أو مرجعية يتمتع قولها بسلطة الفصل ولا يقع تحت طائلة المراجعة، كما لا تجوز مساجلته أو التشكيك فيه أو الرد عليه.

---

1 ك ع، الخطاب الملكي وظاهرة استعمال الأموال في الانتخابات، 23 غشت 97.

2Dominique Maingueneau, Nouvelles tendances en…, Opcit, P: 63.

وفي الحالة المغربية ينسحب هذا القول على النص المقدس (كالنص القرآني مثلا..)، كما ينسحب على تبجيل النطق الملكي بموجب نص من القانون الأسمى هو الفصل (28) من الدستور. وسنعود لهذا الموضوع عند مقاربتنا لآليات الإقناع في الخطاب السياسي الحزبي، **(أنظر المطلب الثالث من هذا المبحث).**

_ الاستشهاد لتكريس هيمنة المنظور واللغة الجماعية الخاصة.

مثال:

_ ... يقول الكاتب الأول:

"إن الظروف المثيرة والمقلقة التي يعيشها رأينا...[1]

وهي من السمات المرتبطة بالخطاب السياسي الحزبي في المغرب، شأنه في ذلك، بكل تأكيد، شأن أي خطاب سياسي أو حزبي، حيث يعتبر كلام الزعيم أو كلام القادة البارزين في صفوف الحزب بمثابة المرجعية الضرورية للاستشهاد، يمكن الإحالة إليها بين الفينة والأخرى.

غير أنه بالرغم من أن استراتيجيات الاستشهاد تظل في عمومها مشوبة بالغموض، ولا يمكن الإحاطة بكل أشكالها وتأويلاتها في الخطاب، إلا أن إدراج خطاب مباشر يجري على لسان متكلم هو بمكانة زعيم للحزب، يدفعنا إلى فهم هذا الأسلوب من الاستشهاد على خلفية تراعي التساوق مع اللغة الجماعية الخاصة، وتدأب على استعمالها ومركزتها والتماهي معها، ومن ثمة تكريس هيمنتها أمام اللغات الجماعية الأخرى المناقضة سواء على مستوى المنظور الإيديولوجي أو المستوى المعجمي الذي توقفنا عنده في موضع سابق.

وقبل أن نختم الحديث عن هذه النقطة نشير إلى أن نقل الخطاب المباشر، إذا تعلق الأمر بكلام "الآخر" الخصم، يتخذ في معظم الحالات صيغا وتلوينات أهمها استعمال الخطاب المنقول المباشر مصحوبا بعبارات مثل: زعم أن، ذهب إلى، تجرأ على (...)، ولهذا النمط من الاستعمال مرام محددة نجملها في ما يلي:

_ استبعاد أطروحات الخصم بكيفية مثلى، أو نفي مقترحاته ودحضها وتفنيدها.

_ تقنيع مواقف الخصم عبر إسكات ما لا فائدة فيه، أو في معرفته ضمن بعض الشروط، أو عن طريق إفشاء ما يخفيه مضمون خطابه ومنطوقه.

_ السخرية من خطاب الخصم ومواقفه عبر اللجوء في الكتابة إلى المزدوجات وعلامات التعجب أو الحذف أو الاستفهام، (...).ويمكن أن تأخذ السخرية شكل

---

1 ك ع، استفتاء الضمائر، 15 يناير 98.

"تصنع" إي إدراج خطاب الخصم في الخطـاب النقيض دون التصريح بذلك أو إعلانه أو التنبـيه علـيه، بدعوى الاتفـاق بـدءا وظـاهـريا، ولكن بهـدف السـخرية منه بكيفية نموذجية، (...)[1].

ثانيا _ الخطاب غير المباشر.

هو القسم الثاني من أشكال الخطاب، ويتولد من خلال امتصاص خطاب لآخر وأدائه بطريقة غير حرفية؛ مما يتطلب تحويل أزمنته الفعلية، وتعديل ضمائره وإشاراته كي تتسق في اتجاهاتها وإحالاتها.

والخطاب غير المباشر إن شئنا التعبير المجازي يمثل عملية إدماج وامتزاج بين صوتين مختلفين، أحدهما متكلم حاضر والآخر غائب بحيث يذوب كلام الأخير في كلام الأول، بغض النظر عن الحدود الخاصة بالتزام الدقة والحرفية أو مدى الانصراف إلى حرية مطلقة في التصرف في نقله باعتماد الإيجاز والانتقاء والاقتطاع...

ومن الخصائص المائزة لتوظيف هذا الشكل من الخطاب:

_ إسقاط علامات التنصيص،

_ تداخل الملفوظات وانمحاء الحدود بين المنقول والمنقول إليه،

_ استثمار عامل المسافة في توجيه دلالة التفاعل بين الملفوظات.

_ الاستشهاد للاستدلال بالقول والمنظور المماثل.

مثال:

_ أصدرت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، تقريرا حول سـير الانتخابـات التشريعية...[2].

يعتبر المتلفظ هنا شخصية معنوية مؤسساتية هي "المنظمة المغربية لحقوق الإنسان" بما قد تحيل إليه مثل هذه الشخصية في ذهن المتلقي من حيادية وموضوعية وخلفية حقوقية وطنية ودولية.

ويدخل إدراج هذا الاستشهاد في النص الافتتاحي ضمن ملازمات اشتغال آليات الخطاب السياسي على تفعيل جدلية النفي والإثبات وبسط السجال بين منظور الذات ومنظور الخصم المخالف أو المضاد. أي أن تقييم العملية الانتخابية التي هي موضوع هذا

1 عبد الجليل الأزدي، مرجع سبق ذكره، ص: 118.
2 ك ع، حقوق الإنسان والديمقراطية، 8 يناير 98.

الاستشهاد بالمعنى الذي يتجه الخطاب السياسي الاتحادي إلى رسمه في الأذهان ينبع من حوار وتقاطع بين ثلاثة أصوات متداخلة هي:

_ **صوت المتكلم الأول:** الذي تنسب مسؤولية الكلام إليه، وهو الصوت الجمعي الصادر عن الافتتاحية كجنس صحفي منبري ينطق بلسان الجهة التي تبثه.

ويقدم هذا الصوت، بالنسبة للمثال أعلاه، تقييما سلبيا مبنيا على موقف سياسي حزبي تولده قناعة الحزب إزاء مسألة الانتخابات كتجربة محددة، (التجربة موضوع التقييم هي انتخابات 14 نونبر 1997)، أو كسيرورة تجارب عرفها التاريخ السياسي المغربي منذ الاستقلال.

_ **صوت متكلم افتراضي:** يحمل تقييما مناقضا، أي تقييما إيجابيا، نستشفه من النبرة السجالية التي يشي بها التلفظ، مما يعني أن الكلام الصادر عن الذات المتكلمة يتضمن منظورا خاصا معلنا وصريحا، ومنظورا مضادا خفيا ومضمرا ويحمل هذا الصوت تقديرا على جهات متعددة، أهمها أحزاب الضفة الأخرى المنافسة أو الدوائر السلطوية.

_ **ثم صوت المتلفظ المستشهد بكلامه:** ويحمل في هذا المثال تقييما سلبيا مبنيا على معطيات عملية مراقبة ميدانية وعيانية حيث يراد للتحليل أن يبدو نزيها والتقييم موضوعيا.

باستقراء التقاطعات التي يمكن أن تنبثق عن حوار هاته الأصوات نستطيع أن نقف على الاستراتيجية الخطابية الكامنة وراء هذا النمط من الاستشهاد ألا وهي الاتكاء على مصداقية متكلم له مكانته الاعتبارية عند المتلقي وسلطته الرمزية (التحكيمية المنزهة)، في موضوع كالانتخابات، وذلك بهدف تأكيد كلام المتكلم وتدعيم حظ الصدقية والمصداقية فيه بما يضمن دعما وسندا لموقفه ومنظوره.

وبالتالي فإن كلام المتكلم الأول وحكمه ووجهة نظره بإزاء موضوع الاستشهاد، سيجعل المتلقي مدفوعا إلى التعامل معه على أساس أنه كلام صادق وحقيقي لا يمكن دحضه بسهولة مادام مطابقا تماما لما جاء على لسان المتلفظ (المنظمة المغربية لحقوق الإنسان)، خصوصا وأن النص الافتتاحي قدم هذه الشخصية كطرف محايد ومستقل لا تحكم رأيه وتقييمه أية نوازع أو دوافع ذاتية.

ب _ التفاعل الخطابي، L'interdiscours.

إذا كان التداخل والتفاعل والانفتاح من مؤشرات الدينامية الداخلية التي تميز كل خطاب بشري ذي طبيعة لغوية ومرام تواصلية، فإنه بالتالي لا وجود لأي خطاب يمكن أن ينعت، عن حق، بكونه خطابا "متجانسا" أو خالصا Homogène، إلا إذا كان خلوا تماما من أية إشارات أو بصمات أو آثار لخطاب آخر سابق، أو حفريات ورسوبات وظلال خطابية سالفة.

والخطاب السياسي الحزبي، بشكل عام، بوقوعه في دائرة هذا التوصيف ينسحب عليه ولا شك هذا الحكم لكونه يمثل بؤرة لتلاقي وتقاطع الخطابات بالمنحى الذي يتوافق فيه ورودها وصيغ ترابطاتها مع الاستراتيجية الخطابية التي يرومها المتكلم ويعمل على تحديد أبعادها من خلال خطابه.

إلا أن هناك فروقا واضحة وتفاوتات بينة في درجة تكثيف تلك البؤرة، بحيث نجد اتساعاتها تختلف باختلاف المرجعيات الإيديولوجية والمذهبية، وتتباين بتباين الأصول الثقافية التي قد يستند إليها منتج الخطاب. هذا ناهيك عن سلسلة الإكراهات التي تفرضها كل من اللغة المعبر بها، والجنس الكتابي أو الشفوي الذي يصدر به الخطاب، كما لا ننسى، مسألة القناة التي تبث الخطاب والجنس الصحفي المعتمد، (في حالة متن كالذي بين أيدينا)، وأخيرا مسألة الذخيرة الثقافية والجدارة اللغوية والأسلوبية للكاتب/ الصحفي المنتخب لهذه المهمة، فكلها عوامل متدخلة ومتشابكة يرتهن إليها الخطاب في صوغه وتشكله النهائي.

هكذا يمكن أن نخلص توا، ودون إطالة، إلى تسجيل النتيجة المباشرة التي أسفرت عنها عملية القراءة والتفكيك، وهي غياب تجسيد حقيقي كمي ونوعي مقنع لملامح التفاعل الخطابي ذي البعد الجمالي، في المتن الافتتاحي، وانحسار الأمثلة، الشحيحة المتناثرة هنا أو هناك، على استحضار محض تمثلات بسيطة من "الخطاب الديني" وبعض الأمثلة الدارجة التي تبقى في المحصلة غير ذات أثر يذكر.

هذه النتيجة تدفعنا إلى القول بأن الخطاب السياسي الاتحادي، تأسيسا على مهاد الافتتاحيات (ومقارنة مع بعض الأركان الصحفية الثابتة الأخرى التي يوقعها كتابها، أنظر مثلا "عين العقل" سابقا، أو "حديث المحرر" حاليا)، يعتمد حرما خطابيا ينزع بشدة إلى الانغلاق بحيث يضمر فيه التفاعل كآلية من آليات الاشتغال، وتنكمش مساحاته، ولعل لجانب المرجعية الثقافية للكاتب، وهي كما يبدو جيدا مرجعية عصرية لا تنهل من منابع الموروث الثقافي ولا تتوسل ببلاغته وطرائقه التعبيرية، بالإضافة إلى النفس المغرق

في الوقائعية الذي يستمسك بالأسلوب ويحاصره في ركن المباشرية إن لم نقل التخشب، ثم الخط الإعلامي المرسوم الذي لا يكتفي بتحديد المخاطب المفترض فحسب وإنما يتجاوز ذلك إلى تحديد كيفيات التواصل معه والتأثير فيه، هي الأسباب الكامنة وراء هذا الانغلاق والمباشرية.

المطلب الثاني:

أفعال الكلام، بصدد مقاربة دلالية.

بصرف النظر عن مجمل الخصائص المائزة التي يختص بها الخطاب السياسي، في مقابل الأنساق الخطابية الأخرى، إلا أنه بالحتم يتقاطع معها عند البعد التواصلي، حيث تتحقق فيه أهم شروط ومقومات العملية التواصلية وأركانها. ويفرض ذلك البعد انبناء الخطاب، الموسوم بكونه سياسيا، على فعل إنجازي كلي هو "فعل الإقناع" الذي يتم بأدوات وإجراءات معينة[1] .

فالإقناع في معناه العام "عملية خطابية يتوخى بها الخطيب (المتكلم)، تسخير المخاطَب لفعل أو ترك بتوجيهه إلى اعتقاد قول يعتبره كل منهما، (أو يعتبره المخاطب)، شرطا كافيا ومقبولا للفعل أو الترك"[2]. وبعبارة أخرى يحدث الإقناع نتيجة عملية محاجة يكون هدفها:

_ التأثير في المتلقي (السامع أو القارئ) وجعله يتقاسم مع المخاطب اعتقاده واقتناعه الخاص (...)

_ التأثير في المتلقي لجعله يقوم بالفعل الذي يطلبه ويريده المخاطِب.

_ استمالة وإغراء المتلقي باعتباره ذهنا وعاطفة (عقلا وقلبا) لكسب تأييده وتوافقه الضمني أو الصريح[3] .

أما أرسطو فقد ميز بين ثلاث مستويات إقناعية متفاوتة الأهمية تخص التصديقات التي يحتال لها بالكلام وقسمها إلى:

_ ما يكون بكيفية المتكلم وسمته، (بطباع الخطيب المستدِل وخصاله)،

_ ما يكون بتهيئة السامع واستدراجه نحو الأمر (بانفعالات المخاطَب وميولاته)،

---

1 محمد السيدي، خطاب اليسار المغربي من الوطني إلى الاشتراكي، ضمن مداخلته في ندوة "الخطاب السياسي بالمغرب متخيل ومرجعيات وأنساق وقيم"، بتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط 25 _ 26 يناير 2001.

2 حمو النقاري، حول التقنين الأرسطي لطرق الإقناع ومسالكه، مفهوم "الموضع"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، عدد: 9، سنة 1987، ص: 88.

3 حبيب أعراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي: "عناصر استقصاء نظري"، مجلة عالم الفكر، عدد: 1، المجلد 30، يوليو سبتمبر 2001، ص: 111.

_ ما يكون بالكلام نفسه من قبيل التثبيت (بالخطاب ذاته من حيث أنه استدلال مثبِت أو مبطِل، في الحقيقة أو في الظاهر)[1].

وينجز فعل الإقناع في الخطاب السياسي الاتحادي عبر متواليات أفعال جزئية سنتوسل في الكشف عن اشتغالاتها الدلالية بالتقسيم الذي حدده أوستن من خلال إحصائه وتصنيفه الخماسي الذي قدمه على الشكل الآتي:

1 _ **الحكميات** (Verdictives)،

2 _ **المراسيات** (Exercitives)،

3 _ **الوعديات** (Commissives)،

4 _ **التبيينيات** (Expositives)،

5 _ **السلوكيات** (Behabtives)[2].

وللدقة أكثر نشير إلى أننا سنعتمد بالأساس، في إطار هذه المقاربة، على مساءلة المتن من خلال معالجة دلالية للأفعال الثلاثة الأولى، (الحكميات، المراسيات، الوعديات)، لتواؤمها البين مع خاصيات المتن المدروس، أي مع النص الافتتاحي بصفته جنسا صحفيا مكتوبا له توصيفات خاصة ومحددة، مع الاستعانة بتقسيم سورل كلما وجدنا في ذلك فائدة.

أ _ الحكميات، VERDICTIVES.

وهي بصفة عامة كل الأفعال الكلامية التي تطلق حكما مبنيا على شهادة أو تعليل أو تأكيد، وتحضر في النص الافتتاحي من خلال فئتين اثنتين:

_ فئة الحكميات الاستشهادية.

تم التطرق لبعض تحققاتها في سياق الحديث عن أشكال اشتغال الخطاب المنقول، Discours rapporté، (أنظر المطلب السابق).

ويستند الخطاب السياسي الحزبي في هذا الشق من الأفعال، كما سبقت الإشارة، إلى حجج جاهزة تكتسب قوتها من مصدرها ومن مصادقة الناس عليها[3]، كما يستند إلى سلطة غيرية للتقييم، (أو الحكم).

---

1 حمو النقاري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 96، 97.

2 جيل بلان، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

3 محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي، مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية، الخطابة في القرن الأول نموذجا، منشورات دار الثقافة، الدار البيضاء، 1986، ص:65.

وتهـيمن علـى المتواليـات الـتي تنتمـي إلى نطـاق فئـة الحكميـات الاستشـهادية زمـرة الأفعال النحوية التي تكون إما من قبيـل "أدان" ك (نبـه، حذر، ندد، شجب..)، الـتي تشـترك في تكريسها للموقف السلبي تجاه موضوع الكلام.

مثال:

_ يضيف جلالة الملك، منبها ومحذرا ومنذرا، ...[1].

أو من قبيل الأفعال التي تعلن موقفا وتقييما إيجابيين إزاءه (أي الموضوع)، علـى غـرار "فسر" ك (برأ، قيم، ثمن،... إلخ)،

مثال:

_ وقد فسر جلالة الملك، أن زمن الأمس كان زمن التحريـر والمحافظـة على التخوم والحدود، أما زمن اليوم فهو زمن المحافظة على صحة الاقتصاد...،[2]

وبالتالي فإن التحقق المتوقع للفعل الإقناعي يتم عبر :

أولا _ إدراك واسـتثمار المـتكلم الأول، (صـاحب الخطـاب)، للعلاقـة الافتراضـية بـين المتلقـي والمـتكلم المستشـهَد بكلامـه، وهـي العلاقـة الـتي يجـب أن تكـون في خلاصـتها علاقـة تصديق.

ثانيـا _ إظهـار المطابقـة بـين الكلام والاستشـهاد، الشـيء الـذي يجعـل المتلقـي يسـتقبل الكلام بمثل ما يستقبل به الاستشهاد، فتزول من ذهنه كل دواعي الشك وعوامل التردد.

_ فئة الحكميات الاعتقادية.

وسـنتناولها مجـزأة عـبر الاسـتعانة بنمـوذج، ج، سـورل لتقسـيم أفعـال الخطـاب، بحيـث سنتطرق علـى التـوالي للأفعـال الـتي تمثـل حالـة الاعتقـاد، Croyance، والأفعـال الـتي تمثـل حالـة الرغبـة أو الإرادة، Désir ou volonté[3]. علمـا بـأن القسـمين معـا يشـتركان داخـل الخطاب السياسي الحزبي في كون فعل الكلام فيهما يأتي كتحميل لقوة المعتقد وسلطة الإيديولوجيا، وإن اختلف في العمق مقياس هذا التحميل ومداه من قسم لآخر.

فحالة الاعتقاد مثلا بالنسبة للخطـاب السياسـي الاتحـادي، تشـتغل علـى الموضـوع مـن خلال تقديمه ووصفه أولا ثم تقييمه والحكم عليه.

أمثلة:

1 ك ع، الخطاب الملكي وظاهرة استعمال الأموال في الانتخابات، 23 غشت 97.
2 ك ع، الخطاب الملكي والثورة الجديدة من أجل الإنقاذ والتغيير، 24 غشت 97.
3 أحمد القصوار، خطاب النقد التلفزي الصحافي مقاربة تداولية للأفعال ولآليات الاشتغال في الصحافة المغربية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الإعلام والاتصال، أبريل 1997، ص: 101.

_ من المؤكد أن هذا الوضع لم يكن نتيجة لرغبة إرادية من طرف أطر الجهاز الإداري، بل كان جزءا من منطق عام تحكم في أداء وتوجهات النظام السياسي.. .[1]

_ نؤكد بأن مواجهة المشاكل القائمة والموروثة عن العقود الماضية هي مشاكل لا يمكن التغلب عليها إلا... .[2]

وتعتبر حالة الاعتقاد وأفعالها في الخطاب الحزبي تكريسا غير مباشر للغة الجماعية الخاصة، السوسيولكت، (Le sociolecte)، وتبئيرا للمنظور السياسي الجماعي ولمحتواه وتوجهاته، أو بتعبير آخر إبرازا للبعد الإيديولوجي للخطاب.

فمن خلال لجوء المتكلم إلى التمويه بمعرفته اليقينية الجزمية، واصطباغ كلامه بمظاهر الوثوقية والعقلانية، والتعبير عن ذلك لغويا في عبارات وتراكيب وصيغ للتأكيد، (نؤكد، من المؤكد، لا شك، لا جدال،...)، تظهر بوضوح أبعاد الهيمنة التي يمارسها العامل الإيديولوجي على استراتيجيات إنتاج الخطاب. إذ من خصائص البعد الإيديولوجي، في أي خطاب كان، ميله إلى الانتصار للمثال على حساب الواقع، وانعطافه نحو تقديم أجوبة جاهزة وعرض حلول ناجزة[3] .

أما بالنسبة لمتواليات الأفعال التي تمثل حالة الرغبة والإرادة فهي كثيرة في الخطاب الاتحادي بحيث لا تكاد تخطؤها عين، خصوصا في المرحلة التي كان فيها الحزب في صفوف المعارضة. وتتنوع تمثيلات هذه الأفعال ما بين أفعال الطلب، وأفعال الإرادة، والوجوب، والتمني،... وغيرها.

أمثلة:

_ لكن والشعب المغربي يتابع بحذر واهتمام تطورات الأشياء فإن المطلوب منه هو دعم التغيير وتكثيف المشاركة[4].

_ وهكذا، فأمام المراكز المناهضة للإصلاح والتطور ينبغي أن تتحرك "المراكز" الشعبية التي أجهضت آمالها ومطامحها بفعل التزوير الممنهج الذي ضيع على البلاد فرصا كثيرة... .[5]

1 ك ع، الجهاز الإداري ونزاهة الانتخابات، 9 نونبر 97.
2 ك ع، الحكومة والنظام الجهوي بالمغرب، 7 يونيو 98.
3 محمد سبيلا، الإيديولوجيا نحو نظرة تكاملية، مرجع سبق ذكره، ص: 65.
4 ك ع، حتى لا يلدغ الشعب المغربي مرة أخرى، 20 أكتوبر 97.
5 ك ع، معركة الإصلاح معركة كل المغاربة، 25 شتنبر 97.

_ إننا نريد أن يكون هناك انسجام وتوافق ما بين الأغلبية الشعبية والبرلمانية. وهذه الإرادة لا يمكن أن تتحقق إلا بدعم قوى الإصلاح والتجاوب مع رغبة جلالة الملك...[1].

_ ومن خلال هذه العناصر وغيرها، يجب أن تتوفر لهذه الانتخابات الشروط الضرورية لضمان نزاهتها وشفافيتها، وأن يرفع الجهاز الإداري يده عنها ويكف كل المناهضين للتطور الديمقراطي ببلادنا عن التلاعب بهذا الاستحقاق...[2]

_ إذن هناك اهتمام بمسألة البرامج الحزبية وهو اهتمام طبيعي نتمنى أن يتسع وأن يمتد على المستوى الإعلامي...[3].

إن القاسم المشترك الذي تلتقي عنده هذه النماذج من الأفعال، بالرغم من تمايزاتها البنائية والتركيبية واختلاف موقع المتكلم فيها إزاء الموضوع وبإزاء المتلقي، هو مستوى الدلالة العامة. فهذه الأفعال توظف في الخطاب السياسي ضمن استراتيجية توجيهية، تستهدف المتلقي وتعمل على سوقه نحو تقبل أحكام الذات المتكلمة حيال موضوع الكلام، ومن ثمة الخروج به من حالة الحياد واللامبالاة إلى حالة الاقتناع والموالاة.

فالأفعال التي ينجزها الخطاب كطلبات، أو أسئلة، أو تعابير تحمل معنى الوجوب والضرورة أو اللزوم والاقتضاء.. تنجز على ضوء معادلات وموازنات تتم من داخل إسار المنظور الإيديولوجي وتقييماته، وبناء عليه يقدم الممكن كاستعاضة عن الكائن، والمطلوب كتجاوز للمرفوض، والمستقبل كتخطي للحاضر، أو باختصار شديد يقدم المثال كبديل للواقع. علما بأن أي تصور للمثال في السياسة هو تصور إيديولوجي بمعنى من المعاني.

ب _ المراسيات، EXERCITIVES.

وتتجلى أمثلتها في الخطاب السياسي من خلال بعض الأفعال التي تحمل قيمة الإيجاب والسلب حيال واقع منجز من فعل الآخر أو من فعل الذات، أو حيال تبريرات هذا الواقع.

ويهيمن هذا النمط من الأفعال على مساحة الخطاب الافتتاحي الذي نضعه رهن المقاربة، حيث أن الذات المتكلمة في هذا الخطاب، (بناء على التمفصل الوظيفي المومإ له سابقا، خطاب نقدي/ خطاب تقريظي)، تنزع دائما إلى جعل أفعال وممارسات الآخر،

1 ك ع، حكومة صناديق الاقتراع، 21 أكتوبر 97.
2 ك ع، في أفق انتخاب ممثلي المأجورين، 13 غشت 97.
3 ك ع، من أجل تأسيس حقيقي للتناوب الديمقراطي، 13 أكتوبر 97.

(الخصم)، موضوعا للوصف والانتقاد، (وفي بعض الأحيان للتعريض والسخرية)، كما تجعل أقواله واستدلالاته موضعا للرد والتفنيد والدحض.

أمثلة:

_ وهكذا في كل أوجه التوتر القائم نجد أن الحكومة هي المسؤولة أولا وأخيرا، إذ أخلت بالتزاماتها من جهة، وهي المسؤولة عن الحياد السلبي للسلطات...[1] .

_ لقد أهملت الحكومات التي تعاقبت على حكم البلاد، الملف الاجتماعي، حيث انصاعت منذ الثمانينيات، وفي إطار سياسة التقويم الهيكلي، وراء توجيهات ونصائح صندوق النقد الدولي...[2] .

_ نعم، إن قوى الفساد تراهن على معطيات الجهل والفقر وعلى نشر حملات التيئيس والتشكيك، وبالتالي على إشاعة التذمر ...[3] .

إذا تأملنا هذه الشواهد نجد أن الذات المتكلمة تنجز أفعالها على أساس المقتربات التالية:

أولا _ تقديرها لما تمتلك من سلطة افتراضية للتقييم، أي تلك السلطة التي تستمد تسويغاتها (حتى لا نقول مشروعيتها)، من تأدية الأنا الجماعية لدور الفعل المعارض ومقتضياته. إذ من المعروف أن الخطاب الحزبي المعارض خطاب انتقاد يشتغل على فعل الخصم وعلى خطابه في معظم تمظهراته، وبالتالي فإن المتكلم عادة ما يقدم نفسه، وإن بشكل متوار، من خلال الوعي الانتقادي، كممتلك لمعرفة حقيقية إزاء الواقع وشروطه وكصاحب منهجية للتسيير والتدبير بديلة وتجاوزية.

ثانيا _ الذات المتكلمة تصوغ متواليات كلامها بناء على استعمال مكثف لأفعال نحوية من قبيل (أخل، أهمل، انصاع، ...)، وهي أفعال تبرز من جهة معيبات السلوك السياسي الموصوف بالإضافة إلى إبراز الموقف السلبي الذي يتبناه المتكلم من جهة ثانية.

ثالثا _ الاطمئنان لاعتفاء كامل من وجود بصمات شخصية في معيبات الموضوع أو في أسباب هاته المعيبات، وبالتالي الارتكان إلى اقتناع بخلو الذمة من أية مسؤولية إزاء الفعل أو السلوك السياسي الذي ترفضه وتنتقد الآخرين في شأنه.

رابعا _ النموذج المثالي للفعل والسلوك السياسي لا يجد مرجعيته إلا في التمثلات والتعميمات الإيديولوجية أو في الوصفات الذهنية والطوباوية، فإمكانيات المقارنة بين فعل

---

1 ك ع، التوتر الاجتماعي.. والانتخابي ومسؤولية الحكومة، 15 شتنبر 97.
2 ك ع، المعركة الانتخابية والمسألة الاجتماعية، 25 أكتوبر 97.
3 ك ع، أخطبوط الفساد، 3 دجنبر 97.

الذات وفعل الآخر غير ممكنة موضوعيا، بسبب عدم مشاركة الحزب في تجارب حكومية سابقة على حكومة التناوب .

من جانب آخر هناك عينة من الأفعال الخطابية التي تدخل ضمن صنف المراسيات أيضا، لكنها تختلف عن الأفعال الأولى باشتغالها على فعل الذات وممارساتها، ويتم ذلك وفق ملمحين اثنين:

_ التزكية والتمجيد،

_ التبرير

وبالنسبة للملمحين معا نلاحظ أن هناك منظورا محددا هو الذي يتحكم في أسلوب تعامل الخطاب مع مفردات العمل الحكومي كممارسة وكقرارات سياسية، هذا المنظور هو منظور التماهي والارتباط العضوي الناتج عن إحساس بالانتماء المشترك لنفس الإطار السياسي ولذات المرجعيات والأواصر الإيديولوجية.

أمثلة أ:

_ إن الحكومة الجديدة هي حكومة تحكمها منهجية جديدة في العمل، (...)، منهجية جديدة لا من حيث الشكل أو المضمون، منهجية تعبر عن سمات حكومة التناوب والتغيير، وعن اختياراتها الجوهرية والأساسية التي تستمد قوتها وأصالتها من تطلعات وأهداف الشعب المغربي.[1] .

_ وحين تمارس الحكومة هذا العمل الشفاف[التصريح بالممتلكات]، فإن في ممارسته، نوع من الإشاعة لأسلوب جديد في التسيير العمومي، من شأنه أن يحد من وسائل الإثراء اللامشروع على حساب إمكانيات الدولة، وأن يحد من ظاهرة الرشوة التي تفشت في مختلف الدواليب...[2] .

_ إذن نحن أمام نظرة جديدة للعمل الحكومي وتصور مغاير لممارسة الشؤون العامة...[3] .

أمثلة ب:

_ نعم لقد سكت البرنامج الحكومي عن تشخيص الأوضاع الخطيرة التي وصلت إليها البلاد في مجالات متعددة أهمها البطالة ومستوى الفقر ونسبة الأمية (...)، لكن القراءة الواعية للبرنامج تفيد بأن الحكومة تواجه تحديات حقيقية...[4] .

---

1 ك ع، الحكومة الجديدة، أصداء إيجابية في الداخل والخارج، 18 مارس 98.

2 ك ع، التصريح بالممتلكات، 28 مارس 98.

3 نفسها.

4 ك ع، برنامج التغيير والأمل، 19 أبريل 98.

_ ومعركة الإصلاح، ليست معركة عادية أو سهلة على كل حال، ولكنها في ظل الأوضاع الحالية بالمغرب، ستمثل نوعا من الجهاد الذي يتطلب النفس الطويل والمبادرة الجريئة والشجاعة المسؤولة والتواصل الجماهيري الشفاف...[1].

ولا يخفى تركيز الأفعال الخطابية المراسية، التي من قبيل الأمثلة المقتطعة أعلاه، على عرض الصفات الإيجابية للفعل الحكومي، وتبئير هذه الصفات والإغراق في التمويه والتعميمات والمواربات والانتقال من الجزئي إلى الكلي في الأحكام، وتوظيف الاستعمالات الطوطولوجية للغة، (Tautologique).

إن اشتغال الخطاب على الفعل الحكومي بشكل عام يقع، كما سبقت الإشارة، في إطار تعالقات ثنائية الأنا والآخر، وما ينجم عنها من ازدواجية في القيمة وفي معايير إنتاجها.

ويؤدي هذا الاشتغال في الغالب، في حالة الخطاب السياسي الحزبي، إلى إفراز متنين متمايزين متناظرين، يكون الأول هجائيا انتقاديا، بينما يكون الثاني مدحيا تقريظيا، ويترابط هذان المتنان وفق جدلية النفي/ التأكيد، (أو ما يمكن تسميته بالمحو والإثبات).

غير أن الخطاب السياسي الحزبي ببعده السجالي الحجاجي يلجأ أحيانا في تمظهراته إلى بلورة بعض الصيغ والأساليب التبريرية كلما اتجه نحو الدفاع عن أفعال الذات الجماعية التي قد يعتورها العيب أو يصيبها النقصان والخطأ والعجز... وعوض أن ينتج المتكلم، (الناطق بلسان)، نقدا ذاتيا يوجهه بشيء من الموضوعية والتجرد لأناه الجماعية (الحزب)، ويقر بالتقصير والخطإ والعجز نجده يجتهد، بدل ذلك، في استماحة سيل من التبريرات والأعذار لمحاولة تبرئة الذات، (الجماعية)، وإزاحة المسؤولية المباشرة في الفعل السلبي وتبعاتها عن كاهل هذه الذات (الأمثلة ب).

إن المتكلم، وهو ينتج أفعالا تبريرية، يقدم للمتلقي ارتباطات سببية مخالفة ومعارضة لما يكون قد وقع أو تسرب إلى ذهنه إزاء فعل الذات نتيجة عمليات فهم وتقييم خاصة أو نتيجة تلقيه وتأثره بخطابات سياسية مضادة.

فالارتباط السببي الذي ينشؤه المتكلم عادة ما يسند دواعي السلب في فعل الذات إلى ذوات أخرى، أو إلى تدخل عوامل خارجية. فنجد المتكلم يتعلل بإكراهات وعراقيل وتحديات لا حصر لها يجعلها عوامل معاكسة تحبط فعل الذات وتؤثر سلبا على شكل إنجازه، أي أن الخطاب بهذه الأفعال التبريرية يمارس نشاطا تعديليا وتصحيحيا مستمرا.

1 ك ع، حكومة الإصلاح والتغيير، 16 مارس 98.

ج _ الوعديات، COMMISSVES.

قد لا نكون بحاجة إلى التذكير بأن الخطاب السياسي، إلى جانب كونه خطاب نقد وتبرير إيديولوجي، هو أيضا خطاب وعود ويوتوبيات، واستشراف وتبشير بعالم مثالي لا يملك كينونته الخاصة وتحققه إلا داخل اللغة وبواسطتها، ومن خلال تداعيات الخيال و"أحلام اليقظة" الجموعية، لأن هذا التوصيف يكاد يصبح معروفا ونافلا والاستدلال عليه تيسره الشواهد المثبتة في كل المتون السياسية كيفما كانت مقاصدها ومرجعياتها.

إلا أنه ضمن هذا التعميم يبدو الخطاب السياسي الحزبي من بين أكثر التشكيلات الخطابية ميلا وانسياقا نحو توظيف وتصريف الوعديات في شكل أفعال كلامية، بحكم أن طبيعة المجال الذي ينتج فيه الخطاب هي طبيعة التفاعل والصراع، ومضمار تنافس الفرقاء السياسيين في طلب السلطة أو في التوسل بأسباب المحافظة عليها، فهذا الواقع يفرض، من دون شك، على الذوات المتكلمة، (في المعارضة أو في السلطة)، ألا تتردد في تقديم وعودها وفي صوغ يوتوبياتها.

يقصد بمفهوم "الوعديات" بشكل عام، مجمل الأفعال الكلامية التي ينجزها المتكلم في سياق الاستراتيجية الإقناعية للخطاب. وتحمل هذه الأفعال دلالة الالتزام بتبني سلوك معين.[1]

وتوظف الوعديات في الخطاب السياسي الاتحادي انطلاقا من المتن الذي نقارب آلياته عبر مسارات ثلاث:

_ **وعديات الشرط:** وتبنى متوالياتها على أساس اشتغال العلاقات الشرطية وأدواتها وأحكامها الخطابية والمنطقية.

مثال:

_ فإذا نجحنا ونجح المغرب في إنجاز هذه المهمة (الحكومة التمثيلية)، التي نأمل أن تكون مهمة جماعية، فإن بلادنا ستنتظرها حقا آفاق جديدة ستؤهلها بالفعل لتكون على موعد مع التاريخ.[2]

نلاحظ بدءا من خلال النظام الداخلي لهذه المتوالية أن العلاقة الرابطة بين الجملتين هي علاقة الشرط، وأن الفعلين، (نجح/ انتظر)، يقرران هذه العلاقة نحويا بجريانهما مجرى تعلق فعل بفعل واقتضائه له.

1 جيل بلان، مرجع سبق ذكره، ص: 49.
2 ك ع، من أجل تأسيس حقيقي للتناوب الديمقراطي، 13 أكتوبر 97.

فالقول بأن: بلادنا، ستنتظرها آفاق جديدة (...) يشكل نتيجة (دعوى)، يقابلها الخطاب بمقدمة (معطى) هي: إذا نجحنا ونجح المغرب في إنجاز هذه المهمة...

وبالتالي فإن الأفعال المتضمنة للوعد، (ستنتظرها، ستؤهلها)، تأتي متعلقة بفعل آخر هو فعل (نجحنا)، بما يجعل الأخير محددا لشرط تحقق الأولين، أي شرطا للوعد.

أما إذا أخذنا بعين الاعتبار البنية العميقة لهذا الملفوظ فسنجد أن هناك التقاء بين الوعد والإيحاء، من خلال الربط بين النجاح في الوصول إلى "حكومة تمثيلية" وبين الوعد بالآفاق الجديدة التي ستنتظرها بلادنا، أي أن ذلك يعني في السياق الانتخابي، فعلا استقطابيا ضمّيا موجها إلى المتلقي بغاية انتخابية.

_ وعديات التأكيد: وهي باختصار الأفعال التي ترد في الخطاب من خلال صيغ تأكيدية تطابق وتلازم بين المقدمة والنتيجة في إنجاز فعل الوعد.

مثال:

_ هذا التناوب الذي أكد عليه جلالة الملك (...)، هو التناوب الذي سينقل المغرب من مرحلة إلى أخرى لدعم بنياته الديمقراطية وصيانة استقراره وتطوره.[1]

فالتأكيد في هذا الشاهد النصي واقع بتكرار لفظي لكلمة (التناوب)، ومؤشر الوعد كامن في زمن الاستقبال من خلال فعل (سينقل)، ومضمونه موجود في التبشير ب (دعم البنيات الديمقراطية وصيانة الاستقرار والتطور).

ويستثمر هذا النوع من الوعديات حالة الاقتناع المسبق التي يدرك المتكلم، أو يتوقع أنها حاصلة لدى المتلقي بإزاء المقدمة، فيصدر عنها في تمرير الوعد والإيهام بصدق قياسه.

_ **وعديات التخصيص:** وهي الأفعال الكلامية التي تأتي في صيغة وعد مبني على ارتباط منطقي بين نتيجة ومقدمة، بحيث تستثني هذه الصيغة النتائج الأخرى الممكن تصورها وتقصر فعل الوعد على مضمون واحد هو الذي يراد إيصاله للمتلقي.

مثال:

_ وحين يتوفر لمسلسل التغيير، هذا الدعم والتجاوب، ويخلف هذا الحجم من الارتياح، فإن المستقبل لا يمكن أن يكون إلا مطبوعا بالأمل ومن مستوى طموحات جلالة الملك والشعب المغربي.[2]

1 ك ع، المغرب، اليوم على أبواب مرحلة سياسية جديدة، 14 مارس 98.
2 ك ع، التغيير، إرادة مشتركة، 6 فبراير 98.

فمضمون الوعد هنا يستمد مقبوليته من انبنائه على مقدمة من أفعال نحوية متعددة واقعة في الزمن الحاضر، ومن ضرورة انتهاء هذه المقدمة إلى نتيجة واحدة هي المستقبل المطبوع بالأمل و...إلخ.

وعموما فإن ما يجمع بين هذه الأنماط الثلاثة من الوعديات هو اشتغال المتكلم فيها على أفق انتظار المتلقي وتقديره لحاجات هذا الأخير ولرغباته وطموحاته، بناء على وجود ميل غريزي لدى الجماهير إلى التصديق عامة وإلى تصديق الوعود المغرية والمعسولة على وجه الخصوص[1].

أما الاختلاف الأساسي الموجود بين توظيف الوعديات بالنسبة لكافة المتكلمين السياسيين فيقع على صعيد التمايز بين ما إذا كان المتكلم في موقع معارضة أو موقع سلطة، أي بين الاقناع المبني على وعود راديكالية بالتغيير بالنسبة لأصحاب الموقع الأول، والإقناع المبني على تذويت فعل التغيير وتنسيبه للأنا (أو الذات) الجماعية بالنسبة لأصحاب الموقع الثاني.

المطلب الثالث:

الإقناع والمغالطة في الخطاب السياسي الحزبي.

يتم ترتيب أجزاء القول، حسبما ذهب إليه أرسطو في كتابه حول "الخطابة"، على أساس مراحل الكلام الأربعة وهي:

1 _ الاستهلال،

2 _ الموضوع،

3 _ البرهنة،

4 _ الخاتمة.[2]

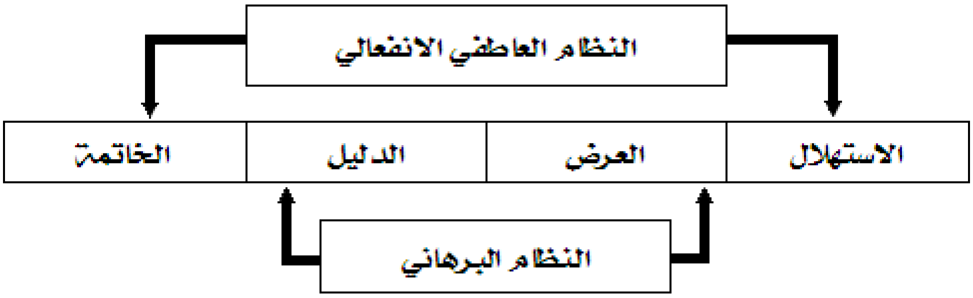
وقد وزعت هذه العناصر في الدراسات التي تهتم بمجال البراهين، توزيعا ثنائيا صيغ على الشكل الآتي:

أولا _ العرض/ الدليل: (أو الموضوع والبرهنة عليه)، وهو مستوى النظام البرهاني للكلام.

ثانيا _ الاستهلال/ الخاتمة: وهو مستوى النظام العاطفي الانفعالي، (الشكل[3]).

---

1 محمد سبيلا، للسياسة بالسياسة ، في التشريح السياسي، منشورات إفريقيا الشرق 2000، ص: 33.
2 محمد العمري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 128، 129.
3 المرجع السابق، ص: 129.



وقد قسم أرسطو الاستهلال إلى لحظتين: لحظة الاستهواء والاستمالة، حسب طبيعة القضية المطروحة، ولحظة الإعلان عن التقسيم المتبنى، والتخطيط المتبع. كما جعل للخاتمة مستويين، مستوى الأشياء، أو الإعادة والتلخيص، ومستوى العواطف[1].

أما بالنسبة لثنائية، العرض/ الدليل، وهي ثنائية أساسية في الترتيب الأرسطي، فإن طرفيها يترابطان بعلاقتين مختلفتين:

_ **علاقة اقتضاء واستلزام**، فكل طرف يقتضي وجود الطرف الآخر ويستلزمه.

_ **علاقة تتالي**، أي لابد للعرض أن يتلى بدليل وبرهنة، كما أن الدليل لابد أن يسبق بعرض لتقديمه.

ويفترض في مستوى العرض أن يكون واضحا ومختصرا وخاليا من أي استطراد وتشخيص بحيث يكتفي بالإعداد لمرحلة البرهنة، من خلال ذكر الوقائع ووصفها زمنيا ومكانيا، ومن خلال وصف الذوات، بينما يعمد في عملية البرهنة إلى تقديم بعض الأدلة القوية وتأخير بعضها. وتقديم الحجج إما تنازلا، (من الحجة الأقوى إلى الحجة الأضعف)، أو تصاعدا، (عكس الأول)، أو توزع بين الأول والأخير. فذلك يتحدد، حسب رأي أرسطو، بالنظر إلى الظرف والمعطيات العامة التي يراعيها الخطيب[2].

لقد سبق التوقف العرضي عند فاعلية الإقناع في الخطاب السياسي في نقط وإشارات متفرقة من هذا البحث، كما تم إفراد مطلب خاص كان بمثابة مقدمة عامة حول هذا الموضوع، لكن إضافة إلى ذلك يهمنا في مستهل هذا المطلب، وقبل الانصراف إلى رصد طرائق اشتغال الفعل الإقناعي في الخطاب السياسي الحزبي عند الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أن نحدد المعنى المقصود بالإقناع بوصفه عملية خطابية وشرطا من شروط التداول اللغوي، تقول إحدى التعريفات:

1 نفسه، ص: 130.
2 المرجع السابق، نفس الصفحة.

الإقناع، عملية خطابية يتوخى بها الخطيب تسخير المخاطب لفعل أو ترك بتوجيهه إلى اعتقاد قول يعتبره كل منهما، (أو يعتبره المخاطب)، شرطا كافيا ومقبولا للفعل أو الترك[1].

ويتحقق الإقناع في تعريف آخر، عندما يطالب المحاور (المتكلم)، غيره (المتلقي)، بمشاركته اعتقاداته، (...)، ويتبع في تحصيل غرضه سبلا استدلالية متنوعة تجر الغير جرا إلى الاقتناع برأيه[2].

وتنطلق العملية الإقناعية من مبدأ يكمن في إرادة الخطيب (المتكلم)، قيام المخاطب بفعل أو ترك، وتكون العملية ناجحة ومنتهية إذا تحققت هذه الإرادة بالفعل، فإذا اقتنع الغير بهذا الرأي، كان كالقائل به في الحكم؛ وإذا لم يقتنع به، رده على قائله، مطلعا إياه على رأي غيره، ومطالبا إياه مشاركته القول به. وقد تزدوج أساليب "الاقناع" بأساليب "الإمتاع"،فتكون، إذ ذاك، أقدر على التأثير في اعتقاد المخاطب، وتوجيه سلوكه[3].

ويمتد الإقناع، كوظيفة أساسية في البلاغة، على درجات ومراتب، أولها الاقناع العقلي وآخرها الإقناع الترهيبي. ولعل الكلمة المستعملة في اللغة الفرنسية للتعبير عن معنى الإقناع، LA PERUSASION، تتضمن ما يوحي بالعنف والترهيب والإقناع بالعنف[4].

إن الحديث عن فاعلية الإقناع في الخطاب السياسي عموما، باعتبار البعد التصديقي فيه، يدفعنا إلى الوقوف أولا عند ملاحظة مبدئية تخص نوعية البراهين والاستدلالات التي يقدمها هذا الخطاب، فهي لا تنتمي كلها ولا دائما إلى مجال المنطق الصوري بقوانينه الصارمة المساوقة للرياضيات "المجردة" بل تتحلل من ذلك إلى التوسل بتوظيف صيغ استدلالية تتماشى مع خاصية "الطبيعية" التي تميز اللغة واستعمالاتها المتنوعة.

لهذاالسبب فإن أي بحث في مجال الاستدلال الخطابي لا يجب أن ينتهي إلى تقييد الخطاب الطبيعي بشروط المنطق الصوري وإسقاط معايير البرهان الآلي عليه لأن ذلك سيؤدي، كما استخلص أحد الباحثين، إلى انقطاع الخطاب عن وظائفه، بل إن هذا التقييد قد يجعله ينقلب إلى "لا خطاب"[5].

ثم إن الخطاب السياسي، وقبله العقل السياسي نفسه، لا يتقيد بنظام معرفي واحد ولا بمبادئ وآليات هذا النظام أو ذاك، بل هو يمارس السياسة في هذا المجال، فيستثمر ما

---

1 حمو النقاري ، مرجع سبق ذكره، ص: 88.
2 عبد الرحمن طه، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط 2، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ص: 38.
3 نفسه، نفس الصفحة.
4 محمد سبيلا، الإيديولوجيا نحو نظرة تكاملية، مرجع سبق ذكره، ص: 152.
5 عبد الرحمن طه، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

يناسب قضيته ويخدم قناعاته: يوظف البيان، (التشبيه والاستعارة والتمثيل والتورية والقياس)، ويوظف العرفان (المماثلة...)، كما يوظف الاستقراء والاستنتاج، وفي الوقت نفسه يعمل بمبدأ لكل مقام مقال. إن التفكير الإيديولوجي والتفكير السياسي صنوان من حيث الآليات المعرفية والاستدلالية فهما معا يقومان على اعتبارات براغماتية ومنفعية حسب الضرورة والحاجة[1].

باستقراء المتن الذي بين أيدينا نستطيع أن نستخلص أن الخطاب الاتحادي، ككل خطاب إقناعي، لا يلتزم في بناء استدلالاته على أنماط بعينها من الاستدلالات، سواء كانت برهانية منطقية أو عبارة عن طرائق حجاجية تنبني على استثمار وتوظيف أساليب التمويه، Sophisme، والمغالطة، Paralogisme،[2] (مسألة القصدية ووعي الاختيار هنا ثانوية)، فهو خطاب مفتوح بشكل براغماتي أمام كل الطرائق الممكنة طالما أنها تؤدي وظيفتها وتنتهي إلى تحقيق فعل الإقناع، أي الفعل المركزي في الخطاب السياسي.

لكن إذا ما تأملنا هذا الخطاب على سبيل الرغبة في الكشف عن الأنماط المهيمنة أو الأنماط ذات الحضور الملموس داخل الآلية الاستدلالية سنجد أن الخطاب الاتحادي يلجأ أكثر إلى الاعتماد على بعض الحجج الخطابية غير الصورية بالإضافة إلى بعض الأوجه اللغوية للمغالطة:

أ _ حجج خطابية غير صورية.

أولا _ برهان الشاهد، أو حجة الالتجاء إلى الشخص الثقة.

_ أمثلة:

_ قال الكاتب الأول للاتحاد "مازالت هذه القوى تقاوم الإصلاح، وهذا ما يشهد عليه البنك الدولي نفسه الذي لا يمكن أن نتهمه بالتحيز للاتحاد الاشتراكي...[3].

_ وقد قال جلالته في هذا الصدد: "إننا إذا نحن ركبنا هذه الطريقة، سنضر بسمعتنا سواء في جهتنا أو في قارتنا أو في العالم...[4].

_ تعرض الأخ عبد الرحمن اليوسفي، بتفصيل إلى أوضاع العالم القروي ...[5]

1 محمد سبيلا، الإيديولوجيا نحو نظرة تكاملية، مرجع سبق ذكره، ص: 121.
2 نفسه، ص: 127.
3 ك ع، معركة الإصلاح.. معركة كل المغاربة، 25 شتنبر 97.
4 ك ع، الخطاب الملكي وظاهرة استعمال الأموال في الانتخابات، 23 غشت 97.
5 ك ع، العالم القروي والحكومة الجديدة إجراءات لرفع التهميش، 4 ماي 98.

وقد سبقت الإشارة لهذا النوع من الحجج في موضع سابق (أنظر المطلب الأول من هذا المبحث)، وهي عند أرسطو القوانين والشهود والاعترافات وأقوال الحكماء[1] . وهذا النوع من البرهنة يندرج في إطار برهان السلطة L'argument d'autorité، (...)، أي سلطة علم من الأعلام أو فيلسوف أو مؤسس المذهب الذي تعتبر كلمته بمثابة الكلمة الفصل في كل الموضوعات[2] .

وفي الثقافة العربية، وتحديدا في مجال الخطابة السياسية، يمثل تضمين الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والمأثور من الكلام، وأقوال الشعراء، في الخطب أمرا مألوفا، بل مطلوبا سواء من زاوية أسلوبية بيانية أو من زاوية إفهامية إقناعية، إذ أن هذا التضمين يورث الكلام بهاء ووقارا ورقة وحسن الموقع حسب قول الجاحظ.

تعتبر هذه التضمينات حججا جاهزة واستشهادات نصية تدعم اتجاه الكلام إن كان نحو النفي فللنفي، وإن كان نحو التأكيد والإثبات فللتأكيد والإثبات.

وتستمد هذه الحجج نجاعتها داخل الخطاب استنادا على الموقع الاعتباري والسلطة الأدبية التي يحظى بها المتكلم المستشهد بقوله وقيمة مكانته في ذهن المتلقي تقبلا أو رفضا، وهذه الطريقة من الاستدلال ليست دائما فاسدة، إذ يعتبر اللجوء إلى شهادة شخص أو أشخاص طريقة مقبولة إلى حد ما للحصول على قضايا صادقة[3].

ثانيا _ حجة الالتجاء إلى ظروف الإنسان.

_ أمثلة:

_ إذن هناك إهمال كبير للحكومات المتعاقبة للملف الاجتماعي إذ مقابل هذا تضخمت أرقام البطالة وتدنى مستوى العيش وانتشرت مدن الصفيح وتوسعت دائرة التسول (...) إلى غير هذا من الظواهر المؤلمة التي تمس بكرامة ومشاعر المغاربة[4] .

_ إن هذه الفئات الثلاث (الفلاحون والشباب والنساء)، التي تشكل الأغلبية الساحقة من الشعب المغربي، في غير حاجة إلى من يقدم لها الأرقام التي تشخص حالتها وتصور واقعها المأساوي. لأن الضحية لا يحتاج إلى من يقول له بأنه ضحية طالما أن محنته هي معاناة يومية محضة لا مجرد أرقام مجردة[5] .

1 محمد العمري، مرجع سبق ذكره، ص: 65.
2 محمد سبيلا، الإيديولوجيا نحو نظرة تكاملية، مرجع سبق ذكره، ص: 137.
3 محمد أحمد مصطفى السرياقوسي، مرجع سبق ذكره، ص: 319.
4 ك ع، المعركة الانتخابية والمسألة الاجتماعية، 25 أكتوبر 97.
5 ك ع، الضحايا الأكثر تضررا، 13 نونبر 97.

_ وإذا كانت الحكومات السابقة قد أهملت الجانب الاجتماعي، فإن حكومة التناوب تعيد الاعتبار لهذا الجانب، لأنه يمثل عنوان التقدم والاستقرار ويتجاوب مع الحاجيات الملحة للسكان وينسجم مع التوجه الاجتماعي للبرنامج الحكومي[1].

هذا النمط يوظف كثيرا في الخطاب السياسي الاتحادي، ويعمد المتكلم من خلاله إلى الارتكاز على الظروف الخاصة بالمتلقي والتركيز على مشاعر الخوف لدى العامة على حياتهم، وقلقهم على مصائرهم ومستقبلهم، وتدمرهم وعدم رضاهم عن وضعهم، وتطلعهم لتحسين ظروف عيشهم، والانطلاق من ذلك لبناء حجته/ مغالطته.

ونستطيع أن نتبين بجلاء هيمنة هذا الشكل من الحجج في الخطاب السياسي الاتحادي، سواء في الفترة التي كان فيها الحزب ضمن المعارضة أو الفترة التي تحمل فيها المسؤولية داخل الحكومة، وذلك من خلال تعدد الأمثلة التي تصب في هذا الاتجاه لاسيما في اللحظات السياسية التي ينتج فيها الحزب خطاباته التعبوية الرامية إلى حشد الجماهير لمساندته والوقوف إلى جانبه كلحظات الاستحقاقات الانتخابية مثلا.

فالأمثلة المقتطعة أعلاه توضح أن أغلب التيمات الموظفة كأساس للتعليل هي تيمات متعلقة بالواقع الاجتماعي وبالظروف الاقتصادية والمعيشية المتردية للمخاطب المفترض، أي مشاكل الفقر والبطالة والتسول والأمية وتدهور القوة الشرائية وانتشار السكن غير اللائق... وغيرها من المشاكل، خصوصا أن المخاطب الذي يعنى بالقول في معظم الأحيان ينتمي إلى طبقات تتواجد في سفح الهرم الاجتماعي، وتشكل الأغلبية في المجتمع، ومن السهل إثارة مشاعر السخط لديها حيال من يقدمهم الخطاب كمسؤولين عن محنة هذه الطبقات ومعاناتها.

إلا أن حججا من هذا النوع ليست صحيحة، لأنها لا تقدم دليلا على صدق النتائج، بل ترمي فقط إلى أن تحوز على موافقة المتلقي نظرا لظروفه الخاصة، وهي لذلك مقنعة[2].

ثالثا _ حجة الالتجاء إلى الدفاع الخاص.

_ أمثلة:

_ إن الأمر يتعلق برهان تاريخي وبخيار مصيري على ضوء نتائجه ستكون بلادنا في مفترق طرق، فإما تعبيد المرتكزات الأساسية للإصلاح والتطور،

1 ك ع، المضمون الاجتماعي لقانون المالية، 1 يوليوز 98.
2 محمد أحمد مصطفى السرياقوسي، مرجع سبق ذكره، ص: 415.

وإما العودة بالمغرب إلى الوراء وإقحامه في دوامة من المتاهات والأنفاق التي لا يمكن أن يتنبأ بما يمكن أن يسفر عنها من نتائج[1].
_ إن المغرب يوجد اليوم أمام موعد تاريخي نعتبره في الاتحاد الاشتراكي موعدا مصيريا ويمثل فرصة لا نتمنى أن تكون فرصة ضائعة[2].

وتشمل هذه الحجة في الخطاب السياسي الاتحادي كل الأساليب والعبارات التعبوية والإقناعية التي تنبني على صيغة التشديد والتأكيد والتهويل وإيهام المتلقي بخصوصية المرحلة التاريخية واستثنائيتها، وتفردها بين لحظات الزمن السياسي.

فمن خلال تكرار بعض العبارات ك (الرهان التاريخي، الموعد التاريخي، الخيار المصيري، الموعد المصيري، مفترق الطرق...)، ومن خلال الاشتغال على تكثيف الزمن في مفهوم شائع هو مفهوم اللحظة (السياسية)، وإضفاء طابع دراماتيكي ومصيري عليها يتمكن الخطاب من استمالة المحايدين وإثارة انتباه الغافلين وإيقاظ همم الأنصار والتابعين[3].

ولا تؤثر كثيرا اعتبارات وجود الحزب في موقع السلطة أو في موقع المعارضة على درجة اعتماد خطابه على هذا النمط من الحجج المغالطية، لأن كل خيار في السياسة من وجهة نظر أصحابه (حكاما أو معارضين)، خيارا مصيريا، وكل لحظة هي، بالتهويل، لحظة حاسمة، وكل منعطف لا يستقيم وصفه كذلك إلا إذا كان منعطفا تاريخيا.

رابعا _ التعميم المتسرع للجزء.

_ أمثلة:

_ وحين تمارس الحكومة هذا العمل الشفاف، فإن في ممارستها نوع من الإشاعة لأسلوب جديد في التسيير العمومي، من شأنه أن يحد من وسائل الإثراء اللامشروع على حساب إمكانيات الدولة[4].
_ ...لكن الملاحظ أنه سواء خلال مناقشات البرنامج الحكومي، أو خلال جلسة التصويت، ظهر للملاحظين والمراقبين، أنه لا توجد، مع كامل الأسف، معارضة بمفهوم المعارضات...[5]

1 ك ع، من أجل تأسيس حقيقي للتناوب ديمقراطي، 13 أكتوبر 97.
2 ك ع، حتى لا يلدغ الشعب المغربي مرة أخرى، 20 أكتوبر 97.
3 محمد سبيلا، للسياسة بالسياسة ، في التشريح السياسي، مرجع سبق ذكره، ص: 101.
4 ك ع، التصريح بالممتلكات، 28 مارس 98.
5 ك ع، "المعارضة" الهاربة، 26 أبريل 98.

ويسمى أيضا حجة الالتجاء إلى رجل القش، وقوام هذا النوع من الحجج التركيز في نقد فكرة أو مذهب أو سلوك أو غيره على نقطة الضعف أو الحلقة الضعيفة وتضخيمها، أو التركيز في تقديم مذهب ما أو نظرية ما على نقطة القوة فيها أو الحلقة الأقوى وتفخيمها[1].

ونلاحظ من خلال الأمثلة الواردة في المتن الافتتاحي انطلاق الخطاب من التركيز على سلوك واحد ومفرد يتم تعيينه إما كسلوك إيجابي أو نقطة قوة، (دعوة الوزير الأول لأعضاء الحكومة بالالتزام بالإجراء القانوني المتعلق بالتصريح بالممتلكات) ، وإما كسلوك يعتبره المتكلم فعلا سلبيا أو نقطة ضعف، (انسحاب/ "هروب" أحزاب المعارضة الجديدة من جلسة التصويت على البرنامج الحكومي)، والانتقال منه إلى بناء حكم تعميمي يسحبه على السلوك السياسي العام لكل فاعل.

وهكذا تصبح الدعوة الموجهة من طرف الوزير الأول إلى زملاءه الوزراء، حول تطبيق إجراء قانوني ما، بمثابة دليل على أسلوب شامل وجديد في التسيير العمومي، كما يصبح التعبير عن موقف ما، بالانسحاب من جلسة التصويت على برنامج الحكومة، هروبا من المواجهة وبالتالي دليلا على أن المنسحبين لا يشكلون معارضة بمفهوم المعارضات المتعارف عليه.

ب _ المغالطات اللغوية.

يسميها أرسطو مغالطات التعبير اللفظي، وتنتج من جراء ما يطال العبارات أو الكلمات التي صيغت فيها الاستدلالات من غموض، إما نتيجة لأخطاء نحوية، أو تعقيد في التراكيب اللغوية، أو بسبب تعدد معاني بعض الكلمات التي تستخدم بأكثر من معنى في استدلال واحد، ويدفع هذا الغموض اللغوي باتجاه قصور في إدراك فساد الاستدلالات أو عدم تعلق النتيجة بالمقدمات، فيحصل اقتناع بالحجة، مع أنها غير مقنعة[2].

أولا _ مغالطات التأكيد.

من بين الأمثلة المتداولة الواردة في الخطاب المدروس تهيمن مغالطات التأكيد بأصنافها المتعددة، سواء التي يتوسل لها بأدوات التوكيد المعروفة، أو بتكرار العبارات والأساليب الطوطولوجية اللَّغْوية للكلام، أو التي يحال إليها من خلال تصديق المتكلم على

1 محمد سبيلا، الإيديولوجيا نحو نظرة تكاملية، مرجع سبق ذكره، ص: 136.
2 محمد أحمد مصطفى السرياقوسي، مرجع سبق ذكره، ص: 379.

كلامه عبر ما يسمى بالتأكيد بالإحالة على نتائج العلوم[1]، كالقول مثلا تشير، أو تؤكد الدراسات العلمية...

_ ...إن كل الانتخابات التي أجريت لحد الآن لم تحض بالرضى والقبول...[2]

_ قلنا وأكدنا، بأن معركة الانتخابات التشريعية...[3]

_ هذا التناوب... هو تناوب سينقل.../ هذا التنصيب... هو تنصيب سيضع المغرب...[4]

_ وقد صدرت أبحاث عديدة، ذات طابع علمي رفيع...[5]

وتؤدي هذه النماذج المختلفة من التأكيد وظيفة الإيهام بصدق قضية ما، كما تمثل كل صيغة من الصيغ، من خلال بنائها اللغوي فقط، شكلا تدليليا قد تنتفي معه الحاجة إلى مزيد من التعليل والبرهنة. وهذا ربما هو التفسير المعقول لشيوع هذا النمط من المغالطات في الخطابات الإقناعية عموما، وفي الخطاب السياسي على وجه الخصوص.

ثانيا _ مغالطات الاشتراك والالتباس.

ويحصل النوع الأول من المغالطات في الخطاب سواء حينما يحيل لفظ ما إلى أكثر من معنى، مما ينتج التباسا بين المعاني المشتركة[6]، وتعد بعض المصطلحات المتداولة في الخطاب الاتحادي نماذج مثالية يستدل بها عن هذه الاشتراكات اللغوية كالديمقراطية والحرية والتناوب والتوافق والتراضي والتغيير... وغيرها.

أما النوع الثاني، أي مغالطات الالتباس، فيتمظهر في الخطاب على شكل غموض ينتج عن عدم تمييز الإحالة الحقيقية لضمير ما، أو الالتباس الناجم عن فاعلية الإسناد أو الإضافة[7] في بعض التراكيب الجملية، كالحوار الاجتماعي، ومنهجية التوافق، وأنصار التغيير...إلخ.

ولعل أوضح مثال لهذه الحالة الأخيرة، هو العنوان الذي اختير للتعبير عن الموقف السلبي من ظاهرة الترحال بين الأحزاب بعيد الانتخابات، إذ كانت عبارة "خيانة الناخبين" ملتبسة ومثيرة بما فيه الكفاية، وجاءت وكأنها تعبر عن موقف الحزب من الناخبين بناء على نتائج كان مؤكدا أنها لم تلب تطلعات الحزب وتوقعاته، فالعبارة إن

---

1 نفس المرجع، نفس الصفحة.
2 ك ع، المسلسل الانتخابي ليس مجرد غاية لذاته، 8 أكتوبر 97.
3 ك ع، المعركة الانتخابية والمسألة الاجتماعية، 25 أكتوبر 97.
4 ك ع، المغرب، اليوم، على أبواب مرحلة سياسية جديدة، 14 مارس 98.
5 ك ع، الحرب ضد الرشوة عملية في صميم بناء الديمقراطية، 4 يناير 98.
6 محمد سبيلا، الإيديولوجيا نحو نظرة تكاملية، مرجع سبق ذكره، ص: 150.
7 نفسه، نفس الصفحة.

اقتصر عليها معزولة، بالنظر إلى الواقع السياسي الذي جاءت فيه، تحتمل في نفس الوقت أن يكون الناخبون فاعلا قائما بفعل الخيانة، في تأويل، كما تحتمل أن يكون مفعولا وقع عليه ذلك الفعل، في تأويل آخر.

ومعلوم أن هذا النوع من المغالطات ينتشر كثيرا في مجال الصحافة ويقصد منه استفزاز القارئ وإثارة فضوله، ويوظف بالأساس في مجال العنونة الصحفية.

ثالثا _ الاستعمال البرهاني للبيان.

بالرغم من الالتزام الشديد والتشبث البين بقواعد الجنس الصحفي التي يبدو أنها فرضت على لغة الافتتاحية نوعا من المباشرية والقصد والاقتصاد في الكلام، وعلاوة على النفس القانوني والسياسي الذي يستحوذ على أسلوب كاتب هذا الركن، فلغة الافتتاحية تركن بين الفينة والأخرى إلى التماس تعبيرات مجازية واستعارات وتشبيهات بما يدخل في مجال البلاغة والبيان كما يبدو من هذه الأمثلة:

_ أما المعارضة الهاربة، فقد ظهرت كالنعامة التي تخفي رأسها في الرمال، خوفا من الفضيحة[1]. (تشبيه)

_ اقتباس خطاب، (...) سيظهر به حاملوه كالذي يكتري لباسا ليس على المقاس، لحضور حفل أو مناسبة من المناسبات[2]. (تشبيه)

_ تحالف السلطة والمال[3]. (مجاز إسمي يشار به في معظم الاستعمالات إلى وزارة الداخلية وبعض الأحزاب المسماة إدارية)

_ يغيرون الموقع كما يغير المرء جواربه[4]. (استعارة يراد بها التدليل على سرعة التنقل من حزب إلى آخر).

إلا أن هذا الالتماس لا يراد من وراءه مجرد الوقوف عند حد تحسين الكلام وإنما المطلوب هو تحقيق أقصى درجة من الإفهام والإقناع عن طريق الوظائف التي تؤديها هذه الأساليب وبفعلها وتأثيرها في المتلقي.

---

1 ك ع، "المعارضة" الهاربة، 26 أبريل 98.
2 ك ع، مصداقية الخطاب من مصداقية رجاله، 10 أكتوبر 97.
3 ك ع، الاتحاد والجماعات المحلية، 8 غشت 97.
4 ك ع، خيانة الناخبين، 4 غشت 97.

الخاتمة

انطلقنا في التفكير حول موضوع "آليات اشتغال الخطاب السياسي الحزبي في المغرب" ، بناء على ما كان يتبلور أمام أعيننا على الساحة السياسية، يوما بعد يوم، من تفاعلات وتحولات أبرز ما تمخضت عنه وقتها أنها فسحت المجال لأول مرة أمام أحزاب ظلت قابعة في صفوف المعارضة لمدد طويلة من تاريخ المغرب السياسي، وقبول هذه الأخيرة المشاركة في تحمل تسيير وتدبير الشأن العام.

وكانت القضية الأساسية التي تستحوذ على اهتمامنا، من ضمن قضايا ومستجدات هذه الظرفية، تتركز في الاهتمام بمراقبة الكيفيات التي سينجز بها الانتقال على صعيد الخطاب تحديدا، بعد أن تحقق في مستواه المؤسساتي فعليا عقب مسلسل طويل عريض من التوافقات والتنازلات بين كل الأطراف، وبعد أن تناولته من هذه الزاوية دراسات وأبحاث أخرى باستفاضة وإسهاب.

وهكذا، انطلاقا من ارتباط الخطاب بسياقه وانسجامه معه، ومساوقته لما يسمى بشروط الإنتاج وتحولاتها، وجدنا أن أنسب مدخل لمقاربة الخطاب السياسي الحزبي في المغرب، واستكشاف خصائصه، هو رصد وتفكيك آليات اشتغال ذلك الخطاب انطلاقا من تحققاته داخل سياق دينامي انتقالي، الشيء الذي كان يسري بالفعل على سياق التناوب وما قبله من جهة، وعلى موقع الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وتحوله من المعارضة إلى الحكم من جهة ثانية.

فما هي النتائج التي خلصت إليها هذه المقاربة؟

أولا بخصوص مستويات الاشتغال:

_ المستوى الموضوعاتي: وقد أمكن لنا أن نتبين من خلاله الكيفية التي استثمر بها الخطاب السياسي الاتحادي تيمات مختلفة حسب الموقع وبتلازم مع طبيعة الدور الذي يؤديه داخل الحقل السياسي. فكان واضحا أن ثنائية (الأزمة/ التغيير)، هي الثنائية التيمية الأساسية التي ينتظم على أساسها الخطاب في مرحلتي تواجده على التوالي في المعارضة وفي الحكم.

_ المستوى الوظائفي: تميز الخطاب بانزياحه من الاشتغال على وظيفة الانتقاد والتركيز على فعل وخطاب الآخر، إلى الاشتغال على وظيفة التمجيد والتقريظ التي تتبأر حول الذات، (الأنا الحزبية)، وتقدمها تقديما إيجابيا وتبريريا.

_ المستوى المعجمي: وقد كشف المتن عن وجود فاعليات كمية ونوعية يتمظهر من خلالها الاشتغال المعجمي في الخطاب، أهمها فاعلية التكرار والإضافة والحذف. وتشتغل على صعيد المصطلحات والمفاهيم والمفردات سواء من زاوية التكرارات الكمية المعبرة أو من زوايا الاستعمال والإهمال.

_ ثانيا بخصوص التحليل التداولي:

أدى البحث في استراتيجيات التلفظ داخل الخطاب إلى الكشف عن بعض الآليات الموظفة التي تستثمر الفواعل المتكلمة في إنتاج وتوليد الدلالة، كما لوحظ على الخطاب السياسي الاتحادي في الافتتاحيات نوعا من الانغلاق على مستوى التفاعل الخطابي ذي البعد الجمالي.

أما بالنسبة للنتائج المفرزة بخصوص أفعال الكلام فقد خلص البحث إلى أن الخطاب السياسي الحزبي هو خطاب إقناعي حجاجي يقوم على أفعال كلامية تستهدف الإقناع، وتتراوح في النص الافتتاحي، حسب نموذج أوستن بين ما يسمى بالحكميات والمراسيات والوعديات أساسا.

وبناء على سمة الإقناعية في الخطاب السياسي الحزبي تم عرض وتحليل أهم الصيغ الاستدلالية في الخطاب الاتحادي، بحيث تبين لنا أن هذا الخطاب لا يقتصر في بناء استدلالاته على أنماط بعينها، وإنما ينفتح بشكل براغماتي أمام كل الطرائق الأخرى سواء كانت استدلالات برهانية منطقية أو عبارة عن طرائق حجاجية تنبني على استثمار وتوظيف أساليب التمويه، والمغالطة، طالما أنها تؤدي وظيفتها وتنتهي إلى تحقيق فعل الإقناع، أي الفعل المركزي في الخطاب السياسي.

وبعد هل يمكن أن نتصور، بناء على ما تحصل من نتائج، أن حصرا لأساليب وآليات الاشتغال في الخطاب السياسي الحزبي أمرا ميسورا يمكن إدراكه في بحث واحد مهما كانت قيمته ومهما عظم فضله؟

وهل يمكن أن نزعم، حتى وإن لم يجادل أحد حول وجود استراتيجية معقلنة في الخطاب السياسي الحزبي، أنها تظل هي هي بالنسبة لكل الأحزاب السياسية على اختلاف مشاربها واتجاهاتها؟

بالتأكيد الجواب سيكون هو النفي. وأي قول من هذا القبيل هو من باب الادعاء السافر وغير الموضوعي، اللهم إلا أن تتوالى الجهود في هذا الميدان وتتلاقى المقاصد وتتكامل النتائج، فتحصل الإحاطة وتتوضح الرؤية. ولعل دراسة الحالات المتعددة قد تخلص في نهاية المطاف إلى نمذجة معينة وفرز للقواعد المشتركة بين هذه الحالات.

إن هذا البحث هو مجرد مقاربة أولية، (أو لنقل محاولة مقاربة على الأصح)، تسعى للاستكشاف والمساءلة وتسلك طرقها المنهجية المرسومة، أحيانا بهدي من النظرية، وأحيانا بتمثل للاجتهادات التطبيقية السابقة عليها، وأحيانا أخرى بالاكتفاء بالإصغاء للنص.

وهي بذلك تظل بداية، وعذر كل البدايات دائما هو صعوبة المشي في طريق وعر المسالك، قليل أثر أقدام السابقين.

البيبليوغرافيا

أ/ المراجع المعتمدة باللغة العربية:

1/ الكتب:

_ **أبراش (إبراهيم)**، المؤسسات والوقائع الاجتماعية من شريعة الغاب إلى دولة المؤسسات، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.

_ **أبو الفرج (قدامة بن جعفر)**، كتاب نقد النثر، ط: بدون، بيروت 1982.

_ **أبو منصور (فؤاد)**، النقد البنيوي الحديث بين لبنان وأوربا، نصوص، جماليات، تطلعات، ط: 1 بيروت 1985.

_ **أشفورد (دوغلاس)**، التطورات السياسية في المملكة المغربية، دار الكتاب، الدار البيضاء 1963.

_ **أوكان (عمر)**، اللغة والخطاب، منشورات أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2001.

_ **بوتومور (توم)**، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: وميض نظمي، ط: 1، بيروت، مارس 1986.

_ **بوقنطار (يحيى)**، منظور الاتحاد الاشتراكي للعمل الجماعي 1978 _ 1998، دار النشر المغربية.

_ **الجابري (محمد عابد)**، الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلية نقدية، ط: 6، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، أكتوبر 1999.

_ **حنون (مبارك)**، مدخل للسانيات سوسير، ط: 1، دار توبقال للنشر 1987.

_ **دال (روبرت أ)**، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: علا أبو زيد، ط: 1 مركز الأهرام للتوزيع والنشر، 1993.

_ **دانكان (جان ماري)**، علم السياسة، ترجمة محمد عرب صاصيلا، ط: 1 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1992.

_ **دريفوس (أ). و رابينوف (ب)**، ميشيل فوكو مسيرة فلسفية، ترجمة جورج أبي صالح، مركز الإنماء العربي، بيروت لبنان، بدون تاريخ.

_ **ريزيت** (**ر**)، الأحزاب السياسية في المغرب، ط: 1 منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، نونبر 1992.

_ **الساسي** (**محمد**)، تفاصيل سياسية، منشورات سلسلة شراع، عدد: 23، يناير 1998.

_ **سبيلا** (**محمد**)، الإيديولوجيا، نحو نظرة تكاملية، ط: 1 المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، شتنبر 1992.

_ **سبيلا** (**محمد**)، للسياسة، بالسياسة، في التشريح السياسي، ط: 1 منشورات إفريقيا الشرق، 2000.

_ **السرياقوسي** (**محمد أحمد مصطفى**)، التعريف بالمنطق الصوري، ط: 2، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة 1980.

_ **الشاوي** (**عبد القادر**)، حزب الاستقلال 1944 _ 1982، ط: 1، عيون المقالات الدار البيضاء، 1990.

_ **الشاوي** (**عبد القادر**)، اليسار في المغرب، 1970 _ 1974، تجربة الحلم والغبار، ط: 1 منشورات على الأقل، الدار البيضاء، 1992.

_ **شابيرو** (**ليوناردو**)، المعارضة السياسية في الدول ذات الحزب الواحد، دار النهار للنشر، بيروت: 1973.

_ **طه** (**عبد الرحمن**)، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط: 2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2000.

_ **ضريف** (**محمد**)، الأحزاب السياسية المغربية، 1934 _ 1975، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، فبراير 1993.

_ **ضريف** (**محمد**)، الحقل السياسي المغربي، الأسئلة الحاضرة والأجوبة الغائبة، ط: 1 منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، نونبر 1998.

_ **العطار** (**بوشتى**)، فقه اللغة العربية، نموذج ابن جني، ط: 1 دار النشر المغربية 1988.

_ **العماري** (**عبد الرحيم**)، الدليل والنسقية، التواصل: المعرفة والسلطة، ط :1 المنشورات الجامعية المغاربية، مراكش 1997.

_ **العمري (محمد)**، في بلاغة الخطاب الإقناعي، مدخل نظـري وتطبيقـي لدراسة الخطابة العربية، الخطابة في القرن الأول نموذجا، ط: 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع الدار البيضاء، 1986.

_ **غلاب (عبد الكريم)**، التطور الدستوري والنيـابي بـالمغرب 1908، 1992، مطبعة النجاح الجديدة، ط: 3، الدار البيضاء، 1993.

_ **غيرو (بيار)**، علم الدلالة، ترجمة: أنطوان أبو زيد، ط: 1 منشـورات عويـدات، بيروت _ باريس 1986.

_ **فرح (إلياس)**، تطور الفكر الماركسي، عرض ونقد، ط: 3، بيروت _ لبنان مـارس 1974.

_ **فضل (صلاح)**، بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة، عدد: 164، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، غشت 1992.

_ **القباج (محمد مصطفى وآخرون)**، التجربة الديمقراطية في المملكة المغربيـة، ط: 1، دار المستقبل العربي، القاهرة.

_ **قرنفل (حسن)**، المجتمع المدني والنخبة السياسية، إقصاء أم تكامل؟ نشـر إفريقيا الشرق، 1997.

_ **قرنفل (حسن)**، النخبة السياسية والسلطة، أسئلة التوافق، إفريقيا الشرق، 1997.

_ **كلاوس (جورج)**، لغة السياسية، ترجمة ميشيل كيلو، ط: بدون، دمشق 1977.

_ **لوزي (عبد العزيز)**، المسألة الدستورية والمسار الديمقراطي في المغـرب، سلسلة مواضيع الساعة، العدد الخامس، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 1996.

_ **معتصم (محمد)**، الحياة السياسية المغربية 1962 _ 1992 ط: 1، مؤسسة إيزيس للنشر الدار البيضاء، ماي 1992.

_ **واتربوري (جون)**، ترجمة: ماجد نعمة وعبود عطية، الملكية والنخبة السياسـية في المغرب، ط: 1 دار الوحدة للطباعة والنشر 1982.

2/ الرسائل الجامعية:

_ **برادة (يونس)**، طبيعة عمل أحزاب المعارضة الممثلة في البرلمان، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، أبريل 1996.

_ **البكري (محمد)**، التحليل اللساني للخطاب السياسي، خطاب "الحركة الوطنية المغربية" نموذجا، رسالة جامعية، السنة: 92/ 93.

_ **بوجداد (أحمد)**، محاولة حول بعض المجالات الإيديولوجية في المغرب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، السنة الجامعية: 82/ 83.

_ **خطابي (محمد)**، مظاهر انسجام الخطاب، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، الرباط، السنة الجامعية، 87/ 88.

_ **القصوار (أحمد)**، خطاب النقد التلفزي الصحافي مقاربة تداولية للأفعال ولآليات الاشتغال في الصحافة المغربية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الإعلام والاتصال، أبريل 1997.

_ **وعزي (الحسين)**، مقاربة الاستراتيجية الديمقراطية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من سنة 1975 إلى سنة 1984، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، السنة الجامعية: 87/ 88.

3/ الوثائق:

_ **الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية**، وثائق المؤتمر الاستثنائي يناير 1975، ط: 2، الرباط يناير 1978.

_ **الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية**، البيان السياسي العام 8 _ 9 _ 10 دجنبر 1978 الدار البيضاء.

_ **الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية**، المؤتمر الوطني الخامس، دفاتر المؤتمرات، دار النشر المغربية، الدار البيضاء 1990.

_ **الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية**، بيانات وبلاغات، 1979 _ 1980، دار النشر المغربية، الدار البيضاء يونيو 1981.

_ **الاتحاد الاشتراكي**، من أجل فهم ما جرى، منشورات جريدة الاتحاد الاشتراكي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء 1990.

_ **المعارضة الاتحادية**، ملتمس الرقابة ضد السياسة الحكومية مـاي 1990، دار النشر المغربية 1990.

_ **خطب وندوات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني**، المجلد الرابع عشر، ط: 2، 1994.

4/ المجلات:

_ **أحمد إسماعيل علي (محمد)**، (الإيديولوجيا العربية والتنمية المجتمعية)، الوحدة، عدد: 75 السنة: 1990.

_ **الإدريسي (المختار عنقا)**، (عن العمل السياسي والديمقراطية في التجربة الحزبية)، مجلة أمل، عدد: 10، 11 سنة 1997.

_ **الأزدي (عبد الجليل)**، (التواصل والتواصل السياسي)، فكر ونقد، عدد: 36، فبراير 2001.

_ **أعراب (حبيب)**، (الحجاج والاستدلال الحجاجي: "عناصر استقصاء نظري")، عالم الفكر، عدد: 1، المجلد 30، يوليو سبتمبر 2001.

_ **بحيري (سعيد حسن)**، (اتجاهات لغوية معاصرة)، علامات في النقد، المجلد: 10 عدد: 38، دجنبر 2000.

_ **برادة (محمد)**، (تصريف "الأزمة")، آفاق، منشورات اتحاد كتاب المغرب، عدد: 4 سنة 1979.

_ **بلان (جيل)**، (عندما يكون الكلام هو الفعل)، ترجمة: جورج كتورة، العرب والفكر العالمي، العدد الخامس، شتاء 1989.

_ **بلقزيز (عبد الإله)**، (المعارضة الديمقراطية في المغرب، جسامة التضحيات وخيبات الحصاد)، نوافذ، العدد: 2، أكتوبر 98.

_ **بوقنطار (الحسان)**، (نظام التعـــددية الحزبـــية في الوطن العربي (حالة المغرب))، مجلة: الـــوحـــدة، عدد: 12 سنة 85.

_ **جسوس (محمد)**، (أزمة المجتمع العربي وأزمة اليسار)، الوحـــــدة، منشـــورات المجلس القومي للثقافة العربية، عدد: 6 مارس 1985.

_ **النقاري (حمو)**، (حول التقنين الأرسطي لطـــرق الإقنـــاع ومســـالكه، مفهـــوم "الموضع")، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، عدد: 9، سنة 1987.

_ **ديك (تون أ، فان)**، (النص بناه ووظائفه، مقدمة أولية لعلـــم الـــنص)، ترجمـــة: جورج أبي صالح، العرب والفكر العالمي، عدد: 5 شتاء 1989.

_ **راكز (أحمد)**، (التناوب التوافقي أي صيغة للإصـــلاح السيـــاسي)، مجلة الغـــد، عدد: 4، السنة الثانية، ربيع/ صيف 1998.

_ **شاذلي (المصطفى)**، (مقاربة سيميائية لبعض المتون السياسية المغربية)، وجهة نظر، عدد: 5 خريف 1999.

_ **الشاوي (عبد القادر)**، (اليسار المغربي من المعارضة إلى الاندماج)، نوافـــذ، عدد: 4، يونيو 1999.

_ **شقير (رشيد)**، (الإيديولوجيات السياسية: مقدمة نظريـــة ومنهجيـــة)، مجلـــة الوحدة، عدد: 100 السنة التاسعة يناير 1993.

_ **كورتان (جان جـــاك)، هاروش (كلود)**، (من خطاب الجمـــاهير إلى خطـــاب الصـــورة)، وجهة نظر، عدد: 3 ربيع 1999.

_ **مواعدة (محمد)**، (نظام الحزب الواحد الواقع والنتائج)، مجلة: الوحدة، عـــدد: 12 سنة 1985.

_ **الناصري (خالد)**، (اليسار المغربي، الواقع والآفاق)، نوافـــذ، عدد: 4 يونيو 1999.

5/ الجرائـد:

_ **أبو أحلام**، (الإعلام الحزبي وتداعيات الصراع في حـزب الاتحـاد الاشـتراكي)، الزمن، عدد: 58، 21 يونيو 1996.

_ **الاتحاد الاشتراكي**، المغرب إلى أين؟ حوار مع: إدريس الكـراوي، عـدد: 2623، 11 نونبر 1990.

_ **باجو (حميد)**، (طبيـعة الخلافات النظرية داخل حـزب الاتحـاد الاشـتراكي)، الأحداث المغربية، عدد: 214، 30 يونيو 1999.

_ **باينة (عبد القادر)**، (قراءة متأنية في مراجعة الدستور المعروض علـى اسـتفتاء 13 شتنبر 1996)، جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد: 4778، 9 شتنبر 1996.

_ **البنة (عبد القادر)**، (نحن وتحولات المعسكر الشرقي)، الاتحاد الاشتراكي، عـدد: 2409، 11 مارس 90.

_ **السرايري (عبد الغني بوستة)**، (محطات على المسيرة التاريخية الحزبية، من الاتحـاد الوطني للقوات الشعبية إلى حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي)، الطريق، عـدد: 227 السنة السادسة، 26 مارس 1994.

_ **مالكي (امحمد)**، (تطور المسألة الدستورية في المغرب (1962 _ 1992))، جريـدة الحياة، عدد: 12676، 13 نونبر 1997.

_ **المصدق (رقية)**، (تأملات على هامش مواقف أحزاب الكتلـة الديمقراطيـة مـن مشروع الدستور)، جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد: 3321، 11 شتنبر 1992.

_ **ضريف (محمد)**، تساؤلات حول مسألة الديمقراطية في المغرب، الـزمن، عـدد: 41 سنة 95.

_ **اليوسفي (عبد الرحمن)**، أمام اجتماع اللجنة المركزية، الاتحاد الاشتراكي، عـدد: 5793، 21 يونيو 1999.

_ **اليوسفي (عبد الرحمن)**، أمام الملتقى الوطني للشبيبة الاتحاديـة، جريـدة الاتحـاد الاشتراكي، عدد: 3331، 21 شتنبر 1992.

6/ الندوات والأيام الدراسية:

_ الثقافة والمتخيل والذهنيات في الخطاب السياسي بالمغرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس _ أكدال، وحدة التكوين والبحث العلمي في السيميائيات والتواصل وعلوم الخطاب بتعاون مع مؤسسة فريديريك نيومان، الرباط في 19 ماي 1999.

_ الخطاب السياسي بالمغرب: متخيل ومرجعيات وأنساق وقيم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس _ أكدال، بتعاون مع مؤسسة كنراد أديناور، الرباط في 25، 26 يناير 2001.

7/ الافتتاحيات:

_ 8 **غشت** 97، الاتحاد والجماعات المحلية.

_ 13 **غشت** 97، في أفق انتخاب ممثلي المأجورين.

_ 17 **نونبر** 97، من أجل فهم ما حصل.

_ 23 **غشت** 97، الخطاب الملكي وظاهرة استعمال الأموال في الانتخابات.

_ 24 **غشت** 97، الخطاب الملكي والثورة الجديدة من أجل الإنقاذ والتغيير.

_ 15 **شتنبر** 97، التوتر الاجتماعي.. والانتخابي ومسؤولية الحكومة.

_ 25 **شتنبر** 97، معركة الإصلاح معركة كل المغاربة.

_ 8 **أكتوبر** 97، المسلسل الانتخابي ليس مجرد غاية لذاته.

_ 10 **أكتوبر** 97، مصداقية الخطاب من مصداقية رجاله.

_ 12 **أكتوبر** 97، صياغة مشتركة لبرنامج التغيير في مناخ الثقة والشفافية.

_ 13 **أكتوبر** 97، من أجل تأسيس حقيقي للتناوب الديمقراطي.

_ 16 **أكتوبر** 97، الانتخابات التشريعية والآلية الشعبية.

_ 20 **أكتوبر** 97، حتى لا يلدغ الشعب المغربي مرة أخرى.

_ 21 **أكتوبر** 97، حكومة صناديق الاقتراع.

ـ 25 **أكتوبر 97**، المعركة الانتخابية والمسألة الاجتماعية.

ـ 9 **نونبر 97**، الجهاز الإداري ونزاهة الانتخابات.

ـ 12 **نونبر 97**، معسكر الفشل ومعسكر الأمل.

ـ 13 **نونبر 97**، الضحايا الأكثر تضررا.

ـ 17 **نونبر 97**، انتخابات 14 نونبر من أجل فهم ما حصل.

ـ 3 **دجنبر 97**، أخطبوط الفساد.

ـ 8 **دجنبر 97**، الانتخابات بين التأطير القانوني والتأطير الإداري والمالي.

ـ 4 **يناير 98**، الحرب ضد الرشوة عملية في صميم بناء الديمقراطية.

ـ 8 **يناير 98**، حقوق الإنسان والديمقراطية.

ـ 15 **يناير 98**، استفتاء الضمائر.

ـ 6 **فبراير 98**، التغيير، إرادة مشتركة.

ـ 7 **فبراير 98**، التغيير مهمة كل الاتحاديين.

ـ 9 **فبراير 98**، اللجنة المركزية اجتماع تاريخي لحدث تاريخي.

ـ 14 **مارس 98**، المغرب، اليوم على أبواب مرحلة سياسية جديدة.

ـ 16 **مارس 98**، حكومة الإصلاح والتغيير.

ـ 18 **مارس 98**، الحكومة والمنهجية الجديدة.

ـ 28 **مارس 98**، التصريح بالممتلكات.

ـ 19 **أبريل 98**، برنامج التغيير والأمل.

ـ 21 **أبريل 98**، أنصار التغيير ودعاة الجمود.

ـ 26 **أبريل 98**، المعارضة الهاربة.

ـ 4 **ماي 98**، العالم القروي والحكومة الجديدة.

ـ 7 **يونيو 98**، الحكومة والنظام الجهوي بالمغرب.

ـ 24 **يونيو 98**، حكومة التغيير بعد مائة يوم.

ـ 1 **يوليوز 98**، المضمون الاجتماعي لقانون المالية.

_ 13 يوليوز 98، معارضة الحكومة أم معارضة حزب؟.

_ 14 يوليوز 98، نجاح الإرادة الاتحادية.

ب/ المراجع المعتمدة باللغة الفرنسية:

A/ OUVRAGES:

_ **BENDOUROU (Omar)**, Le pouvoir exécutif au Maroc depuis l'indépendance, ED: PUBLISUD, 1986.

_ **BOUTOUL (Gaston)**, Sociologie de la politique, ED: PUF Paris (QSJ), 1189.

_ **CHARAUDEAU (Patrick)**, LANGAGE ET DISCOURS, Eléments de sémiolinguistique, (théorie et pratique) ED: HACHETTE PARIS 1983.

_ **CHARLOT (Jean)**, Les partis politiques, ED: ARMAND COULIN, Paris 1971.

_ **DRAÏ (Raphaël)**, Le Pouvoir et la Parole, ED: PAYOT PARIS 1981.

_ **DUVERGER (Maurice)**, Les partis politique, 10 ème ED, Armand coulin 1976.

_ **EL BENNA (Abdelkader)**, L'union socialiste des forces populaires Naissance et développement, LES EDITIONS MAGHREBINE, CASABLANCA 1991.

_ **FAUCAULT (M)**, LES MOTS ET LES CHOSES, ED: Gallimard, 1966.

_ **GHIGLIONE (Rodolphe)**, JE VOUS AI COMPRIS ou l'analyse des discours politiques, ED: ARMAND COULIN Paris 1989.

_ **LANCELOT (Alain)**, LES ATTITUDES POLITIQUES, (QSJ 933) ED: PUF, 1974.

_ **MAINGUENEAU (Dominique)**, Nouvelles tendances en ANALYSE DU DISCOURS, ED: HACHETTE, Paris 1987.

_ **MAINGUENEAU (Dominique)**, Initiation aux méthodes de L'ANALYSE Du DISCOURS, problèmes et perspectives, ED: Classiques HACHETTE.

_ **MAINGUENEAU (Dominique)**, L'ANALYSE DU DISCOURS, introduction aux lectures de l'archive, ED: HACHETTE, PARIS 1991.

_ **PRELOT (Marcel)**, Sociologie politique, ED: Dalloz 1973.

_ **QUERMONNE (Jean-louis)**, L'alternance au pouvoir, ED: PUF PARIS 1988.

__ **SEILER (Daniel louis)**, Partis et familles politiques, ED: PUF 1980.

__ **SEURIN (Jean luis) (et autres)**, La démocratie pluraliste, ED: ECONOMICA 1980.

B/ THESES:

__ **EL RHISSI (Mohammed el hadi)**, Le socialisme chez L'U.S.F.P et Le P.P.S, Problématique et perspectives,(Mémoire en science politique) A.U: 86- 87.

__ **LAHLOU (Zakia)**, Analyse sociolinguistique des discours politiques pendant la période du protectorat au Maroc, étude des rapports entre langue et idéologie, thèse de doctorat, 1980.

c/ ARTICLES:

__ **BOYER (Henri)**, (OUVERTURE ET RASSEMBLEMENT, Deux mots slogans en 1988), mots, les langages du politique, N° 22.

__ **EL BENNA (Abdelkader)**, La gauche Marocaine et les événements ALASAS, N°: 100, 1991.

فهرست

■ ■ ■